2011

لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزيرة العربية

التقرير السنوي لعام 2011

يوثق هذا التقرير انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام السعودي في الجزيرة العربية عام 2011

لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية

التقرير السنوي لعام ٢٠١١

يوثق انتهاكات حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية التي وقعت في الفترة من يناير/ كانون الثاني حتىٰ ديسمبر /كانون الأول ٢٠١١

مقدمة

سيطر أبناء عبد العزيز بن سعود على شبه الجزيرة العربية عام ١٩١٣ وبمساعدة بريطانيا ، وأعلنوا عن تأسيس كيانهم عام ١٩٣٢.

وبسبب المخزون النفطي الهائل في الجزيرة العربية ، أصبح الكيان السعودي مركز اهتمام عالمي وبالخصوص من الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت حليفاً ستراتيجياً له. فموقع دولة الكيان المهيمن في أسواق النفط العالمية، منحها نفوذاً اقتصادياً ومالياً كبيراً ، كما ان الهبات المالية الضخمة التي تمنحها حكومة هذا الكيان للدول العربية والإسلامية الفقيرة ، جعلها تمارس زعامة دينيّة وسياسية في العالم العربي، وبين أقطار إسلامية أخرى.

واتبعت حكومة هذا الكيان سياسة بحق شعوب شبه الجزيرة العربية ، مهيمنة بذلك على الحياة السياسية ومحرمة تشكيل أي أحزاب سياسية ، ومانعة أيضاً لتشكيل منظمات ومؤسسات للمجتمع المدني .

ويتبع نظامها السياسي حكماً ملكياً مطلقاً استبدادياً منحصراً في سلالة عبد العزيز بن سعود فقط ويسعى دائماً للسيطرة على الأفكار وحرية التعبير، كما لم يوفر حماية للحريات الأساسية والمدنية ويضطلع بانتهاكات متواصلة لحقوق الإنسان بشكل واسع النطاق جعلت من سجله لحقوق الإنسان من أسوء السجلات الحقوقية سوءاَ في العالم، كما لم تراع مؤسسات الكيان الحكومية والدينية معايير ومقاييس حقوق الإنسان المقبولة دولياً.

وتحرم حكومة الكيان السعودي المواطنين من حق تغيير النظام السياسي أو مداولة

الحكم بالطرق السلمية وتحرمهم أيضاً من المشاركة السياسية، فالملك هو رئيس الوزراء أيضاً ، وهو الذي يرشح ويعيّن أعضاء مجلس الوزراء الذي يقوم بدور الأداة المنفذة لإرادة السلطة الملكية ، سواء في المجال التشريعي أم التنفيذي. وتخضع جميع قرارات مجلس الوزراء لموافقة الملك، الذي يعتمد على مستشارين يتم ترشيحهم من قبله ويوافق على تعيينهم.

ورغم أن القانون الأساسي للحكم يعطي صلاحية لمجلس الوزراء باتخاذ أي خطوة يراها مناسبة أو مفيدة وإدراجها في قانون أو مرسوم فأن المجلس بالنتيجة سوف يحتاج الى موافقة الملك باعتباره رئيساً للوزراء ، فالمادة ٥٧ - أ من النظام الأساسي للحكم تنص على ان الملك يعين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء ويعفيهم بأمر ملكي .

ولذا فإن جميع القوانين والأنظمة تعتبر غير شرعية من الناحية الدستورية (طبقاً الى المادة ٧٠ من النظام الأساسي للحكم والتي تنص على ان الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات تصدر ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.)

والأمر نفسه ينطبق على أعضاء مجلس الشورى الذين يجري تعيينهم أيضاً من قبل رئيس الكيان (الملك) ، وأعضاء المجالس البلدية يتم تعيين نصفهم من قبل الحكومة والنصف الآخر يتم التصويت عليهم عبر انتخابات تفتقر إلى الشفافية والديمقراطية ، كما تفتقر الى الصلاحيات التي تمنحها الحق في اتخاذ قرارات لصالح التنمية والخدمات ، أو الاعتراض على عمليات السلب والنهب للثروات والأراضي العامة والمشاريع المضرة بالبيئة وغير ذلك .

ويفتقر النظام الإداري الحكومي المتمثل بالنظام القضائي والنظام التشريعي إلى الاستقلالية . وتقوم وزارة العدل بتعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم ولا يجوز مسائلة هؤلاء او عزلهم الا من قبّل مجلس القضاء الأعلى . وتجري المحاكمات عادة خلف أبواب مغلقة يستبعد فيها الجمهور ، حيث يجد المتهم نفسه وحيداً بدون استشارة قانونية للدفاع عنه .

وعلى مستوى الحريات الدينية ، يفتقر النظام السعودي إلى آليات مضمونة لترسيخ مبادئ التسامح الديني وتعزيز المساواة وهذا بدوره خلق مناخاً رديئاً تفشت فيه أمراض التمييز القائم على أساس الانتماء الديني والمذهبي وجعل من أتباع الطوائف والأقليات الدينية التي لا تنتمي إلى العقيدة المذهبية للنخبة الحاكمة وشركائهم يعيشون في محيط غير متكافئ من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحرية الدين والعقيدة مع معتنقي العقيدة المذهبية السائدة ويعانون من تهميش متعمد ويفتقرون إلى القدرة للحصول على فرص متكافئة مع نظرائهم المنتمين للمذهب الحكومي في الوظائف الحكومية وفي تقلد المناصب السياسية.

كما ان أتباع هذه الطوائف يشعرون بالقلق الدائم والخشية إزاء أسلوب التسلط والظلم الذي تتسم به حكومة الكيان مما يجعلهم يعيشون في دوامة يكون من الصعب عليهم إيجاد منفذ لهم للتعبير عن حقوقهم المدنية والسياسية ، كما وجدوا بأن الآليات السلمية اللازمة لتغيير طبيعة الحكم هي أبواب موصدة حيث أن السلطة السياسية وراثية بموجب القانون ، حيث يؤكد القانون المتمثل في النظام الأساسي للحكم الصادر عام ١٩٩٠ عن طبيعة حكم الكيان حيث تنص المادة الخامسة من ذلك النظام على ان :

نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي ، ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء .

ورغم ادعاء الكيان السعودي بأنه من السباقين لدعم وتشجيع التسامح الديني والمساواة إلا أن الواضح من خلال سياسته القائمة على التمييز في التعامل مع المواطنين وبالخصوص الشيعة منهم بأنه يعيش في دوامة جعلت من مناخ التسامح والمساواة غيمة طارئة في مناخ الحكم الاستبدادي الذي ينتهجه الكيان ، وعرضة لرياح عاتية ناقلة لداء التمييز الطائفي والمذهبي ، لتطيح في نهاية الأمر بصرح الحريات الدينية ، وترفع بدله استبدادية الرأي والفكر والدين التي تتعامل مع صالح المواطنة على أساس الانتماء إلى

العقيدة المذهبية الحكومية التي انتخبت مذهباً واحداً خاصاً لأفراد الأسرة الحاكمة ومن يدور في فلكهم من الشركاء والعاملين في المؤسسات الدينية الحكومية

ويواجه الشيعة الاستبعاد الممنهج من الوظائف وكذلك التمييز في التعليم الديني وإقامة الشعائر والعبادة.

فالتعبير عن المعتقدات الشيعية في أماكن خاصة أو عامة قد يؤدي إلى التوقيف والاحتجاز.

وتعد إمكانية حصول الشيعة على فرص التوظيف محدودة ولا يتمتعون بمزايا المواطنة الكاملة .

وقد أسهمت العقائد الدينية المتطرفة والمنحرفة للفكر الوهابي الذي تتبناه حكومة الكيان السعودي في خلق مناخ من عدم المساواة والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية وقد استخدم هذا الاختلاف في العقائد كتبرير لاستمرار الإجحاف والظلم بحق المواطنين الشيعة والتحيز ضدهم في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولازالت حكومة الكيان السعودي تنتهج نظاماً يشوبه الاستبداد والطغيان وغائصةً في القمع وانتهاكات حقوق الإنسان، وتتبنى دائماً سياسة القمع والقسوة ضد المخالفين في الرأي والعقيدة من أتباع الطوائف الدينية الأخرى وبالخصوص منهم المواطنون الشيعة والاسماعيليون ، كما تسعى الحكومة إلى استغلال الدين كواجهة لتحقيق مآربها لترسيخ أيدلوجية الحقد والكراهية ضدهم ، ولا توجد علامات ودلائل على تغيير هذه السياسة الشمولية.

وتنخرط الحكومة السعودية في نمط ثابت من الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان مما يجعلها حكومة لا تحظى بالمشروعية.

ولا تلوح في الأفق مبادرة يتيمة لتحسين السجل البائس لحقوق الإنسان ، مما يضفي نظرة متشائمة على مستقبل البلاد.

ولم تخط حكومة الكيان السعودي خطوة لتحقيق نظام سياسي ديمقراطي يتمتع بالشفافية واحترام القانون ويشجع على المشاركة السياسية ومحاربة الفساد، اذ ليست هناك أي مؤسسات تشريعية منتخبة ديمقراطيا أو أحزاب سياسية ، كما لا تجرى أي انتخابات عامة.

ولازالت وسائل الإعلام تعاني من قيود قاسية لممارسة حرية الإعلام والنشر .

لا زالت السلطة التشريعية بيد الملك فضلاً عن السلطة التنفيذية والقضائية ، وظل مجلس الشورى السعودي مجرد هيئة استشارية للملك.

إنّ التمييز القائم على أساس الدين أو المذهب هو تقويض وانتهاك لجميع حقوق الإنسان كما إنه يسهم في تغذية وإدامة الاعتداءات على المبادئ الأساسية التي تستند عليها المواثيق الدولية بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، حيث إنّ من أول ضحايا هذه الانتهاكات هم أفراد الطائفة الشيعية الذين لا زالوا أهدافاً واهنة للنظام السعودي .

كما ان الطابع المسيطر على الحياة السياسية والاجتماعية قاس متحجر إلى أبعد الحدود، ولا يعرف التسامح، وتضبطه قوانين وأحكام متشددة تحرم جميع أشكال التعبير السياسي.

وبموجب القوانين السارية التي أصدرها الكيان السعودي تباعاً والتي اعتبرها بديلاً عن الدستور، فإنه لا يحق لشعوب شبه الجزيرة العربية المطالبة بالمشاركة السياسية أو مناقشة سياسات الحكومة ، كما لا يسمح للعاملين في الدولة بإبداء الرأي في القضايا السياسية ، أو الحديث لوسائل الإعلام حول القضايا المتعلقة في مجال عملهم .

إنّ عدم الوضوح في سن القوانين والانتقائية في التطبيق هي من الأسباب الرئيسية لاستمرار محنة المواطنين بشكل عام وأبناء المذاهب المخالفة لتوجه النظام الديني بشكل خاص ، وهذا بدوره خلق مناخاً من الانتهاكات انعشته ظواهر قائمة وواضحة تنفذها البعض من هياكل القوى ودوائر إصدار القرار الحكومية بحيث أصبح عدم تطبيق العدالة هي السمة البارزة في سياسة الحكومة وأصبحت جزءاً من مرتكزاتها الأساسية في تثبيت الحكم.

كما تقوم حكومة الكيان السعودي بالحد من حرية الصحافة ووضع رقابة شديدة على وسائل الإعلام وتضيق عليها الوسيلة الوحيدة للاتصال بالعالم الخارجي وهي شبكات الانترنت وذلك من خلال وضع فلاتر على المواقع السياسية المعارضة المتواجدة في الخارج وكذلك الاتصال بجميع المنظمات الحقوقية والإنسانية كما تفرض قيودا قوية على حق التجمع والتظاهر السلمي.

ومن ضمن الخطوات المتبعة لكم الأفواه وإسكات الأصوات الحرة التي تطالب بمجتمع يسوده العدل والمساواة يقوم الكيان بزج المواطنين الذين يتحلون بروح الوطنية والطامحين إلى إصلاح البنية السياسية في السجون والمعتقلات ، كما إن الإفلات من العقاب والشعور السائد لدى السلطات القائمة بالاعتقال بأنها بمنأى عن المحاسبة والمسائلة القانونية هو الآخر قد ساهم في تدهور الوضع الأمني بحيث أصبح تطبيق القوانين وتفسيرها يعتمد على الاجتهادات الشخصية وخاصة في النظام القضائي.

ان ما يظهر على الواقع هو صورة تختلف عما يدعيه مسؤولو الكيان من استقرار في الواقع الاجتماعي والسياسي ، فصور الاضطهاد والحرمان والانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان هي من العلامات المميزة في سجل الكيان الحقوقي بحيث لم تفلح محاولات الكيان في تجميل الواقع المشوه لذلك السجل وتحسين صورته .

لقد تميزت حكومة الكيان بافتقارها إلى دستور مدون ومكتوب حيث يدعي الكيان خداعاً بان كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله هما دستوره المتبع في الحكم ،

حيث نصت المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم بان :

المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة - دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

إلا ان الحقيقة هي محاولة الكيان الحصول على مجال واسع للالتفاف على القوانين الدستورية وحقوق شعب شبه الجزيرة العربية من خلال التفسير المزاجي والشخصي لأحكام القرآن والسنة النبوية والتي تختلف تفاسيرها حسب المدارس الفقهية الموجودة في البلاد ، وهو ما يجعل الحكام يؤولون الأحكام بحسب هواهم وأمزجتهم وبما تمليه عليهم المصلحة الشخصية متذرعين باختلاف تفاسير الأحكام الفقهية إضافة إلى ان الالتزام بمرجعية القرآن كدستور وأصل لا يغني عن صياغة دستور قانوني تدار به شؤون البلاد .

فجرى على هذا الأساس انتهاك حقوق المواطنين وبالخصوص أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام باسم الشريعة الإسلامية ، فأصبحت ممارسة الشعائر الدينية الشيعية مخالفة لدستور البلاد لأنها لا تتطابق مع المراسيم العبادية لمذهب السلطة مما أدى إلى تعرض ممارسيها إلى الاعتقال والتعذيب والى الإعدام في أحيان أخرى .

كما تتدخل السلطة الحاكمة في الانتخابات خلال تعيين نصف مقاعد المجالس البلدية ذات الصلاحيات المحدودة التي لا قدرة لها على حل المشاكل الجزئية والهامشية الداخلية.

ولأجل سد ثغرة المعارضة الشعبية ، يقوم الكيان السعودي بمحاولات لإضفاء الشرعية على حكمه واستمراره في الحكم وبصورة مطلقة واستبدادية بسن قوانين تضفي عليه صفة الشرعية وإسناد هذه الشرعية إلى الشريعة الإسلامية لضمان سكوت السواد الأعظم من الشعب الذي يعتقد بان الكيان ملتزم بها، كما وان استخدام هذا الأسلوب منح الكيان الحصول على ضمانة من جانب المجموعات المتطرفة والمحافظة والتي

تنجذب له طالما أنه يحقق رغباتها في الهيمنة والزعامة الدينية وإقصاء الطرف الآخر الأمر الذي أدى إلى ظهور استبداد آخر ولكن بوجه ديني أضاف فائدة الى الكيان وجعل من هذه الفئة المعارضة شريكة له ليس في الحكم ولكن في عملية القمع مما حدا به الى إنشاء مؤسسة دينية كبيرة يرأسها كبار العلماء من المذهب الذي تمت الموافقة عليه رسمياً.

كما أصبح التمييز القائم على الأساس الطائفي رائجاً في جميع أوساط المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومنها مؤسسات التعليم لأنها من الممكن أن تمارس دوراً خطراً في تنشئة جيل قائم على العداء والكراهية تجاه المواطنين المنتمين للمذاهب الأخرى وهو حاصل بالفعل حيث يمارس العديد من المواطنين المتعاطفين مع المؤسسات الدينية التي أسسها الكيان مثل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سلوكاً عدائياً تجاه المواطنين الآخرين بحجة تقويم سلوك المجتمع.

ففي الوقت الذي يقر النظام الأساسي للحكم بحرية ممارسة الدين والعقيدة وكما جاء في مادته الثالثة والعشرون والتي تنص على ان :

تحمي الدولة عقيدة الإسلام وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتقوم بواجب الدعوة إلى الله .

إلا ان اللجان الدينية والعاملة مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ذات الطبيعة المتشددة والتي تباركها السلطة يعد فرضها تطبيق الأحكام الشرعية على المجتمع وحسب هواها انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان لما يتضمنه سلوكها من قسوة وشدة تجاه المواطنين الأبرياء والذين يملي عليهم دينهم ممارسة الشعائر الدينية بحرية .

لا زالت قوات الأمن السعودية في طور الإساءة للمواطنين حيث تمارس بحقهم السجن والاعتقال التعسفيين والغير مستندين لقوانين واضحة حيث تجري أغلب الاعتقالات بدون أوامر قضائية صادرة من محاكم دستورية حيث تكون اغلب أوامر الاعتقال صادرة

عن حاكم المنطقة او المحافظ وهو ما يشكل سابقة خطيرة تؤدي إلى تفشي روح الانتقام والعداء ما بين السلطة والشعب ، فقد قام أفراد السلطات الأمنية بامتهان وتعذيب المعتقلين والمتهمين بقضايا سياسية بأساليب خارجة عن نطاق القضاء .

ولا يعترف النظام القضائي بإجراءات المحاكمات، ولا بحقوق الدفاع القانونية المتعارف عليها دولياً. وتجري المحاكمات عادة خلف أبواب مغلقة، وبدون استشارة قانونية للدفاع، ولكن يسمح للمحامين القيام بدور المترجمين لغير الناطقين بالعربية، وتنظر وزارة العدل في الاستئنافات المرفوعة ضد الأحكام الصادرة. أمّا بالنسبة للقضايا الخطيرة، فإن ديوان المظالم ومجلس القضاء الأعلى هما المخوّلان بالنظر فيها. كما أن القضايا المتضمّنة حكما بالإعدام، يجب عرضها على الملك.

ولا زالت المحاكم خاضعة لتأثيرات السلطة التنفيذية وحكام المناطق والأمراء ومن الشخصيات المؤثرة ، إضافة إلى عدم أهلية ونزاهة غالبية القضاة الذين ينطلقون بأحكامهم من منطلقات طائفية ومزاجية شخصية مما يجعل هذا التأثير السبب الرئيسي لتقويض استقلالية هذه السلطة وعدم عدالتها ، حيث يتم القبض على المشتبه بهم بدون مذكرة اعتقال، ويتم إخضاع المعتقل إلى تحقيق قسري يتم فيه استخدام التعذيب من أجل انتزاع اعترافات كاذبة تستخدم كدليل إدانة أمام القاضي.

وبهذا تكون القوانين القضائية المستخدمة من قبل المحاكم لا يحظى فيها المتهم بالحماية الدستورية التي يوفرها له النظام القضائي وتتجاهل السلطات الحكومية الأوامر القضائية في معظم الحالات .

كما ان الأساليب المستخدمة داخل قاعة المحاكمة غالباً ما ترتقي إلى مستوى أساليب الامتهان لكرامة المتهمين وبالخصوص الشيعة منهم حيث لا تجري مساواة شهادة الشيعي مع شهادة المواطنين الآخرين من المذاهب الأخرى ، ويتم رفض شهادته بسبب مذهبه ، بالإضافة إلى إصدار أحكام تتصف بالقسوة والشدة ولا تتطابق مع الأحكام

المقرة ضده .

وزيادة ورغبة في التنكيل بفئات المجتمع التي تطمح الى مجتمع تسوده الحرية والديمقراطية تقوم الحكومة بزج العديد من الصحفيين والكتاب والمدونين في السجون في خطوة منها لكم الأفواه وإسكات الأصوات الحرة التي تطالب بمجتمع يسوده العدل والمساواة ، ومن الأسباب التي تسهم في تدهور الوضع الأمني شعور المسؤولين في الحكومة ودوائر الدولة بأنهم بمنأى عن المحاسبة والمسائلة القانونية بحيث أصبح تطبيق القوانين وتفسيرها حسب هواهم وخاصة في النظام القضائي الذي هو المرتكز الأساسي الذي يقوم عليه العدل.

القضاء

أن سياسة الحكومة السعودية الحالية تنتهك استقلالية القضاء حيث تقع سيادة القانون تحت رحمة السلطة التنفيذية التي تمتلك نفوذا مفرطا في مجال تسيير دفة النظام القضائي ، حيث ان رئيس السلطة التنفيذية وهو (الملك) يقوم بتعيين جميع العاملين في السلك القضائي من مجلس القضاء الأعلى وقضاة محكمة الاستئناف وكل قضاة البلاد مروراً بوزير العدل ، كما ان إقصائهم يتم بأمر أو مرسوم ملكي ، ولا يضمن النظام القضائي السعودي المحاكمة العادلة للذين يشتبه بارتكابهم أعمالاً جرمية ، كما أن افتقار القاضي للنزاهة تفقد العملية القضائية وفي كل مرحلة من مراحل المحاكمة للاستقلالية .

فبالرغم من نص المادة السادسة من النظام الأساسي للحكم على استقلال القضاء والتي تقول بأن (القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية) ، إلا أن الأمر يبدو عكس ذلك على أرض الواقع .

ان النظام القضائي السعودي يتصف بعدم العدالة في إصدار الأحكام القضائية حيث

يتم حرمان المتهم في قاعة المحكمة من حق الحصول على مشورة قانونية بالرغم من إقرار قانون نظام الإجراءات الجزائية في مادته الرابعة التي تقول بأنه : يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة .

لا يتمكن القاضي السعودي من ممارسة سلطاته باستقلالية وبعيداً عن تأثيرات السلطة التنفيذية أو الهيئات الحكومية الأخرى ، إضافة إلى شيوع الفساد الإداري داخل المنظومة القضائية وإعطاء النظام القضائي السعودي للقاضي حرية واسعة بإبداء رأيه ومزاجه وتحكيم الخلاف المذهبي والطائفي بعيداً عن رأي الشريعة والإسلام ، لذا يكون من السهولة لدى القضاة التصرف حسب الاجتهادات الشخصية معتمدين على الحصانة الممنوحة لهم من النظام السياسي.

كما ان عدم استقلالية القضاء تفتح باباً واسعاً للتلاعب بالقرارات الصادرة من قبل المحاكم، ويصبح تطبيق القانون غير عادل عندما يكون المواطنون طرفاً فيه وذلك بسبب التأثيرات الجانبية لمتسلطي النظام من الأمراء أو من الأشخاص المتنفذين الذين يكونون في معيتهم، فتصبح الكفة غير متعادلة إذا كان أحد طرفيها أحد أفراد العائلة المالكة أو أحد شركائهم.

ان الصفة المميزة للقوانين الجنائية السعودية هي التعسف ومعارضتها وعدم موافقتها للشريعة الإسلامية ولمعايير حقوق الإنسان الدولية ، كما إن بنيتها الأساسية لا تفي بالضمانات المعترف بها دولياً كما أنها تمثل ممراً سهلاً لتنفذ منه انتهاكات حقوق المدانين والمعتقلين ، فسلطات الاعتقال المتعددة تتمتع بصلاحيات مفرطة تسهلها وتمنحها القوانين الجنائية التي تمتاز بضعف البنية إضافة إلى غموضها وارتكازها على تفسيرات واسعة من قبل القضاة.

إن المراسيم والأنظمة التي سنها الكيان السعودي والخاصة بالقضاء تفتقر للوضوح والشفافية بحيث يصبح تحديد حقوق المتهمين غامضاً بالإضافة إلى الغموض في تحديد الطبيعة الجرمية والجنائية للأفعال حيث تخضع لتفسيرات مختلفة ، مما

يؤدي إلى إدانة الأشخاص بأحكام تعسفية تبدو غريبة من حيث الصدور والتطبيق وعدم مطابقتها للمعايير الدولية أو الإسلامية .

كما ان الأحكام الصادرة في القضايا ذات المضمون السياسي تتسم بالجور البالغ ولا تراعي إطلاقاً ضمانات الإجراءات السليمة ، فالسجناء الذين يشتبه في كونهم سياسيين محرومون من التمتع بأبسط الحقوق ، حيث يجرى احتجازهم أكثر الأحيان في أماكن سرية وخاصة في فترة التحقيق ، كما تفتقر عوائلهم للمعلومات التي يهتدون بها إلى أماكن احتجازهم ونوع التهمة الموجهة إليهم ، وإن المشاورة القانونية أو الطعن في قرار الحكم الصوري يصبح ضرباً من الخيال ، وإذا تسنى للمشتبه به أن يعرض على القضاء فانه يجد نفسه وجهاً لوجه أمام القاضي ، والشاهد الوحيد في العملية القضائية هو ضابط التحقيق ، وتجري العملية بسرعة بحيث لا يتسنى للقاضي الاطلاع بصورة كافية على مستندات القضية ، وفي حالة الإعدام ، لا يعلم المدان بقرار الحكم إلا عندما يتم استدعاءه للتنفيذ .

وتفتقر المحاكم السعودية إلى أسلوب الإدارة الناجح حيث لا توفر الأدوات اللازمة لإجراء العملية القضائية بصورة صحيحة مثل الوصول إلى المستندات والدعاوي بصورة سريعة لأجل ضمان الدقة في النقل.

بالرغم من سماح الحكومة للشيعة بتأسيس محاكم جعفرية تطبق فيها الأحكام القانونية الشيعية عند النظر في القضايا التي تتعلق بمسائل الإرث والأوقاف الشيعية العامة وإجراء عقود الزواج والطلاق ووفقاً للمذهب الجعفري الذي يتبعه معظم مواطني المنطقة الشرقية ، الا ان هناك محكمتين للشيعة ، واحدة في القطيف وأخرى في الاحساء ، الا أنهما في الواقع دائرتان قضائيتان تابعتان للمحكمة الكبرى التي تنفذ الأحكام وفقاً للمذهب الرسمي ، وقد حاول الكيان السعودي تقليص صلاحيات المحكمتين وتحويل موارد الأوقاف الشيعية إلى المحكمة الكبرى كما تحاول المحكمة الكبرى الرسمية التدخل في الشؤون القضائية للشيعة في المنطقة الشرقية في محاولة

منها إقصاء وتهميش وإلغاء أتباع أهل البيت .

واستنادا إلى نظام القضاء السعودي المتبع فانه يجوز للقضاة إهمال شهادة الأشخاص ممن لا يتبعون المذهب الموافق عليه رسمياً ، حيث غالبا ما يتم إهمال شهادة الشيعة في المحاكم السنية أو اعتبارها أقل أهمية من شهادة السنة.

كما ان لدى حكام المناطق والذين أغلبهم من أعضاء العائلة المالكة الصلاحية لتخفيف بعض الأحكام أو زيادتها وفقاً لرغباتهم وميولهم ، كما انهم لا يخضعون لنفس حكم القانون الذي يخضع له المواطنون العاديون.

يتمثل الأساس الوحيد للإدانة في المحاكم السعودية في أي قضية هو الاعتراف أو تقديم الدليل المتمثل في أثنين من الشهود.

في ١١ سبتمبر/أيلول ، اتهمت محكمة جدة الجزئية المحامي الحقوقي (وليد أبو الخير ، المشرف على مجموعة الفيس بوك (مرصد حقوق الإنسان في السعودية) بازدراء القضاء والتواصل مع جهات أجنبية والمطالبة بملكية دستورية والمشاركة في برامج الإعلام لتشويه سمعة البلاد وتحريض الرأي العام ضد النظام العام للبلاد ، ورفض القاضي تسليمه نسخة من لائحة الاتهامات.

في يونيو/حزيران ٢٠٠٩، رفع أبو الخير دعوى قضائية على جهاز المباحث العامة السعودي، بتهمة احتجاز (عبد الرحمن الشميري ، أحد إصلاحيي جدة) بصفة غير قانونية، إلا أن المحكمة قضت في ٢٠١٠ بأنها ليست مختصة في نظر القضية لأن المباحث كانت قد أصدرت اتهامات بعد رفع القضية.

وفي يوليو/تموز ٢٠٠٩، تلقى هو ووالده تهديدات من المباحث لتثبيط عزمه عن أنشطته الحقوقية، وإلا تعرض للتوقيف والمحاكمة.

في 6 ديسمبر/كانون الأول ، حكمت إحدى المحاكم السعودية على المواطن الاسترالي

الشيعي (منصور المريبي ، ٤٥ عاما) وهو اب لخمسة أبناء بالسجن سنتين وبالجلد ٥٠٠ وذلك بتهمة التجديف ، لكن القاضي خفض مدة السجن إلى عام واحد.

وألقي القبض على المريبي في المدينة المنورة يوم ١٤ نوفمبر في المدينة المنورة بعدما أدى مناسك فريضة الحج.

وقال ابنه الأكبر بأن والده كان يقرأ ويصلي ضمن مجموعة من الحجاج في الحرم النبوي عندما اعتقلته الشرطة الدينية السعودية.

في ١٨ ديسمبر /كانون الأول ، قضت الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية بالدمام ببراءة مخلف بن دهام الشمري في قضيته ضد وزارة الداخلية وإمارة الشرقية ، حيث تم إسقاط التهم المنسوبة اليه والمتمثلة في تهديد أمن الدولة والإرهاب .

وقضت المحكمة بتعويضه مادياً مبلغ (مائة وتسعة وخمسون ألف ريال) ، وأوضحت المحكمة بان اعتقال الشمري لا يستند لأي حكم قضائي ولا يستند إلى نظام .

إعدامات وقتل سياسي خارج نطاق القضاء

تطبق السلطات القضائية في الحكومة (السعودية) عقوبة الإعدام على تهم عديدة ، وأصبح تطبيق هذه العقوبة لا يقتصر على الجرائم الأكثر خطورة بل شملت جرائم لا تنطوي على نتائج قاتلة وغير عنيفة والتي لا تكون التهمة فيها جريمة قتل مثل تجارة المخدرات والسحر والشعوذة ، بالرغم من ان جريمة (ممارسة السحر) ليست واردة تعريفاً في نظام القضاء الجنائي السعودي ، إلا إن القضاء السعودي قد استجاب لدعوة رجال الدين المتشددين في المؤسسة الدينية الوهابية الذين طالبوا فيها القضاء بإنزال أشد العقوبات بالعرافين وممارسي العلاج الروحي بحجة أن ممارساتهم (خطر على الإسلام).

كما إن الإجراءات المتبعة في المحاكم تفتقر بشكل كبير إلى مراعاة المعايير الدولية في مجال الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام والتي اعتمدها المجلس والتي تنص الضمانة الرابعة من القرار على انه (لا يجوز فرض عقوبة الإعدام إلا حينما يكون ذنب الشخص المتهم قائما على دليل واضح ومقنع لا يدع مجالا لأي تفسير بديل للوقائع).

وكذلك الضمانة الخامسة التي تقول : (لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام إلا بموجب حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة بعد إجراءات قانونية توفر كل الضمانات الممكنة لتأمين محاكمة عادلة، مماثلة على الأقل للضمانات الواردة في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك حق أي شخص مشتبه في ارتكابه جريمة يمكن أن تكون عقوبتها الإعدام أو متهم بارتكابها في الحصول على مساعدة قانونية كافية في كل مراحل المحاكمة.)

ومن الغريب في إجراءات المحاكم السعودية هو عدم إشعار المتهمين بسير الإجراءات القانونية الخاصة بالقضايا المرفوعة ضدهم ، كما لا يتم إعلام المتهم باليوم الذي سوف يواجه فيه الإعدام.

ويولي النظام القضاء الجنائي السعودي ، الذي يقدم قبل كل شيء مصلحة الدولة عل حساب الفرد ، أهمية قصوى للاعتراف والذي يكون كدليل إدانة للمتهم في المحكمة والذي غالباً ما تنتزع من المتهم إما بالإكراه أو بالتحايل أحياناً.

ويتم اعتقال المشتبه بهم بدون إذن قضائي ويحجزون بمعزل عن العالم الخارجي بدون أي إشراف قضائي ولمدة طويلة بدون محاكمة وبدون إعطائهم فرصة للطعن في شرعية احتجازهم.

كما إن طبيعة إجراءات المحاكم وجلسات المحاكمة تكون موجزة وتعقد خلف أبواب مغلقة ويحرم فيها المتهم من فرصة ممارسة حقه بالدفاع عن نفسه أو الاعتراض على

قراري الإدانة والحكم ، أما تنفيذ حكم الإعدام فانه يكون أمام الملأ وفي الساحات العامة.

ان تطبيق حكم الإعدام يخضع للتمييز القائم على أساس الجنس والقومية والحالة الاقتصادية والوضع الاجتماعي للضحية ويكون التطبيق واسع النطاق على أفراد الطبقات المستضعفة والمهيضة الجانب في المجتمع مثل النساء والفقراء وبالخصوص العمال الأجانب القادمين من الدول الآسيوية والعربية ، حيث يفتقدون للأقارب لتقديم المساعدة لهم . وغالباً ما يجري خداع العمال الأجانب المتهمين بسبب عدم معرفتهم للغة العربية ولا يسمح لهم بالاستعانة بمترجم، كما أنهم لا يفهمون على أي شيء يوقعون.

المفهوم القانوني للإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدام دون محاكمة

عقوبة الإعدام خارج نطاق القضاء هي سمة من سمات الأنظمة القمعية سياسيا ، ويتم على ضوئها إعدام المعارضين السياسيين لمجرد انتمائهم لحزب سياسي معارض لسياسات النظام أو حتى لمجرد انتقاد سياسات النظام دون أي انتماء سياسي ، وذلك من خلال قرارات محاكم وهمية تستند إلى قوانين تنتهك ابسط حقوق الإنسان أو قوانين تجرم أفعال لا تعد جرائم خطيرة على النظام بالمفهوم القانوني وحتى الوطني ، كما تلغى فيها المحاكمة العادلة والعلنية وبغياب المستشار القانوني بحيث يحرم المتهم من الدفاع عن نفسه .

وعادة ما تنتزع اعترافات من هؤلاء المعارضين السياسيين تحت وطأة التعذيب وتصدر عليهم قرارات الإعدام من محاكم لا يحضروا مرافعاتها ولا توجد فيها أي أدلة يحكم على أساسها المتهمين بالإعدام ، ويكون تنفيذ أحكام الإعدام هذه بسرعة وبسرية ومن قبل أحدى سلطات الدولة دون إبلاغ السلطات الأخرى وذلك لتجنب حدوث احتجاجات

عامة أو نقد دولي من شأنه أن ينعكس سلبا على الدولة.

وتزداد حالات عقوبة الإعدام خارج نطاق القضاء في أوقات الحرب والكوارث الطبيعية أو في حالة عدم وجود نظام راسخ للعدالة الجنائية. وفي هذه الحالات تكلف الشرطة أو قوات الأمن وبأذن غير رسمي لمعاقبة الأفراد أو الجماعات التي تنظم احتجاجات سلمية ضد الحكومة ، أو جماعات تقوم بأعمال شغب أو أعمال عنف أخرى .

وقد مارست حكومة الكيان السعودي هذا الأسلوب من الإعدام مع العارضين السياسيين وكذلك مع المواطنين العاديين الذين يشتبه بأنهم قد مارسوا نشاطات سياسية سلمية.

فعلى سبيل المثال، قتلت قوات الأمن التابعة للكيان السعودي في عام ١٩٧٩ عدداً من المواطنين الأبرياء الذين خرجوا للتعبير عن مطالبهم المشروعة أبان انتفاضة القطيف في ذلك العام . كما قامت بقتل مواطنين أبرياء داخل السجون بدون إجراء محاكمات ، كما هو الحال مع المواطنين الشيعيين ميثم البحر ومحمد الحايك عام ١٩٩٧ .

وفي هذا العام ارتكبت قوات الأمن حالات قتل ضد مواطنين أبرياء من القطيف لم ينضموا الى معارضة سياسية أو أحزاب سياسية معارضة وإنما قتلوا أما باستهداف مباشر من قبل قوات الأمن وفي حالة هدوء وبدم بارد ، أو من خلال استهداف لاحتجاجات سلمية خرجت للمطالبة بحقوق مشروعة حرمهم منها النظام :

١- في ١٧ مارس/آذار ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي الشاب (حسن عبد الله العوجان ، ١٨ سنة ، من مدينة تاروت) ، أثناء المسيرة السلمية التي خرجت في تاروت.وتعرض العوجان للضرب الشديد بالعصي من قبل قوات الأمن ، فأصابته ضربة في رأسه حتى أغمي عليه ، وتم نقله إلى أحد مراكز الاحتجاز في القطيف ، ولم تقدم له أي رعاية صحية ، كما انه تعرض لمزيد من التعذيب داخل السجن ، ولأنه يُعاني من مرض فقر الدم المنجلي (السكلسل) فقد تضاعفت عليه الآلام.

وبعد عدة أيام تم نقله الى سجن الدمام المركزي ، ورفضت إدارة السجن نقله للمستشفى كعقاب إضافي عليه. وأطلق سراحه في ١١ يوليو/تموز ، وبعد الإفراج عنه ساءت حالته الصحية ، فنقل الى مستشفى القطيف المركزي وبقي في العناية المركزة قرابة أسبوع حتى فارق الحياة في ١٤ أغسطس/آب .

٢- في ٢٠ نوفمبر / تشرين الثاني ، قام عناصر الأمن المتواجدين في أحدى نقاط التفتيش المتمركزة على شارع الرياض بالقرب من حي الشويكة في مدينة القطيف بإطلاق النار على عدد من الشباب كانوا يمرون بالصدفة أمام نقطة التفتيش مما أدى إلى قتل الشاب ناصر المحيشي ، ١٩ عاماً ، والذي ترك لمدة طويلة على الأرض بدون أن يقوم أحد لإسعافه بسبب منع قوات الأمن من الوصول إليه ، بعد ذلك نقل الى مستشفى القطيف ، حيث قضى نحبه فور وصوله المستشفى .

٣- في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ، قامت قوات الأمن المتمركزة بجانب خزان الماء في حي الشويكة في مدينة القطيف بقتل المواطن الشيعي الشاب (السيد علي جعفر الفلفل ، ٢٤ عاماً) من أهالي القطيف والذي أصيب برصاصتين في صدره وتم نقله إلى مستشفى الزهراء حيث فارق الحياة هناك. وجاءت إصابته من جراء إطلاق النار على مظاهرة مركزية حاشدة في مدينة القطيف .

٤- في ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ، قامت قوات الأمن بقتل المواطنين الشيعيين الشابين (منيب عثمان العدنان ، ٢١ عاما ، من حي الشويكة بمدينة القطيف ، وعلي عبد الله قريرص ، ٢٦ عاما ، من بلدة العوامية) حينما قامت قوات الأمن بإطلاق الرصاص على مسيرة تشييع لللشهيدين (ناصر المحيشي والسيد علي جعفر الفلفل).

في ٥ سبتمبر/ أيلول ، أعدمت السلطات السعودية المواطن السوري (كريم رسلان الرسلان) بقطع الرأس في محافظة الجوف بتهمة المتاجرة بالمخدرات .

في ١٩ سبتمبر/ أيلول ، أعدمت السلطات السعودية المواطن السوداني (عبد الحميد بن

حسن بن مصطفى الفكي) بقطع الرأس في المدينة المنورة بتهمة ممارسة (السحر والشعوذة).

وقد اعتقل المواطن المذكور عام ٢٠٠٥ حينما قدم احد عناصر هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلاغاً عن الرجل بممارسة السحر ، وتعرض الفكي للضرب بعد اعتقاله ، وقد اجبر على الاعتراف بارتكاب أعمال السحر ، الأمر الذي أدى إلى إصدار حكم الإعدام عليه من قبل المحكمة العامة في المدينة المنورة في مارس عام ٢٠٠٧ . وقد تمت محاكمته خلف أبواب مغلقة وبدون حضور محامي .

في ٣٠ سبتمبر/أيلول ، نفذت السلطات السعودية حكم الإعدام بثمانية رجال بنغال في الرياض ، وهم: مأمون عبد المنّان ، وفاروق جمال، وسومون ميا، ومحمد سومون، وشفيق الإسلام، ومسعود شمس الحق، وعبد الحسين أحمد، وموتير الرحمن.

وأُقيم الحدّ عليهم بقطع أعناقهم أمام الجمهور بتهمة قيامهم بقتل أحد المواطنين المصريين في أبريل/نيسان من عام ٢٠٠٧ ، الذي قُتل خلال عراك وقع بين العمال البنغال، ومجموعة أشخاص زُعم أنهم كانوا يحاولون سرقة كوابل كهرباء من أحد المستودعات حيث يعمل العمال الثمانية.

في ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ، قامت السلطات السعودية بإعدام المواطن العراقي الشاب (محمد عبد الأمير) المعتقل في سجن عرعر منذ ١٧ عاما بقطع الرأس بتهمة ارتكابه جريمة قتل لمواطن من (السعودية).

في ١٢ ديسمبر/ كانون الأول ، قامت السلطات السعودية بإعدام المواطنة (أمينة بنت عبد الحليم بن سالم ناصر) في الستينات من عمرها بقطع الرأس في محافظة الجوف أدينت بممارسة (السحر والشعوذة).

وقد اتهمت المرأة من قبل أحد أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأنها تحايلت

على الناس لإعطائها أموالا مقابل شفائهم من الأمراض.

في ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ، قامت السلطات السعودية بإعدام المواطنين العراقيين (احمد بهلول الظالمي وعلي صالح الزيادي) في سجن رفحاء بقطع الرأس وكلاهما من مدينة السماوة العراقية ، ولم تعرف التهمة الموجهة اليهم .

كبت حرية التعبير

لا يتطرق القانون الأساسي للحكم لحرية التعبير إلا انه يشير إشارة عابرة لوسائل الإعلام محذراً إياها بعدم المساس بسياسة الدولة من قريب أو بعيد ، فنصت المادة التاسعة والثلاثون من القانون الأساسي للحكم على أن :

تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة وبأنظمة الدولة وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها ويحظر ما يؤدى إلى الفتنة أو الانقسام أو ما يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة آو يسئ إلى كرامة الإنسان وحقوقه وتبين الأنظمة كيفية ذلك .

كما ان نظَام المطبوعات والنشر في مادته الرابعة والعشرين يستبطن حالة الإبهام وعدم الوضوح في إعطاء الحرية للصحافة في ممارسة حقها الطبيعي في أداء دور الرقيب على حالات الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان حيث يجعل الباب مفتوحاً أمام السلطات بالتحكم بها ، فتنص المادة على انه :

لا تخضع الصحف المحلية للرقابة، إلا في الظروف الاستثنائية التي يقرها رئيس مجلس الوزراء.

وتسيطر حكومة الكيان السعودي على جميع قنوات التعبير عن الرأي ، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون والصحافة . كما ان الرقابة المشدّدة على الكتب والصحف المستوردة

من الخارج تجعل من الصعب على المواطنين الحصول على المعلومات ، كما لا يسمح بعقد الندوات الثقافية والمحاضرات العامة دون إجازة رسميّة من السلطات المحلية .

وعلى الرغم من ان الصحف المحلية هي شركات نشر خاصة ، فإن الحكومة تسيطر على نشاطاتها، ويجري تعيين رؤساء تحرير الصحف وعزلهم من قبل الحكومة ، وكذلك الأمر بالنسبة لأعضاء مجالس الإدارة.

وتمنع حكومة الكيان السعودي الصحافة المحلية من نشر الإعلانات الخاصة بالدول والمؤسسات الحكومية الأجنبية ، إلا بموافقة مسبقة من وزارة الإعلام ، كما تحظر على المؤسسات الإعلامية والعاملين فيها قبول المساعدات والهبات والمنافع المقدمة من جهات أجنبية داخل البلاد وخارجها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتقوم وزارة الإعلام بمراقبة وسائل الإعلام كافة من خلال مديرية خاصة تابعة لها تسمى (المديرية العامة للمطبوعات) ، حيث يدخل من ضمن اختصاص هذه المديرية: مراقبة جميع ما يرد إلى البلاد من كتب ومجلات وصحف ونشرات محلية ، كما أنها مسؤولة عن إصدار التراخيص الخاصة بفتح محلات بيع الكتب والمطابع ، ومحلات الرسم والتصوير والوكالات الإعلامية .

وبالإضافة إلى الرقابة التي تمارسها وزارة الإعلام ، فهناك العديد من الجهات الحكومية تمارس الرقابة أيضاً بحسب توجهاتها واهتماماتها ، مثل وزارة الداخلية التي تمارس الرقابة على المواد الإعلامية التي لها علاقة بالسياسة، باعتبارها ذات علاقة بالأمن الوطني ، كما تعين موظفين من قبلها في وزارة الإعلام لممارسة الدور الرقابي ، ويعزى هذا التدخل باعتبار كون وزير الداخلية (نايف بن عبد العزيز) رئيس المجلس الأعلى للإعلام الذي تم تأسيسه عام ١٩٧٧، والذي يتمتع بصلاحيات في الحقل الإعلامي تفوق صلاحيات وزير الإعلام نفسه ، ويعتبر المجلس الأعلى للإعلام أعلى سلطة صحافية وإعلامية في البلاد ، وتقوم دائرة الإعلام الخارجي التابعة له ، والتي كانت في السابق تابعة لوزارة الخارجية، بوضع سياسة الإعلام الداخلية والخارجية للبلاد ، كما

أن حكام المناطق والمحافظين يمارسون أيضاً قدرا من الرقابة حيث يقومون في بعض الأحيان بوضع تشريعات تتعلق بما هو مسموح وما هو ممنوع من النشر.

ويقوم وزير الداخلية بتعيين مندوب في كل صحيفة ومجلة لمراقبة المطبوعات قبل طبعها، وأيضاً لمراقبة نشاط الصحيفة ، ومراقبة المطبوعات التي ترد إلى البلاد من كتب ومجلات وصحف ونشرات وأشرطة وأفلام ومنع غير الصالح من الدخول ، أو بشطب وتمزيق الأجزاء المخالفة أو تسود المواد الغير مرغوبة أو تلصق بالصمغ الصفحات بالنسبة للمقالات أو الأخبار التي تعتبر ممنوعة ، كما يتم مراقبة المطبوعات التي ترد مع المسافرين الذين يصلون عن طريق المطارات أو الموانيء أو المداخل الأخرى.

وتقوم إدارة رقابة الصحف المحلية التابعة لوزارة الإعلام بمراقبة ما تنشره الصحافة المحلية والتحقيق مع المخالفين من الصحافيين للأنظمة ، ووضع العقاب المناسب.

وترسل وزارة الإعلام بتعليمات مكتوبة إلى رؤساء تحرير الصحف مباشرة بعدم تجاوز الأسس العامة للكتابة المتفق عليها وتحديد ما يمكن نشره وما لا يمكن.

وتصر سلطات الكيان السعودي على انتهاك حرية التعبير من خلال فرض قيود قاسية على المواطنين والتي تتعارض مع الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان .

وجعلت حكومة الكيان من وسائل التعبير عن الرأي لدى المواطنين مثل انتقاد الحكومة علناً في الكتب أو الصحف ، جرائم تمس بأمن الدولة ويعاقب عليها القانون ، وهذه التهم نصت عليها القوانين الجنائية التي أصدرها الكيان واعتبرها جرائم يعاقب على من يثبت بحقه ارتكابها بعقوبات تتراوح بين السجن والإعدام .

ولذا فان المواطنين لا يتمكنون من التعبير عن آرائهم بصورة مفتوحة في القضايا السياسية والاجتماعية كما لا يتمكنون من توجيه النقد لمسئولي الحكومة وسياستها ،

ويتجنبون الخوض في الموضوعات التي تبدو بأنها تمس أحد المسؤولين أو شركاء الحكومة حيث لا تتوانى سلطات الكيان عن تلفيق تهم باطلة بحقهم الأمر الذي يؤدي بهم إلى الاعتقال التعسفي.

في ٢٦ يناير /كانون الثاني ، استدعت إمارة المنطقة الشرقية الشيخ (عباس السعيد) إمام وخطيب جمعة العوامية بالقطيف بعد دعوته في خطبة الجمعة الشعوب والمجتمعات المضطهدة إلى التحرر من الخوف وذلك خلال التعليق على أحداث الثورة التونسية ، وتم أخذ تعهد على الشيخ السعيد بعدم الخوض في مثل هذه المواضيع في المستقبل .

في ١٦ فبراير/شباط ، قبضت الإدارة العامة للتحقيقات على سبعة مواطنين من أصل تسعة تقدموا قبل أسبوع بطلب إلى البلاط الملكي ومجلس الشورى لتأسيس حزب سياسي أسمه (حزب الأمة الإسلامي) ، وهم : الدكتور أحمد بن سعد الغامدي، والأستاذ الجامعي سعود الدغيثر والشيخ عبد العزيز الوهيبي والشيخ محمد بن حسين القحطاني والأستاذ الجامعي محمد بن ناصر الغامدي ووليد الماجد والأستاذ الجامعي عبد الكريم الخضر.

وقد احتجزوا في سجن الحائر في الرياض بمعزل عن العالم الخارجي ، واجبروا على توقيع تعهد بسحب أسمائهم من وثيقة تأسيس الحزب، وقد رفضوا التوقيع على التعهد أول الأمر ، إلا أنهم وافقوا أخيراً بعد التهديد للتوقيع عليه ، وأطلق سراحهم بعد أسبوع .

في ٢٨ يناير/كانون الثاني ، أدانت السلطات السعودية الكاتب الشيعي (ناصر الجاروف) بتهمة التشهير ، وذلك على خلفية توجيهه عام ٢٠٠٩ انتقادات لاذعة للمقدم (طارق المغلوث) من شرطة الدمام الجنوبية لاعتدائه بالضرب في مارس ٢٠٠٩ على المواطن (مصطفى الفرج) من بلدة العوامية بذريعة وضعه عبارة »حب أهل البيت يجري في عروقي« على زجاج سيارته ، وقيام المغلوث أيضاً بالتلفظ بعبارات طائفية مسيئة

للمواطنين الشيعة.

وقد سبق وان استدعي الجاروف من قبل قسم شرطة العوامية وأجبر هناك على الإقرار بتهمة التشهير وأخذ بصماته واعتبار انتقاده لضابط الشرطة (سابقة أمنية).

في ١٥ مارس/آذار ، سحبت السلطات السعودية الاعتماد الصحفي لمراسل رويترز (أولف ليسينج) الموجود في الرياض منذ عام ٢٠٠٩ ، وألزمته بمغادرة البلاد بعد أن اشتكى مسؤولون في الحكومة من عدم دقة تقرير نقله المراسل بشأن المظاهرات السلمية التي خرجت في القطيف في اليوم السابق. وقال وزير الإعلام السعودي عبد العزيز خوجة (ان مراسل وكالة رويترز في أحد تقاريره لم ينقل الصورة الدقيقة التي تعودنا عليها من وكالة رويترز.)

في ٢٣ مارس/آذار ، اعتقلت قوات الأمن الشيخ الدكتور (خالد الماجد) أستاذ الفقه بكلية الشريعة ، بسبب مقال نشره على مواقع الانترنت بعنوان (ماذا لو قال السعوديون الشعب يريد إسقاط النظام) .

في ١٦ أبريل/نيسان ، اعتقلت السلطات السعودية الناشط الحقوقي (زكريا معتوق آل صفوان ، ٣٨ سنة) من بلدة سنابس بمحافظة القطيف فور مراجعته لمركز شرطة القطيف استجابة لاستدعاء رسمي.

وقد كتب آل صفوان مقالة نشرها قبل أسابيع بعنوان (دفاعاً عن حق التظاهر السلمي) ، ناقش فيها حق المظاهرات السلمية.

في ١٧ أبريل/نيسان، قامت سلطات الكيان السعودي الأمنية باعتقال المعلم والناشط والكاتب (نذير الماجد) من إحدى مدارس مدينة الخبر التي يعمل بها ، بعد ذلك قام بعض عناصر الأمن بتفتيش منزله في مدينة القطيف ومصادرة جهاز الحاسوب الخاص به .

وكان سبب اعتقال الماجد هو كتابته مقال نشر في بعض المواقع الالكترونية حول المظاهرات التي خرجت في القطيف الذي كان بعنوان (أنا أحتج.. إذن أنا آدمي) والذي اعتبرته سلطات الكيان السعودي بأنه تأييد وتحريض على خروج المظاهرات ضد حكومة الكيان . وفي ٢٩ أبريل / نيسان ، صدر أمر من السلطات السعودية بفصله من عمله .

في ٢٧ أبريل / نيسان ، داهمت قوة من الشرطة منزل المواطن الشيعي المدوّن (مصطفى بدر آل مبارك، ٢٦ عاما ، موظف أهلي) والمواطن الشيعي المدوّن (حسين كاظم الهاشم ، ٢٥ عاما ، طالب في الجامعة) من مدينة الاوجام ، حيث قامت قوة من المباحث العامة بمداهمة منزلهما واقتادتهما إلى مركز شرطة مدينة صفوى ، كما صادرت أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهما ، وعرف عن الشابين نشاطهما في التدوين الالكتروني عبر مواقع شبكة الانترنت ، وأطلق سراحهم في ٢٥ مايو / أيار.

في ٨ يوليو/تموز ، اعتقلت السلطات الأمنية الدكتور (يوسف الأحمد ، رجل دين سني ، أستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض) وذلك حينما داهمت قوة أمنية بيت والده في الدمام ، بالمنطقة الشرقية حيث كان متواجداً فيه.

وقد اتهم الأحمد ، بنشره مقطع فيديو على موقع يوتيوب في ٧ يوليو/تموز ، ينتقد فيه الاحتجاز طويل الأجل للمشتبهين الأمنيين دون نسب اتهامات إليهم أو محاكمتهم. كما انتقد الحكومة لاعتقالها النساء اللاتي ذهبن للوزارة في ٢ يوليو/تموز وفي مرات سابقة للاحتجاج سلمياً على الاحتجاز طويل الأجل لأقاربهن من الرجال.

وسبق وأن تحدى د. يوسف الأحمد السياسات الحكومية في عام ٢٠١٠ حينما أصدر فتوى على شاشات التلفزيون بعد أن قرر (الملك) عبد الله بن عبد العزيز أن رجال الدين في مجلس كبار العلماء والمُعينين من قبل الحكومة ، هم المخولون فقط بإصدار الفتاوى ، كما انتقدت الفتوى توظيف النساء في وظائف عاملات التحصيل في المتاجر(كاشيرات) ، وهو الأمر الذي تدعمه الحكومة.

كما انتقد الأحمد أيضاً لما أسماه مشروع (التغريب) من قبل الحكومة، القاضي بوضع حد للفصل بين الرجل والمرأة في العمل والتعليم، مثل افتتاح جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، المنشأة التعليمية المختلطة الوحيدة في المملكة.

في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ، اعتقلت السلطات الأمنية في حي الصحابة في مدينة الرياض طاقم فريق فلم عرض على موقع (يوتيوب تستخدمه قناة الإصلاح التابعة للمعارض سعد الفقيه المقيم في بريطانيا ، وكان الفلم بعنوان)ملعوب علينا) ويتحدث عن الفقر في السعودية، وقد استقطب الفلم أكثر من مليون ومئتي ألف مشاهد عبر موقع اليوتيوب ، وفريق العمل هم : فراس بقنة وحسام الدرويش وخالد الرشيد .

وقد تم إطلاق سراحهم في ٣٠ أكتوبر، بعد ضغوطات دولية وشعبية .

في ٢٨ نوفمبر /تشرين الثاني ، خاطبت المحكمة الجزئية في جدة عددا من الجهات المختصة بطلب إحضار المدون رائف بدوي بالقوة إثر رفضه عدة مرات المثول أمام المحكمة ، وذلك للنظر في قضيته بتهمة جرائم جنائية من بينها الطعن والسب والتهجم على عدد من العلماء والمشايخ، ومحاولة تأليب الرأي العام ضدهم من خلال تدوينه لعدد من القصص في مدونته الشخصية.

وتتهم المحكمة المدون رائف بدوي وفق لائحة الاتهام المقدمة من المدعي العام بإنشاء موقع إلكتروني وصفته بانه (معادي لمنهج الاعتدال الوسطي) ، كما تم وضع اسمه في قائمة المطلوبين، وإيقاف خدماته بالتنسيق مع الدوائر الحكومية.

في ٢١ نوفمبر /تشرين الثاني، استدعت المباحث العامة بالقطيف الشاعر (عادل بن علي بن حسن اللباد ، ٤٦ عاماً ، يعمل في قسم التخطيط والتطوير بوزارة المياه والكهرباء) من أهالي العوامية على خلفية كتاباته الشعرية المؤيدة لحركات الربيع العربي.

وتركز التحقيق مع اللباد حول قصيدة (أما آن للكلب أن يرحلا) التي نظمها إبان ثورة

الجماهير المصرية ضد نظام محمد حسني مبارك. وأفرجت المباحث عن اللباد في نفس اليوم بعد انتهاء التحقيق.

وسبق وأن منع اللباد من السفر لأكثر من سنة ، ورفع عنه المنع قبل أشهر قليلة من اعتقاله الثاني.

الناشط الحقوقي مخلف بن دهام الشمري

لا زال الناشط في مجال حقوق الإنسان (مخلف بن دهام الشمري ، ٥٦ عاماً) وأحد شيوخ قبيلة شمّر رهن الاعتقال في سجن الدمام العام منذ ١٥ يونيو/حزيران ٢٠١٠ ، حيث جرى اعتقاله أثناء حضوره مأدبة عشاء ضم آخرين في منزل احد أصدقائه في مدينة الجبيل . ووجهت له تهمة انتقاد (رجال الدين والعلماء الصالحين) و(إزعاج الآخرين) و(إثارة الرأي العام المحلي والدولي) و(تحريض الشيعة للمطالبة بحقوقهم) و(الظهور في وسائل إعلام أجنبية)، و(زيارة المعتقل عبد الله المهنا في مركز شرطة الخبر) ، وتم التحقيق معه جراء المقالات التي انتقد فيها بعض رجال الدين من المذهب السني لتهجمهم على علماء الدين الشيعة ، والاستفسار منه عن موارده المالية والأسباب التي دعته لإغلاق شركته في مدينة الخبر .

وكان الشمري قد أعتقل عام ٢٠٠٧ بعيد لقائه بالشيخ حسن الصفار وكذلك على خلفية رفضه التوقيع على تعهد بإغلاق مجلس قبيلة شمّر المزمع إقامته في المنطقة الشرقية ، ودام اعتقاله لمدة ثلاثة أشهر .

ويتمتع الشيخ الشمري بنشاط اجتماعي مميز وهو مؤسس جمعية أصدقاء البيئة وله شبكة علاقات واسعة عبر المنطقة ، وله عدة كتابات ينتقد فيها التيار الديني المتشدد والمتطرف والمتنفذ بالدولة.

وسبق أن استدعي الشمري من قبل إمارة الشرقية وأبلغ تحذيرا شديد اللهجة بعدم استمراره في بناء العلاقات مع أطياف المجتمع السعودي وخصوصا الشيعة كما حذر من الكتابة ضد التيار الديني المتشدد.

وفي عام ٢٠٠٨ تم استدعائه الى مقر إمارة المنطقة الشرقية بسبب شكوى رفعها ضد إمارة المنطقة الشرقية طالب فيها بتعويضات لقاء تعرضه للاعتقال في وقت سابق .

وقام الشمري بالإضراب عن الطعام محتجا على عدم تطبيق نظام الإجراءات الجزائية في قضية اعتقاله .

في ٧ يناير /كانون الثاني٢٠١١ ، قامت سلطات سجن الدمام بوضع الشمري في الحبس الانفرادي لمدة ٢٢ يوماً، وذلك بسبب انتقاده أوضاع السجناء الذين تنتشر بينهم الأمراض المزمنة ويُعاملون بطريقة غير إنسانية واتهامه إدارة السجن بتفتيش مؤخرات السجناء بطريقة مهينة.

وقد تعرض للتعذيب اثناء فترة الاعتقال في الحبس الانفرادي حيث كان يُعلَّق من يديه بالجدران، وقدماه لا تلامسان الأرض ولمدة ساعة يومياً .

وفي ٢٧ يوليو/تموز ٢٠١١ قالت ابنة الشمري بأن والدها تعرض لمحاولة قتل متعمدة من قبل الملازم (عبد المجيد الأسمري) وذلك انتقاماً من والدها على إثر الملاحظات التي سلمها والدها لها وأرسلتها إلى مدير عام السجون بالمملكة الدكتور(علي الحارثي) قبل ٣ أسابيع .

وقالت شوق أنها تلقت معلومات مؤكدة من سجن الدمام بأنه تم إخراج والدها من الزنزانة بحجة إرساله للمستشفى لعمل بعض الفحوصات إلا أنه لم ينقل للمستشفى وقام الملازم (عبد المجيد الأسمري) بتقييد يديه ورجليه ومن ثم أدخل إلى إحدى الغرف وتم ضربه ضرباً مبرحاً حتى أغمي علية وقام الملازم بوضع مادة تنظيف (ديتول) في فمه

، وعندما ساءت حالته تم نقله لمركز الدمام الطبي من نفس اليوم حيث أبلغت إدارة المستشفى بأنه حاول الانتحار.

وعندما أخُرج من المستشفى، وُضع في الحبس الانفرادي لمدة ١٥ يوماً . وتقدم بطلب إلى ديوان المظالم، طعن فيه بقانونية اعتقاله، ولكن الطعن رُفض في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ على أساس أن ديوان المظالم لا يتمتع بالولاية القضائية لسماع قضيته لأنها تتعلق بالأمن، ونُقلت إلى المحكمة الجزائية المتخصصة.

في ١٨ ديسمبر /كانون الأول ، قضت الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية بالدمام ببراءة الشمري في قضيته ضد وزارة الداخلية وإمارة الشرقية ، حيث تم إسقاط التهم المنسوبة اليه والمتمثلة في تهديد أمن الدولة والإرهاب .

وقضت المحكمة بتعويضه مادياً مبلغ (مائة وتسعة وخمسون ألف ريال) ، وأوضحت المحكمة بان اعتقال الشمري لا يستند لأي حكم قضائي ولا يستند إلى نظام .

المواقع المحجوبة :

يقوم الكيان السعودي بين فترة وأخرى بحجب المواقع الالكترونية التي لا تتماشى مع سياسة الكيان ، وتعتبر هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الجهة المسؤولة عن خدمة الإشراف ومراقبة مواقع الانترنت وحجبها والتي باشرت عملها في بداية عام ٢٠٠٧ حيث كانت مدينة (الملك) عبد العزيز للعلوم والتقنية تقوم بهذه المهمة سابقاً. والمواقع المحجوبة في البلاد هي :

انتفاضة المنطقة الشرقية ، العوامية على الشبكة ، ثوره الغضب العربي ، لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية ، مركز الحرمين للإعلام الإسلامي ، شبكة الملتقى الإخبارية ، الشبكة الليبرالية السعودية، جمعية حقوق الإنسان أولاً، موقع يا

حسين، شبكة رافد، شبكة الشيعة، موقع ومنتدى الحركة الإسلامية للإصلاح من لندن، موقع ومنتدى تنظيم التجديد الإسلامي من لندن، موقع قضايا خليجية، شبكة النبأ المعلوماتية، المعهد السعودي بواشنطن، وكالة الأخبار السعودية من واشنطن، موقع شبكة الشيعي الغيور، ملتقى القطيف الثقافي، شبكة الأبحاث العقائدية ، صوت المرأة السعودية .

في ٢ يناير /كانون الثاني ، حجبت السلطات السعودية القسم الخاص بالمملكة على الصفحة العربية من موقع ويكيليكس المعني بتسريب الوثائق الامريكية السرية.

في ٢٥ يوليو/ تموز ، حجبت السلطات السعودية الموقع الإلكتروني لمنظمة العفو الدولية داخل السعودية لمدة أسبوع إثر نشر المنظمة انتقادات لمسودة (قانون مكافحة الإرهاب) الذي يخنق حق التظاهر السلمي في البلاد .

حظر التجمع وتشكيل الجمعيات والتنظيمات السياسية

تمنع حكومة الكيان السعودي تشكيل الأحزاب السياسية أو التجمعات أو تأسيس النقابات المهنية ، حيث يعتبر الانتماء إلى أي حزب سياسي أو الدعوة إليه جريمة تمس بأمن الدولة، وتتم محاكمة الذين يعتقلون بتهمة الانتماء إلى الأحزاب السياسية خلف أبواب مغلقة ، ولا يعلن في الغالب عن الأحكام الصادرة بحقهم والتي غالباً ما تكون السجن المؤبد أو الإعدام حيث تنسب إليهم تهمة (الفساد في الأرض)، والتي يعاقب مرتكبها بقطع الرأس ، ونادراً ما يتم إطلاق سراحهم ضمن العفو الملكي الذي يعلن عنه في المناسبات الدينية مثل العفو الذي يصدر في شهر رمضان والذي يستثنى منه السجناء الشيعة أيضاً .

ولقد حاول الكيان السعودي وبكل جهده وضع قيود وحواجز حول هذا الحق وعدم الإشارة إليه في قوانينه.

وتتعرض منظمات ولجان حقوق الإنسان إلى المضايقة والمنع وعدم منحها إجازة للعمل بحرية أو عقد اجتماعات ، ويتم مراقبة نشاطاتها بصورة دائمة .

كما لا يسمح الكيان بإقامة التجمعات السلمية أو التظاهر السلمي ولم يتطرق القانون الأساسي لذلك ، وهذا ما جعل الاحتجاجات السلمية والتجمعات ضرباً من عصيان الأمر (تؤدي لزرع بذور الفرقة والانشقاق) حسب التسمية التي يطلقها الكيان على هذه النشاطات وهو ما يجعلها تهمة تقود صاحبها إلى السجن وتعرضه لأقسى العقوبات .

في ٢٨ يناير/كانون الثاني ، اعتقلت قوات الأمن في جدة لفترة وجيزة ما بين ٣٠ و ٥٠ من المتظاهرين قد تظاهروا بعد صلاة الظهر احتجاجا على الفوضى الناجمة عن الأمطار الغزيرة الأخيرة ، التي تسببت في فيضانات في مدينة جدة والتي أدت إلى وفيات وانقطاع في الكهرباء.

وقد دعا المعارض للكيان السعودي سعد الفقيه المقيم في لندن إلى هذه المظاهرات عبر برنامج تلفزيوني عبر قناته الفضائية .

في ١٧ فبراير/شباط ، خرجت جموع من الشباب قدرت بالعشرات في مسيرة سلمية (صامتة) تضامناً مع معتقلي الرأي. وكانت المسيرة قد بدأت من شارع السلام والأمن وانتهت عند مكتب بريد العوامية ، وحاولت دوريات الأمن وسيارات البحث الجنائي إيقاف المسيرة .

في ٢ مارس / آذار ، اعتصمت أكثر من ٤٠ امرأة سعودية اعتصمن أمام مبنى إمارة المنطقة الشرقية للمطالبة بالإفراج عن أبنائهنّ المعتقلين المنسيين التسعة الذين اتهموا بتفجيرات مدينة الخبر عام ١٩٩٦ ولم يتم تقديمهم للمحاكمة حتى الآن ، الأمر الذي دفع الدوريات الأمنية إلى إغلاق الشارع المحاذي لمبنى الأمارة ، وبعد ذلك خرج أمير المنطقة الشرقية محمد بن فهد وأمر قوات الأمن بالاعتداء بالضرب على النساء بعد

توعدهن وتهديدهن إن عادوا إلى المطالبة بالمعتقلين مرة أخرى.

في ٣ مارس / آذار ، نظم العشرات من المواطنين الشيعة من ضمنهم مجموعة من النساء في مدينتي القطيف والعوامية احتجاجاً على استمرار اعتقال السجناء المنسيين التسعة بدون محاكمة . وقامت قوات الأمن في القطيف باعتقال أكثر من ٢٢ مواطن ، كما قاموا بمهاجمة النساء .

في ٤ مارس/آذار ، خرجت في مدينة الهفوف التابعة للأحساء تظاهرة سلمية شارك فيها أكثر من ٣٠٠ شخص بدأت من مسجد أئمة البقيع الواقع في حي المزرع بمدينة الهفوف والقريب من مقبرة الهفوف ، وطالب فيها المتظاهرون بالإفراج عن الشيخ توفيق العامر الذي اعتقلته السلطات السعودية في ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١١ . ورفع المتظاهرون صور الشيخ العامر ورددوا شعارات مطالبة بإطلاق سراحه ، وقامت قوات الأمن بتطويق المظاهرة ولم تتعرض بشئ للمتظاهرين .

وفي نفس اليوم خرجت مظاهرة في العاصمة الرياض بعد صلاة الجمعة ، تصدت لها قوات الأمن وقامت باعتقال ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص .

في ٩ مارس/آذار ، خرجت مظاهرة في القطيف ضمت أكثر من ٣٠٠ مواطناً رفعوا صور السجناء المنسيين. وشهد شارع (عبد العزيز) في القطيف تعزيزات كثيفة جداً لقوات المهمات الخاصة السعودية التي أغلقت منافذ الشارع شمالاً وجنوباً.

وفي نفس اليوم خرج العشرات من المتظاهرين جابوا العوامية بدراجات نارية مطالبين بالإفراج عن سجناء العوامية والسجناء المنسيين وتوظيف العاطلين عن العمل وتوزيع مساكن على المواطنين ورددوا شعارات مناهضة للسلطة ، وتصدت قوات الأمن للمتظاهرين وقامت بتفريقها بالقوة بعد إصابة عدد من المتظاهرين بجروح.

في ١٠ مارس/آذار ، خرجت مظاهرة في القطيف ضمت أكثر من ٨٠٠ مواطن ، طالب

فيها المواطنون الشيعة إطلاق سراح المعتقلين المنسيين ، وقد حشد النظام عدداً كبيراً من قوات الأمن لإجهاض المظاهرة مستخدماً الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع مما أدى الى جرح ما لا يقل عن ثلاثة متظاهرين نقلوا الى مستشفى القطيف للمعالجة .

في ١٦ مارس / آذار، نظم بعض الشباب الشيعة في بلدة العوامية مسيرة على دراجات نارية جابت شوارع البلدة وسط تواجد أمني كثيف ، وقام رجال الأمن باطلاق الرصاص الحي في الهواء لتفريق المسيرة.

وفي مدينة تاروت خرج مئات الشبان في مسيرة جابت الشارع الرئيسي في المدينة وتمركزوا في دوار السمكة وسط حضور المئات من قوات مكافحة الشغب التي قامت بتفريق المظاهرة.

في ١٧ مارس / آذار ، خرجت تظاهرة حاشدة في مدينة القطيف ضمت المئات من المواطنين الشيعة احتجاجاً على تدخل الجيش السعودي في البحرين ، كما رفع المتظاهرون لافتات بيضاء وشعارات تطالب بإطلاق السجناء (المنسيين) التسعة.

كما وخرجت مظاهرات في البلدات التابعة لمحافظة القطيف وهي القديح وتاروت والربيعية وصفوى سيهات والجارودية وسنابس .

وقد حشد النظام العديد من قواته لردع المظاهرات ، وتصدت القوات الأمنية للمتظاهرين وقامت بإطلاق الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع والقنابل الصوتية لتفريق المتظاهرين مما أدى الى جرح عدد من المواطنين ، وتم اعتقال ما لا يقل عن ٢١ متظاهرا.

وقام النظام بوضع حواجز تفتيش عند مداخل المدن ، ووصل عدد كبير من المدرعات والآليات العسكرية وأعداد كبيرة من الجنود وقوات مكافحة الشغب الى القطيف .

في ١٨ مارس / آذار ، خرجت مسيرات حاشدة في محافظة القطيف ومدنها وبلداتها : صفوى وسيهات وتاروت والقديح والربيعية والخويلدية وأم الحمام والجارودية والتوبي ضمت المئات من الرجال والنساء والعلماء ، ورفع المشاركون في المسيرات شعارات تضامنية مع الشعب البحريني ومطالبة بسحب قوات درع الجزيرة ودعوات لإطلاق السجناء.

كما رفع المتظاهرون الأعلام السعودية والبحرينية وصور السجناء (المنسيين) والشهداء والجرحى البحرينيين الذين سقطوا نتيجة الاعتداءات الأخيرة عليهم من قبل قوات الأمن.

وقامت قوات مكافحة الشغب بإطلاق النار على المظاهرة التي خرجت وسط مدينة القطيف ، كما قامت القوات بمطاردة المحتجين في الشوارع والأزقة الداخلية.

واستمرت مروحيات تابعة لقوات الأمن كانت تحلق على علو منخض طوال اليوم في سماء محافظة القطيف.

وفي مدينة العمران التابعة لمحافظة الأحساء ، خرجت مسيرة حاشدة في قرية الحوطة وقامت قوات الأمن بمهاجمة المتظاهرين مما أدى الى حصول عدد من الإصابات في صفوف المتظاهرين، كما قامت قوات الأمن بمحاصرة المناطق المحيطة بمسجدي أئمة البقيع والرسول الأعظم بمدينة الهفوف.

في ٢٠ مارس / آذار ، تجمع عشرات المواطنين أمام وزارة الداخلية في العاصمة الرياض رغم التواجد المكثف للشرطة للمطالبة بالإفراج عن أقاربهم المعتقلين منذ سنوات دون محاكمة. وفرضت قوات الأمن طوقا أمنيا شديدا حول محيط مبنى الوزارة بحضور نحو خمسين من سيارات الشرطة، ووصل عدد القوات الخاصة التي انتشرت في المكان إلى ألفي فرد ، حيث قاموا بمنع المتظاهرين من الوصول الى مبنى الوزارة . وألقى رجال الأمن القبض على نحو ١٥ شخصا من المتظاهرين حاولوا دخول الوزارة للمطالبة

بإطلاق سراح ذويهم.

في ٢٩ أبريل / نيسان ، خرجت مظاهرات حاشدة في مدينة القطيف وبلداتها جابت شوارع المدينة منددة بسياسات الكيان السعودي المتمثلة بالتهميش المتعمد وانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المواطنون الشيعة وتضامناً مع الشعب البحريني.

كما طالب المحتجون بالتحقيق بمصير جثة الشهيد (محمد الحايك) الذي قضى في سجن المباحث بالدمام أبان فترة اعتقاله في حادثة تفجير الخبر عام ١٩٩٦ ، ورفضت السلطات السعودية في حينه تسليم جثمانه إلى ذويه . ورفع المتظاهرون الأعلام البحرينية والسعودية وصور المعتقلين المنسيين وصور الشهيد الحايك .

وقامت قوات الأمن السعودية بإطلاق صافرات الإنذار لإرعاب المتظاهرين ، كما تم إغلاق شوارع القطيف ووضع نقاط تفتيش في دوار ميدان القلعة وشمال شارع الإمام علي عليه السلام بالقطيف . كما أغلقت قوات الأمن شارع المحيط (شارع الملك فيصل) لمنع المتظاهرين من الوصول إليه مما جعل المتظاهرين يتوجهون الى حي الدبابية ، وتم أغلاق سوق مياس ، ونصبت قوات الطوارئ نقطة تفتيش في دوار ميدان القلعة العام .

كما انتشر أفراد قوات الأمن على أسطح الحافلات التابعة لمكافحة الشغب وطالبوا المتظاهرين عبر مكبرات الصوت بإخلاء الشوارع وعدم التجمع والتجوال ، وقاموا بمصادرة الهواتف المحمولة تجنباً لتصوير الأحداث .

بعد ذلك هاجمت قوات مكافحة الشغب والجيش المتظاهرين طوال ساعتين متواصلتين مستخدمةً قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والضرب بالهراوات مما أدى الى إصابة أربعة مواطنين بجروح خطيرة نتيجة التعرض بالضرب بالهراوات والرصاص المطاطي .

في٥ مايو / أيار، خرجت مسيرة نظمها أطفال مدينة العوامية مستقلين الدراجات الهوائية ، وجابت المظاهرة شوارع البلدة رغم كل التعزيزات العسكرية التي كانت تراقب المسيرة وسط إطلاق النار الذي دوّى في أرجائها.

في ٢٦ مايو / أيار ، خرجت مظاهرة سلمية في مدينة القطيف ضمت العديد من المواطنين الشيعة. وقامت قوات مكافحة الشغب بمحاصرة المظاهرة وتوجيه إنذار عبر مكبرات الصوت للمتظاهرين بالتفرق ، ومن ثم قامت بتصويرهم بكاميرات فديو .

وفي مدن العوامية والجارودية وأم الحمام وتاروت وسنابس والربيعية وسيهات والدمام وصفوى التابعة لمحافظة القطيف خرجت مظاهرات سلمية أخرى طالب فيها المتظاهرون بالحقوق المشروعة لشعب المنطقة الشرقية وتضامنا مع شعب البحرين والمطالبة باطلاق سراح السجناء المنسيين ومعتقلي المظاهرات الأخيرة والمطالبة بجثمان الشهيد (محمد الحايك) .

وقامت قوات كبيرة مشكلة من قوات مكافحة الشغب وقوات الطوارئ بمحاصرة هذه المظاهرات وتفريقها ، كما قامت قوة من المهمات الخاصة بمحاصرة ملعب نادي الترجي الذي شهد مباراة لكرة القدم ، حيث هتف المشجعون بسقوط حاكم البحرين حمد آل خليفة .

في ٣١ مايو / أيار، نظم المواطنون الشيعة في حي الإمام الرضا (المحدود) بجزيرة تاروت مسيرة سلمية جابت بعض الشوارع الداخلية للحي قبل أن تحضر فرقة من جهاز مكافحة الشغب لتتمكن من تفريق المسيرة بعد التعرض للمتظاهرين بالضرب بالهراوات.

في ١ يونيو / حزيران ، خرجت مظاهرة حاشدة نظمها المواطنون الشيعة في مدينة القطيف تضامناً مع شعب البحرين .

وقد بدأت المظاهرة بحضور أمني كثيف في شوارع المدينة مصحوباً بالعديد من المدرعات والآليات وسيارات إسعاف عسكرية ، كما شوهدت مدرعات قاذفة للرصاص الانشطاري .

كما أقامت القوات الأمنية نقاط تفتيش في جميع مداخل ومخارج المدينة وفي وسط المدينة أيضاً وبالخصوص شمال شارع الإمام علي وفي حي الشويكة وعلى طريق العوامية.

وعند بدأ المظاهرة بدقائق قليلة قامت قوات الأمن وقوات مكافحة الشغب بالهجوم على المتظاهرين وإطلاق الرصاص الحي في الهواء وبكثافة لتفريق المتظاهرين ، وقام العديد من عناصر الاستخبارات وقوات المهمات الخاصة بتطويق المظاهرة من الأمام والخلف .

بعدها قامت قوات الأمن باعتقال الشباب المشارك في المظاهرة ، كما أصيب العديد من المواطنين المشاركين في المظاهرة بينهم بعض النساء .

وبعد تفرق المظاهرة ، قامت قوات الأمن بشن حملة مداهمات لمنازل المعتقلين في المظاهرة ، وقد تمت المداهمات بشكل تعسفي ، استخدم فيها عناصر الأمن الهراوات والآلات لتكسير الأبواب وتدمير الأغراض المنزلية ومصادرة أجهزة الكمبيوتر .

في ٢٤ سبتمبر /أيلول ، نظم أهالي السجناء الشيعة (المنسيين) اعتصاما أمام مقر إمارة المنطقة الشرقية بالدمام للمطالبة بذويهم المعتقلين دون محاكمة منذ أكثر من ١٦ عاما ورفع المعتصمون شعارات تطالب بإطلاق ذويهم.

وحضر لموقع الاعتصام عدد من الدوريات الأمنية واعتقلت سبعة منهم واقتيدوا للتوقيف في الشرطة الجنوبية بمدينة الدمام بينهم أربعة شبان وثلاث نساء وهم : محمد عبد المحسن النمر ، ١٩ سنة ، محمد احمد عايش النمر ،١٩ سنة ، تقى احمد النمر ، كاظم عبد الكريم النمر، علي عبد الكريم النمر،١٧ سنة ، فاطمة عبد الكريم النمر، زوجة المعتقل فاضل العلوي والسيدة فاطمة السليمان.

وتم الإفراج عنهم بعد ساعات من الحجز .

في ٢ أكتوبر/تشرين الأول ، شهدت مدينة العوامية احتجاجاً شعبياً على اعتقال الحاج آل زايد وتدهور حالته في مركز الشرطة.

وكانت السلطات اعتقلت (الحاج سعيد عبد العال والحاج حسن آل زايد) وكلاهما في الستينات من العمر لغرض الضغط على ابنيهما لتسليم انفسهما على خلفية اتهامهما بالمشاركة في المسيرات الاحتجاجية في المنطقة. وفاقم من حالة التوتر تعرض الحاج المحتجز آل زايد إلى أزمة صحية وهو في حوزة الشرطة مما استدعى نقله إلى المستشفى عبر سيارة الإسعاف.

وتجمهر عدد من الموطنين أمام مركز شرطة العوامية التي اعتقلت الناشط الحقوقي (فاضل المناسف) فور مراجعته مركز الشرطة لمتابعة اعتقال الحاج آل زايد وتمت احالته للتحقيق، قبل أن تطلق النار على المتظاهرين وتصيب مواطناً.

وقد دفعت السلطات بمزيد من التعزيزات الأمنية للمدينة تمثلت بعدد من الحافلات المحملة بالجنود والآليات التابعة لقوات مكافحة الشغب.

في ٢١ نوفمبر /تشرين الثاني ، تجمع عدد كبير من المواطنين أمام مستشفى القطيف المركزي للمطالبة بإخراج جثة الشهيد (ناصر المحيشي) وتشييعها ، إلا إن قوات النظام الأمنية منعت المواطنين من استلام الجثة ، فنظم المواطنون مسيرة احتجاجية حاشدة بدأت من شارع (الملك) عبد العزيز في القطيف واجهها عناصر الأمن بإطلاق نار كثيف وردد المتظاهرون هتافات ضد السلطة .

وقامت دورية قرب دوار الشويكة بدهس الشاب (علي جعفر الصفار) مما أدى إلى إصابته بخلع في الكتف وكسر في الحوض والساق ، وتم نقله من قبل قوات الأمن إلى مستشفى الظهران العسكري ووضع تحت الحراسة المشددة ، كما أصيب عدد من

المتظاهرين برصاص الأمن.

وبعد انتهاء المظاهرة قامت قوات الأمن بإطلاق النار في الهواء وحتى ساعات متأخرة من الليل في سماء القطيف.

وفي نفس اليوم خرجت مظاهرة مركزية حاشدة في القطيف بعد صلاتي المغرب والعشاء احتجاجاً على استشهاد الشاب (ناصر المحيشي) ، بدأت من شارع الثورة ضمت ما يقارب ١٥٠٠ رجل و١٠٠ امرأة وانضم لها عدد كبير من أهالي العوامية والقديح والبحاري ، وقام المتظاهرون بترديد شعارات مناهضة للسلطة ، كما رفع المتظاهرون صور الشهيد ناصر المحيشي وصور السجناء المنسيين وأعلام البحرين.

وقامت قوات الأمن المتمركزة بجانب خزان الشويكة الكبير بمواجهة المتظاهرين وبدأت بإطلاق النار بكثافة مما أدى إلى إصابة بعض المواطنين في شارع الثورة بينهم نساء وأطفال ، بلغ عدد الجرحى ٧ شبان وامرأتين وطفل . وأدت المواجهات أيضاً إلى استشهاد الشاب (السيد علي جعفر الفلفل ، ٢٤ عاماً) من أهالي القطيف والذي أصيب برصاصتين في صدره وتم نقله إلى مستشفى الزهراء حيث فارق الحياة هناك.

في ٢٢ نوفمبر /تشرين الثاني ، خرجت مظاهرة حاشدة في مدينة القطيف ضمت المئات من المواطنين الشيعة الذين قدموا من المدن والبلدات التابعة إلى محافظة القطيف وردد فيها المتظاهرون شعارات مناهضة للكيان السعودي .

وقامت قوات الأمن بتطويق المظاهرة وبدأت بإطلاق النار بصورة عشوائية مما أدى إلى إصابة ٨ مواطنين في شارع الثورة كانت إصاباتهم طفيفة، ما عدا الشاب (أحمد العرادي) الذي أصيب برصاصة في بطنه مما تسبب له تلفاً في أجزاء من المعدة والطحال ، ونقل على أثرها إلى مستشفى القطيف المركزي في ظل حراسة مشددة من قبل قوات الأمن ، وأجريت له عملية جراحية ، كما أصيب الشاب (محمد سعود العبد العال) برصاصة في فخذه ، وتم نقله إلى مستشفى القطيف العسكري ، إلا ان الطبيب

رفض إجراء عملية جراحية له مدعياً بأن الإصابة غير خطيرة ، ونقل بعدها المصاب إلى سجن القطيف.

كما تصدت قوات الأمن إلى مظاهرة أخرى قادمة من قرية البحاري كانت في طريقها إلى مدينة القطيف للانضمام إلى المسيرة المركزية.

وحاولت سيارة البحث الجنائي التابعة لمركز شرطة العوامية دهس شابين على دراجة نارية إلا إنهما تمكنا بعدها من الفرار.

وطوقت قوات الأمن جميع مستشفيات القطيف لمنع المصابين من الحصول على العلاج.

في ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ، قام الآلاف من مواطني محافظة القطيف وبلداتها وبمشاركة بعض علماء الدين بتشييع الشهيدين (ناصر المحيشي والسيد علي جعفر الفلفل) إلى مثواهما الأخير ، ورفع المشيعون صور الشهيدين.

كما ردد المواطنون شعارات مناهضة للسلطة ، وقامت قوات الأمن بإطلاق الرصاص بكثافة على المسيرة مما أدى إلى إصابة أحد المواطنين ، كما حاولت دوريات شرطة دهس المشيعين.

وفي الساعة السابعة والنصف مساءاً من نفس اليوم ، خرجت مسيرة احتجاجية ضمت أكثر من ٢٠ ألف مواطن ومن جميع الفئات ، ردد المتظاهرون هتافات وشعارات مناهضة لسلطة الكيان السعودي .

وفي بداية انطلاق المسيرة ، تصدت لها قوات الأمن، وقامت بإطلاق الرصاص الحي وبكثافة على المتظاهرين ، حيث تمركز بعض القناصة التابعين للقوات الأمنية فوق برج الماء الذي يقع في نهاية حي الشويكة ، كما تمركزت ستة مدرعات عسكرية على دوار شارع الثورة وثلاث مدرعات بجانب مدرسة البنات الثانوية بالوسادة - شارع الإمام علي ، وأدى إطلاق النار العشوائي إلى جرح العديد من المواطنين والى استشهاد شابين ،

وهما (منيب عثمان العدنان ، ٢١ عاما ، من حي الشويكة بمدينة القطيف ، وعلي عبد الله قريرص، ٢٦ عاما ، من بلدة العوامية.

في ٢٤ نوفمبر /تشرين الثاني، خرجت مسيرة حاشدة في مدينة القطيف ، حمل المتظاهرون الشموع وصور الشهداء (منيب عثمان العدنان وعلي عبد الله قريرص) ، ولافتات وشعارات احتجاجية للتنديد بقتل الشهداء.

وفي مدينة تاروت خرجت مسيرة احتجاجية أيضاً بدأت من دوار السمكة .

وفي مدينة العوامية خرجت مسيرة أخرى بدأت من أمام المركز الصحي في المدينة ، وقامت قوات الأمن بإطلاق نار على المتظاهرين مصحوباً بأصوات انفجارية في طريق مركز الشرطة العوامية.

وخرجت مسيرة للنساء حملت فيها النساء الشموع.

وكان قناصة من القوات السعودية يطلقون الرصاص من برج المياه بحي الشويكة.

في ١٦ ديسمبر /كانون الثاني ، وبعد صلاة الجمعة شهدت العاصمة الرياض خمسة اعتصامات سلمية دعى لها ذوو المعتقلين السياسيين وتطالب بالإفراج الفوري عن ذويهم المعتقلين في سجون وزارة الداخلية لسنين طويلة دون تهمة رسمية ولا محاكمة عادلة وعلنية.

وعلى أثر ذلك حشدت وزارة الداخلية عدداً كبيراً من القوات والمركبات والمروحيات في المواقع المحددة للاعتصام السلمي، كما نصبت نقاط تفتيش على بعد مئات الأمتار من المساجد المحددة، بهدف إرهاب المعتصمين وثنيهم عن التجمع، كما صدرت توجيهات لبعض خطباء الجمعة لإدانة المعتصمين واتهامهم بالعمالة للخارج .

وبعد انقضاء صلاة الجمعة عمدت قوات الأمن إلى تفريق المعتصمين بالقوة ، واعتقال

المتجمعين، كما قام عناصر من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ترافقهم سجّانات من المباحث العامة بالدخول إلى الأماكن المخصصة للنساء في المساجد ، وتم اعتقال بعض النساء والرجال .

في ٢١ ديسمبر/كانون الأول ، خرجت في مدينة القطيف مظاهرة سلمية للرجال وأخرى للنساء ابتدأت من شارع الثورة وسط المدينة للمطالبة بحقوق المرأة المنتهكة ، كما طالبت المحتجات بإطلاق سراح جميع معتقلي الرأي في السجون السعودية وتعويضهم عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهم جراء الاعتقال الغير شرعي ومحاسبة المسؤولين عن اعتقالهم.

وقد قامت قوات الأمن بإطفاء إنارة شارع الثورة التي انطلقت منه التظاهرة وذلك لإخافة المحتجين ، كما قامت بإطلاق الرصاص الحي فوق رؤوس المحتجين مما سبب الى حدوث إعطاب الجدران وسيارات المواطنين الشيعة .

وقام أحد عناصر الاستخبارات بتصوير التظاهرة خلسة من إحدى البنايات ، وقام بعض المحتجين بملاحقته ، الا انه لاذ بالفرار مطلقاً النار من مسدسه .

في٢٧ ديسمبر/كانون الأول ، قامت قوات الأمن بإصابة مواطنين شيعيين من حي الريف في مدينة العوامية وهما (عباس المزرع ومحمد الربح) والطفل (زكريا آل عريف ، ١٥ عاما) وذلك أثناء انسحاب قوات الأمن من مدينة العوامية عندما داهمت أحد المنازل للاشتباه باحتوائه على بعض الأسلحة .

كبت حرية الدين والعقيدة والتمييز الطائفي ضد الشيعة

بالرغم من مزاعم حكومة الكيان السعودي باتخاذ بعض الخطوات والتدابير الإصلاحية في مجال حرية الدين والعقيدة وتعزيز الحوار بين الأديان في المحافل الدولية ، إلا أن

الحكومة لا زالت مستمرة في فرض حظر على جميع أشكال التعبير الديني العلني للأديان والمذاهب الإسلامية الأخرى التي لا تنتمي إلى المذهب الموافق عليه رسمياً ، حيث يتم بصورة رسمية فرض القيود على الممارسة الدينية العامة من قبل أعضاء ما تسمى بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والذين أعطيت لهم صلاحيات واسعة تخولهم فعل ما يحلوا لهم مع إمكانية الإفلات من العقاب والحصانة الممنوحة لهم من قبل السلطات ، كما أنهم غير خاضعين للمساءلة وللمراجعة القضائية عن التجاوزات والانتهاكات التي يرتكبونها، ولم تف حكومة الكيان السعودي أيضاً بالتزاماتها بحماية الحق بحرية الدين والعقيدة ، كما لا زالت تتلكأ بتنقيح وتحديث المناهج الدراسية من أجل إزالة الإشارات التي من شأنها أن تحط من قدر المسلمين المنتمين للمذاهب الإسلامية الأخرى وكذلك غير المسلمين ، وهي مستمرة بالتباطؤ بوضع حد للغة الكراهية تجاههم ، حيث لا زالت الكتب المدرسية تحتوي على لغة تحريضية وتنشر ثقافة وتربية التعصب والكراهية في جميع أنحاء العالم .

ويستخدم الكيان الانتماء الديني للمواطنين الشيعة كحجة لتحديد عقيدتهم السياسية والتي يتم على ضوءها تحديد الولاء والانتماء للوطن الأمر الذي أدى إلى قيام حكومة الكيان بإتباع سياسة الإرهاب الحكومي الذي نتج عنه انتهاكات واسعة بحقهم .

ولا يزال الكيان في طور التشجيع على التفرقة والاضطهاد الديني ، كما أخفقت حكومته في البراءة من تهمة الاضطهاد والاستبداد بحق الشيعة الذين جردوا من قوتهم السياسية والتعبيرية بسبب سيطرة الفئة الحاكمة على جميع منافذ الإدارة الحكومية ، ولم تبذل الحكومة جهداً مميزاً للحد من هجمات الفئات الدينية المتشددة والتي تعمل تطوعاً سواء من حيث إشاعة الفكر التكفيري أو في مساندة المجموعات والأفراد المسلحين التابعين للحكومة في الهجوم عليهم وحرمانهم من ممارسة شعائرهم الدينية مستندين بذلك على فتاوى فقهاء السلطة التي تعتبر تلك الشعائر من الأعمال الشركية .

كما لم يبذل الكيان السعودي جهداً في تشجيع مناخ الاحترام والتسامح الديني تجاه الشيعة ، ولكنه عمل على العكس ، إذ بادرت حكومته إلى تضمين قوانينها وأنظمتها لمواد وفقرات ترسخ عقيدة الكراهية والاستبداد والهيمنة الدينية وبتحريض المؤسسة الدينية الوهابية مما أدى إلى الهيمنة الدينية لدين الأغلبية ، وأدت هذه السياسة إلى فرض قيود على المواطنين الشيعة مما جعل من هذا التمييز الطائفي البغيض ينحى منحىً خطيراً عندما يصنف الشيعة على أنهم طائفة مارقة عن الدين .

كما لم يبادر الكيان السعودي بتشريع قانون يجيز فيه للمواطنين حرية الفكر والوجدان والدين وحريتهم في إظهار دينهم أو معتقدهم بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم في العلن بالرغم من ان المادة التاسعة من النظام الأساسي للحكم تحث على اعتناق الدين الإسلامي وتربية النشأ على العقيدة الإسلامية والتي تقول بان: الأسرة هي نواة المجتمع السعودي ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ورسوله وأولي الأمر واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

وكذلك المادة (١٣) من نفس النظام التي تنص على ان :

يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشأ وإكسابهم المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين لوطنهم معتزين بتاريخه.

إلا أن الكيان السعودي يناقض وينتهك هذه المواد وذلك بإتباع سياسة القمع التي تنفذه السلطات الأمنية التي تتبع أوامر وزارة الداخلية أو حكام الأقاليم أو من خلال الإيعاز إلى بعض اللجان الدينية المتشددة التي تأخذ على هواها تطبيق القانون ، مما يولد وجهات نظر سيئة تجاه الإسلام لدى أتباع الأديان الأخرى .

فمن الانتهاكات المصنفة في مجال الحرية الدينية قيام الكيان السعودي بمنع المواطنين الشيعة من ممارسة شعائرهم الدينية في العلن وفي السر ومن الاحتفال

بمواليد وشهادة أئمة أهل البيت عليهم السلام مبرراً ذلك المنع بعدم انسجام الشعائر الدينية الشيعية مع توجهه الديني المتطرف الذي تطبقه الحكومة .

كما تمنع سلطات الكيان الشيعة من بناء مساجد خاصة بهم وحسينيات لإقامة المآتم ، وتطلب منهم الحصول على إجازة للبناء والتي غالباً ما يكون من المستحيل الحصول عليها ، أو تستغرق سنين طويلة لاستخراجها .

ويقوم الكيان بإغلاق العديد من هذه المساجد ، ويوقف بناء المساجد التي بنيت حديثاً ، أو يهدم البعض منها.

كما يقوم بمنع الشيعة من استيراد وبيع الكتب الخاصة بالمذهب وكذلك يمنع تداول الرموز الدينية والصور والرسومات التي تمثل علماء الطائفة ورموزهم الدينية ، كما يصل حد المنع أيضاً إلى عدم رفع الآذان للصلاة على الطريقة الشيعية .

وينحى التمييز الطائفي منحى أخر عندما يقوم الكيان بوضع العقبات أمام المواطنين الشيعة في حالة طلبهم الحصول على تصريح للسفر خارج البلاد وخاصة إذا كان السفر من أجل الدراسة الدينية في إيران أو العراق .

ويشمل التمييز أيضاً الجانب الاقتصادي حيث يحرم الشيعة من تبوء المناصب العليا في المؤسسات والشركات الحكومية الكبرى ، فنادراً ما يتقلد أحد الشيعة منصب مدير عام شركة أو مؤسسة ، كما لا يحق للشيعي أن يكون رئيساً للبلدية في المناطق الشيعية أو غيرها ، كما إن المواطن الشيعي محروم من تقلد مناصب في الجيش أو الشرطة أو الحرس الوطني.

وعلى الصعيد السياسي ، لا يسمح الكيان السعودي للشيعة بتقلد مناصب سياسية حيث أنها حكر على بني سعود وشركائهم ، كما يتم تمثيل الشيعة بعدد رمزي في مجلس الشورى ، حيث يمثل الشيعة خمسة أعضاء فقط في المجلس الذي يعين أفراده

الملك والذي لا يملك صلاحيات تذكر في سن القوانين والأنظمة .

ويتم تصنيف المواطنين الشيعة من قبل المؤسسات الدينية المدعومة من قبل الكيان على أنهم من غير المسلمين ويصل الأمر إلى حرمانهم في بعض الأحيان من صفة المواطنة في الخطاب الديني أو السياسي حيث ينظر الكيان بعين الشك والريبة لهم ، وغالباً ما يتم اتهامهم بعدم الولاء للوطن وهذا ما جعل جميع المؤسسات الإدارية تتبع معاملة قائمة على التمييز تجاه الشيعة وتشكك في أي سلوك أو نشاط يقوم به أفراد الطائفة الشيعية.

وتحاول المؤسسة الدينية التي أنشأها الكيان وعين موظفيها على أساس الولاء لعائلة بني سعود النيل من الطائفة الشيعية ومن أفرادها سواء من خلال الفتاوى التي يصدرها موظفوها ، أو التحريض على استخدام العنف ضد أفرادها والتعامل معهم بحقد وكراهية ، وهذا ما خلف فجوة كبيرة ما بين أبناء البلد الواحد.

ففي أغلب المحاكم السنية تقريباً يجري تجاهل شهادة المواطن الشيعي من قبل القضاة ، كما لا يسمح للشيعة بتقلد مناصب القضاة في المحاكم السنية ما عدا المحاكم الجعفرية والتي لا تتعدى المحكمتين في عموم البلاد واقتصارهما على قضايا الأحوال الشخصية فقط ، مثل إجراء عقود الزواج والطلاق والميراث والأوقاف ، والتي قلص النظام دورها وصلاحياتها تمهيداً لضمها للمحاكم الكبرى .

وعلى صعيد التعليم ، يمارس الكيان السعودي سياسة التمييز الطائفي حتى في المناطق ذات الأغلبية الشيعية ، فمثلاً من النادر أن يتقلد الشيعي منصب الإدارة في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية كما ان المعلمات الشيعيات محرومات من تقلد منصب مديرة مدرسة، ومن النادر أيضاً أن تجد في الجامعات أساتذة وإداريين من الشيعة.

وتضع السلطات الكثير من القيود على الحجاج الشيعة سواء منهم مواطنو شبه الجزيرة العربية أو من البلدان الأخرى ، حيث تقوم سلطات امن المطارات بتأخير

الحجاج الشيعة في صالات التفتيش لساعات طوال ، بالإضافة إلى المعاملة السيئة التي يعاملهم بها موظفو المطار من توجيه إهانات وكلمات نابية ومصادرة المواد والكتب والرموز الشيعية .

في ١ فبراير/شباط ، قامت السلطات الأمنية في دائرة الجوازات بجسر الملك فهد الذي يربط البلاد بالبحرين باتخاذ اجراءات تفتيش مشددة بحق المواطنين الشيعة القادمين من العراق عبر مطار البحرين ، حيث قامت بسحب جوازات السفر الخاصة ببعض المواطنين الشيعة القادمين من زيارة العتبات المقدسة في العراق وأجبرتهم على توقيع تعهدات خطية قبل أن تحيلهم إلى إدارة المباحث العامة في مدينة القطيف.

وقال القادمون أنهم تعرضوا لمعاملة مهينة عند المنفذ الحدودي كما صادرت سلطات الجمارك جميع الهدايا التي حملت طابعا رمزيا للمراقد المقدسة والتي حملها القادمون لأحبائهم في الوطن ، كما تعمد عناصر الجمارك بإلقاء الكثير من الهدايا المصادرة في سلة المهملات وبصورة مهينة أمام أعين الزوار.

إغلاق مساجد ومنع شعائر دينية

في ٣ يناير /كانون الثاني ، اعتقلت إدارة المباحث الجنائية في مدينة الخبر ، بناء على أوامر صادرة من إمارة المنطقة الشرقية ، المواطن الشيعي (جاسم محمد البراهيم) من مدينة الخبر وأبلغته حكما إدارياً بالسجن مدة أسبوعين بتهمة استئجاره قاعة واستخدامها لإقامة صلاة الجماعة فيما اعتبر خرقا لحظر مفروض من السلطات على إقامة صلاة الجماعة ، وقد تم إطلاق سراحه في ١٦ يناير /كانون الثاني .

في ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ، قامت السلطات السعودية في مدينة الأحساء بإغلاق حسينية (بوحليقة) الحديثة التأسيس والتي افتتحت أوائل العام ، وتعتبر من أكبر الحسينيات في محافظة الأحساء.

وتجري في الحسينية المذكورة إقامة المجالس الحسينية بمناسبة ذكرى استشهاد الإمام الحسين عليه السلام.

في 29 نوفمبر/تشرين الثاني ، قامت السلطات السعودية في مدينة الأحساء بإغلاق حسينية (بوحليقة) في حارة الرفعة الشمالية في مدينة الهفوف التابعة لمحافظة الأحساء ، ودخل ثلاثة أفراد من البحث الجنائي بغرض إزالة ومنع المظاهر العزائية من قماش أسود وصور وبوسترات ، وبعد مغادرتهم المكان ، قاموا باحتجاز الشاب (مرتضى علي عايش ، ١٥ عاما ، مصاب عقلياً) تم إطلاق سراحه لاحقاً .

وكان البحث الجنائي اقتاد وكيل الحسينية الحاج صالح السماعيل والشيخ عبد الله الياسين الى دائرة البحث الجنائي ليتم إعلامهم بأن إغلاق الحسينية الذي استمر على مدى يومين كان بسبب التوسعة التي لحقت بالحسينية بإنشاء مطبخ خارجي . وفي نفي اليوم تم إغلاق حسينية الأمام الحسن .

وفي الهفوف ، قامت السلطات بإيقاف مجلس حسيني بمنزل المواطن (ادريس أحمد عبد الله الوايل ، ٥٥ عاماً) ، وتم استدعاءه وتوقيعه تعهداً يقضي بعدم اقامة عزاء حسيني وعدم التجمع خارج المنزل.

في ١١ ديسمبر/كانون الأول ، داهم عناصر من المباحث والشرطة حسينية في بلدة الأوجام التابعة لمحافظة القطيف وقامت بتفتيشها ، كما قاموا أيضاً بمداهمة عدد من المنازل المجاورة التي تعود لرواد الحسينية.

التمييز في التعليم

يعاني المواطنون الشيعة من التمييز في مجال التعليم من خلال وضع الحكومة للعديد من القيود أمامهم عند الالتحاق بالجامعات حيث تكون نسبة قبول الطلاب الشيعة أقل

كثيراً من نسبة الطلاب السنة. كما يتعرضون للتمييز في مجال المناهج الدراسية حيث يتجاهل القائمون على تأليف المناهج الدراسية عقائد المذهب الجعفري وتضمين المناهج عبارات حاطة للكرامة تجاه العقائد الشيعية ووصف معتنقيها بالكفار أو المرتدين عن الإسلام الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الهوة ما بين التلاميذ والمعلمين الذين يتم انتخاب أغلبهم من ذوي العقائد المتشددة والمتعصبة .

وتقوم معظم المناهج المدرسية بالترويج للتعصب الديني والعنف الأمر الذي حدا بلجنة الحرية الدينية الأمريكية الدولية للإيعاز إلى وزارة الخارجية الأمريكية بالضغط على الكيان السعودي من اجل تنقيح المناهج المدرسية وإزالة جميع الإشارات التي من شأنها أن تحط من قدر المسلمين أو غير المسلمين أو تلك التي تروج للكراهية تجاه الطوائف والأقليات الإسلامية والأديان الأخرى.

كما طلبت من الكيان السعودي بوصفه عضواً في المجتمع الدولي أن يلتزم باحترام المعايير الدولية بما في ذلك الالتزام بعدم تشجيع العنف والتعصب والكراهية.

في كتاب التوحيد للمرحلة الثانية عشر(الصف الثالث الثانوي) ورد بأن: الشرك الأكبر يحل الدماء والأموال) وهذا يعني من الناحية القانونية بأن أي مواطن مسلم بإمكانه قتل المشرك حسب اعتقاده وسلب ماله مع إمكانية الإفلات من العقاب إذا كان يعتقد بأن ذلك المشرك مذنب بسبب ارتكابه لانتهاكات مزعومة. ووفقاً للتوجه الديني المتشدد الذي تتبعه الحكومة السعودية فإن المشمولين بالشرك الأكبر هم الشيعة والصوفية وبعض المذاهب الإسلامية السنية، الذين يزورون أضرحة أوليائهم كي يسألوهم الشفاعة لهم عند الله ، وكذلك المسيحيين واليهود والهندوس والبوذيين).

في ١٦ أبريل/نيسان ، قامت إدارة التربية والتعليم السعودية باعادة المعلم الشيعي (فوزي شنر) إلى عمله بعد إن فصل من عمله عام ٢٠١٠ لأنه قام بإهداء الطلاب بمدرسة صهيب الرومي الابتدائية بمدينة سيهات في محافظة القطيف كتيبا دينيا يعلمهم الصلاة وفق الطريقة الشيعية ، وكان القرار ان لا يتسنم المعلم شنر أي وظيفة

حكومية أخرى .

سلب حقوق المعلمين

في ٨ يناير /كانون الثاني ، نظمت مجموعة من ٢٥٠ خريجا جامعيا احتجاجا سلميا في العاصمة الرياض أمام وزارة التعليم للمطالبة بإيجاد وظائف حكومية.

وقابل المحتجون مسؤولين بالوزارة للمطالبة بتوفير مزيد من الوظائف في المدارس الحكومية.

وقال المحتجون ان المدرسين يحصلون على ألفي ريال (٥٣٣ دولارا) في الشهر في القطاع الخاص مقابل وظيفة تدر نحو ثمانية آلاف ريال شهريا في المدارس الحكومية.

في ٢٠ سبتمبر /أيلول ، أشتكى الطلاب الشيعة في جامعة (الملك) فيصل بالأحساء من التمييز الطائفي الذي يمارسه الاساتذة بحقهم .

فقد لا حظ من الطلاب والطالبات الشيعة بكلية الطب البشري تدني مستوياتهم الدراسية مقارنة بالطلاب السنة وبشكل غريب ، حيث قالوا بأنّ أكثر الطلاب الشيعة الذين قد تقدموا للامتحانات الكتابية والتطبيقية لكلية الطب أخبروا من قبل الأطباء بأنهم اجتازوا المرحلة بنجاح، وعليهم فقط استلام النتائج عن طريق نظام (البانر) على موقع الجامعة ، وعند مراجعة كشف الدرجات تفاجأ العديد من الطلاب الشيعة من الجنسين بأنهم لم يجتازوا الامتحانات على قرار ما تم إخبارهم به سابقاً من قبل بعض الأطباء، مما يوحي إلى تلاعب المسؤولين وفرز طائفي واقع من قبل إدارة الجامعة تجاه الطلاب الشيعة.

وقالوا بأنّ العديد من الطلاب السنة لم يكن لهم نشاطً أو حضور ملحوظ خلال أيام السنة، ولكنهم كانوا يجتازون المرحلة بنجاح ، كما انهم كانوا يحظون بمكانه

مرموقة.

كما انه ومنذ عام ٢٠٠٣ ، لم يتم قبول طلاب شيعة من كلية الطب البشري بوظيفة (معيد) بالجامعة إلا ٤ طلاب فقط تم قبولهم في نفس العام، وخلال السنوات التي تلت وحتى عام ٢٠١١ لم يتم قبول أي طالب شيعي بوظيفة (معيد)، بالرغم من أنّ الكثير منهم قد تقدموا بطلب الحصول على وظيفة (معيد) ويمتلكون كفاءة وتميّز في هذا المجال.

في ٥ أبريل/ نيسان ، تجمّع أكثر من ٥٠ معلمة من المعلمات المُعينات على بند محو الأمية ، أمام فرع وزارة الخدمة المدنية في المنطقة الشرقية، مطالبات بتثبيتهن. وحاول مدير فرع الخدمة المدنية في الشرقية (سفر القحطاني) ، تهدئة المعلمات ، أمام مدخل الفرع، وسط حضور أمني وأعطاهن نماذج طلب توظيف لتعبئتها في محاولة لتخفيف حدة الاحتقان التي سيطرت عليهن، مع منحهن وعوداً بمناقشة مطالبهن مع أحد مسؤولي الوزارة. وذكرت مجموعة من المعلمات أن نائب وزير الخدمة المدنية (عبد الرحمن العبد القادر) أكد لهن أثناء مقابلتهن داخل القاعة الداخلية لمبنى الوزارة، أن وزارة التربية والتعليم هي الجهة المسؤولة عن تثبيتهن، في حين امتنع العبد القادر عن الرد على أسئلة الصحافيين المتواجدين حول قرار التثبيت، على رغم تأكيد المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية عبد العزيز الخنين في بيان سابق له، أنه لا يحق لهن التثبيت.

واتهمت بعض المعلمات بعض موظفي وزارة الخدمة المدنية بالتلفّظ عليهن خلال تواجدهن داخل مقر الوزارة بألفاظ نابية.

في ٢٧ أبريل / نيسان ، تجمّع ٤٠ معلماً من محو الأمية أمام مبنى وزارة التربية والتعليم في الرياض من الذين انتهت عقودهم وكانوا يتقاضون راتباً شهرياً قدره ٣٠٠٠ ريال ، وطالبوا بتثبيتهم أسوةً بزملائهم الآخرين ، الذين على رأس العمل .

وناقشوا وضعهم مع نائب وزير التربية لشؤون البنين (الدكتور خالد السبتى) ، الذي لم يوضّح الصورة لهم، معتذراً بأن أمر تثبيتهم يعود إلى وكيل الوزارة للشؤون المدرسية.

سلب حقوق العمال وعدم وجود قوانين تضمن حقوقهم

في ٢٨ يناير/كانون الثاني ، اعتقلت السلطات السعودية حوالي ٥٠ شخصاً من المتظاهرين الذين تجمعوا للاحتجاج على سوء حالة البنية التحتية بعد ان اجتاحت سيول جارفة مدينة جدة.

وظلت بعض شوارع جدة غارقة بمياه السيول وقطعت الكهرباء عن المناطق المنخفضة في المدينة بعد يومين من تسبب الامطار الغزيرة في سيول أدت الى مقتل أربعة أشخاص على الأقل وجرف سيارات.

وجاء الاحتجاج بعد أن حثت رسائل جماعية عبر هواتف بلاكبيري سكان جدة على الانضمام لمظاهرة بسبب السيول.

وتجمع المحتجون لما يقرب من ١٥ دقيقة بعد صلاة الجمعة في شارع تجاري رئيسي في جدة وهتفوا مكبرين قبل أن تفرق السلطات الاحتجاج وتحتجز بعض المشاركين فيه ، وقامت الشرطة بمطاردة الآخرين الذين فروا إلى بناية مجاورة.

وأحاطت نحو ١٢ عربة شرطة بالبناية التي يختبيء بها المحتجون بينما أغلقت ٣٠ سيارة الطريق بالقرب من مكان الاحتجاج.

في ١٠ مايو/أيار ، تجمّع أمام مكتب العمل في محافظة الخبر نحو ١٦٠ عاملة ، للمطالبة بحقوقهن العمالية التي اعتبرنها مسلوبة من الشركة (MENA) التي يعملن فيها، والمتعاقدة مع شركة أرامكو السعودية، ما استدعى خروج أحد مسؤولي مكتب

العمل ولقاءه بهن أمام مدخل المكتب ووعدهن بإيجاد حل لقضيتهن مع الشركة المعنية، رافضاً الخوض في تفاصيل الحلول والوعود التي قدمها.

وحمل الخطاب الذي رفعنه ، شرحا لمعاناتهن مع الشركة التي قلن بأنها تحظى بعقود من شركة أرامكو السعودية، قيمتها عشرات الملايين من الريالات، في الوقت الذي تحرمهن من أبسط حقوقهن العمالية، التي أقرتها الأنظمة في المملكة ، حيث تتأخر الرواتب في بعض الأحيان ثلاثة أسابيع ، وعندما تدفع تكون غير كاملة .

فتاوىٰ تكفيرية

نصت المادة الحادية عشرة من النظام الأساسي للحكم على أن :

يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم .

والمادة الثانية عشرة من نفس النظام قالت بان :

تعزيز الوحدة الوطنية واجب وتمنع الدولة كل ما يؤدى للفرقة والفتنه والانقسام.

إلا ان ارض الواقع تشهد عكس ذلك ، مما يثير أسئلة غريبة حول الاتفاق الضمني ما بين الكيان السعودي ومؤسسته الدينية على شن حرب معلنة من جانب المؤسسة وخفية من جانب الكيان ضد الطائفة الشيعية التي تستأثر لوحدها بهذا النوع من الانتهاكات وبدون منازع مما يشكل تهديداً خطيراً ليس على عقائد الطائفة الدينية بل على حياة أفرادها أيضاً . وليس بالغريب هذا القول حيث أثبتت الأحداث العالمية والإقليمية تجرأ أنصار وأتباع الفرقة الوهابية على ارتكاب جرائم قتل ومذابح ضد الشيعة في العراق وفي أفغانستان وباكستان ، وذلك استناداً إلى فتاوى فقهاء السوء التي تسوق للجيل المتحمس من الشباب السني المغرر به أحكاماً دينية تبيح دماء الشيعة ، والأغرب منه هو

صمت الكيان السعودي عن مثل هكذا فتاوى وأحكام والتي تدخل ضمن عنوان إرهاب حكومي منظم موافق عليه من قبل المجتمع الدولي .

ف (تعزيز الوحدة الوطنية واجب وتمنع الدولة كل ما يؤدى للفرقة والفتنة والانقسام) هي مجرد شعارات يضمنها الكيان في أنظمته وقوانينه من أجل إبراز نفسه على انه يسير في نفس السياق الذي يسير عليه العالم المتمدن .

في ٤ فبراير/شباط ، قال مفتي عام النظام السعودي (عبد العزيز آل الشيخ) في خطبة الجمعة بالجامع الكبير أن التظاهرات التي تشهدها بعض الدول في حقيقتها لا هدف لها وتؤدي الى تقسيم البلاد العربية والإسلامية والسيطرة على خيراتها ، وهي مثيرة للفوضى ولن ينتج عنها إلا تفرقة الأمة وتحقيق أهداف الأعداء.

في ٣٠ مارس/آذار ، طبعت الحكومة السعودية ١،٥ مليون نسخة من الفتوى التي أصدرتها هيئة كبار العلماء التي تحرم التظاهر في البلاد وذلك على أثر المظاهرات السلمية التي نظمها المواطنون الشيعة في المنطقة الشرقية للمطالبة بحقوقهم المشروعة والإصلاح وتوزيع أكثر عدالة للثروة وبملكية دستورية.

في ٢٤ مايو / أيار، هاجم عبد الرحمن البراك (رجل دين سعودى وهابي عضو هيئة التدريس بجامعة محمد بن سعود سابقاً) ، النساء اللواتي اعتزمن القيام باحتجاج على منعهن قيادة السيارات ، وتمنى موتهن .

وسبق وان قامت سيدات سعوديات أعلن عبر صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) عن قرارهن قيادة سياراتهن بأنفسهن يوم ١٧ يونيو في مبادرة تحت عنوان (سأقود سيارتي بنفسي).(يو بي اي)

المطاوعة

المطاوعة هم عناصر الهيئة القمعية التي أسسها الكيان السعودي عام ١٩٢٦ والتي تسمى تندراً بـ (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ، ويطلق الإعلام الغربي والمنظمات الدولية عليهم أسم (المطوعين) أو (الشرطة الدينية) وتسمى في أحيان أخرى الحسبة والتي تعني التدخل في حياة المواطنين الخاصة ومحاسبتهم على أعمال تدخل ضمن انتهاكات حقوق الإنسان . ولقد أسسها عبد العزيز وأناط بمهمتها الى عمر بن حسن آل الشيخ ، وكان أول عمل لها في الرياض.

تضم هذه المؤسسة جيش يبلغ قوامه أكثر من خمسة آلاف عضواً موزعين على ٤٨٦ هيئة ومركز منتشرة في جميع أنحاء البلاد المترامية الأطراف يساعدهم في عملهم أشخاص في لجان أهلية يعملون على مسؤوليتهم وقد تبرعوا للعمل بدون أجر .

لقد اعتمدت هذه المؤسسة على مبدأ الحصانة القضائية في تجاوزها للصلاحيات الممنوحة لها بحيث أصبحت من السلطات المنفذة للقانون حيث تقوم بالمداهمة والتحقيق الاعتقال لفترات طويلة يصاحبها تعرض المعتقلين للتعذيب الذي يصل إلى حد الموت . ورغم أن القوانين والأنظمة القضائية قد حددت صلاحيات هذه الهيئة إلا أنها قد تجاوزت هذه الصلاحيات فالمادة السادسة والعشرون من نظام الإجراءات الجزائية مثلاً قد حددت من يقوم بأعمال الضبط الجنائي وحسب المهام الموكولة إليه، ست جهات من ضمنها رؤساء مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حدود اختصاصهم حيث تقول المادة : يقوم بأعمال الضبط الجنائي، حسب المهام الموكولة إليه، كل من : رؤساء مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حدود اختصاصهم.

كما حددت المادة ٢٢٠ من نفس النظام مندوبي الهيئة بشهادة الأحكام الصادرة بالقتل، أو الرجم، أو القطع بعد صدور أمر من (الملك) أو من ينيبه وعدم تنفيذها.

انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها هيئة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) والمتعاطفين معهم من المتشددين السلفيين

في ٩ فبراير/شباط ، قدّم مشرف على قاعة أفراح في مدينة تبوك شكوى ضد موظفين في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يتهمهم فيها بالدخول عنوة إلى القسم المخصص للنساء في القاعة أثناء حفلة زفاف من دون تنسيق مع مشرف القاعة ومشرفة الأمن ، وقام عناصر الهيئة بسحب فتاة من دورة المياه إلى الفناء الخارجي وانهالوا عليها بالضرب بعد أن مزقوا عباءتها وأفرغوا حقيبتها وسط استغاثاتها المتكررة التي سمعت حتى في قسم الرجال ثم اقتادوها عنوة إلى السيارة التابعة لهم ، وزعم بعض مسؤولي الهيئة بأنهم قد رصدوا الفتاة في خلوة مع شاب قبل أن تدخل القاعة.

في ٢٩ أبريل ، قام عناصر من هيئة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة باعتقال المواطن الشيعي (طالب صالح الغدير ، ٤٥ سنة ، مقاولاً للأشغال العامة) بجوار الحرم النبوي الشريف في المدينة المنورة وجرى بعد ذلك اقتياده إلى مركز الهيئة الكائن بجوار مقبرة البقيع حيث نسبت له تهمة ارتكابه إساءة بجوار الحرم النبوي الشريف أثناء حديثه مع اثنين من اصدقاءه حيث اتهم بممارسة أعمال شركية .

في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ، اعتقلت الشرطة الدينية السعودية الشيخ العراقي الدكتور (أسامة العطار) الذي يحمل الجنسية الكندية في المدينة المنورة . وتعرّض الشيخ للضرب والركل في مقبرة البقيع ، المجاورة للمسجد النبوي ، من قبل بعض عناصر هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (على خلفية منعه من أعمال الزيارة.

وتضامناً مع الشيخ العطار نظم بعض الحجاج وقفة احتجاجية قرب المحطة المركزية لشرطة المدينة المنورة حيث كان محتجزاً.

وأطلق سراحه في اليوم الثاني بعد ضغوط من الحكومة الكندية .

في ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ، قضت إحدى محاكم المدينة المنورة بغرب البلاد على عضو في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالجلد ١٥٨ جلدة ، والسجن ٥٠ يوما ، إثر إدانته بالتحرش هاتفيا بمواطنة سعودية ، حيث سبق وأن تقدمت إحدى المواطنات بشكوى ضد عضو الهيئة المذكور.

في ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ، قام عناصر من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتقال صاحب محل بأسواق القريات في الجوف كان يبيع ملابس تحمل أسماء أهل البيت عليهم السلام وقاموا بمصادرة الملابس ، ومن ثم شنوا حملة تفتيش في السوق للبحث عن محلات أخرى تبيع نفس الملابس ، وطالبوا المواطنين بضرورة الإبلاغ عن ما يعتبرونه تجاوزات شرعية تحدث في الأسواق لتفاديها .

المرأة

ظلت المرأة في شبه الجزيرة العربية من بين نساء العالم هدفاً للإجحاف والتمييز من قبل الكيان السعودي وتحت غطاء الشريعة الإسلامية ، حيث تتعرض لانتهاكات عديدة في المنزل وفي الشارع ، وتعاني من التمييز الشديد في الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في القانون والممارسة ، كما لا تحصل على حماية كافية من العنف في محيط الأسرة.

ولم ترد أي إشارة إلى المرأة في النظام الأساسي للحكم ، وصدرت قوانين تراعي بعض المسائل التي تم الاعتراض عليها سابقاً مثل منح المرأة هوية إثبات شخصية ولكن بموافقة وليها من الذكور ، كما أن منع المرأة من قيادة السيارة لازال ساري المفعول ، كما لا يحق للنساء بموجب القانون والعرف بالسفر داخل الدولة أو خارجها بدون رجل محرم .

لا يزال الكيان السعودي متمسكاً بالنظرة الدونية للمرأة واعتبارها مواطن من الدرجة

الثانية سالباً إياها الحقوق الأساسية التي كفلها الدين الإسلامي الذي تستند عليه قوانينه ومراسيمه ، كما انه يعتبر الدعوات المطالبة بإنصاف المرأة والنظرة العادلة لها باعتبارها فرداً من أفراد المجتمع هو اتجاه تحرري ليبرالي لا يخدم المصلحة العامة ويسيء للمظاهر الدينية التي تتبناها الحكومة.

فعلى سبيل المثال لا تحرم الشريعة الإسلامية قيادة المرأة للسيارة أو السفر داخل البلاد بدون محرم أو الحصول على بطاقة الجنسية كإثبات للهوية ما لم تؤدي هذه الممارسات الى حدوث مشاكل أخلاقية معتد بها ، كما لا يمنع كون المجتمع محافظاً من ممارسة المرأة لحقوقها الطبيعية التي كفلتها لها الشريعة الإسلامية.

تم استبعاد المرأة من المشاركة في الانتخابات البلدية ولم يُسمح لها كذلك بالتصويت أو الترشيح ، فعندما جرت في البلاد في العام ٢٠٠٥ أول انتخابات بلدية منذ تأسيس دولة الكيان السعودي عام ١٩٣٢ لاختيار نصف أعضاء المجالس البلدية والنصف الآخر يجري تعيينه ، غابت المرأة عن تلك الانتخابات تصويتا وترشيحا.

ويُحظر على المرأة في شبه الجزيرة العربية ، اتخاذ إجراءات كثيرة بدون حضور ولي أمرها من الرجال ، وكانت الحكومة قبلت في يونيو/حزيران ٢٠٠٩ توصية من مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بإلغاء نظام ولاية الأمر، لكنها لم تتخذ خطوات فعلية في هذا الاتجاه . فقد أثار الحكم الصادر من محكمة بريدة في يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ بجلد المواطنة (سوسن سليم) وسجنها بعد إدانتها بمراجعة القضاء دون محرم ، جدلا في أوساط حقوقية نددت بالحكم واعتبرته حلقة جديدة في سلسلة (نظام ولاية الأمر الذكوري التمييزي.)

في ٢٨ مارس/آذار ، قالت اللجنة العامة للانتخابات ان النساء في السعودية لن يسمح لهن بالتصويت في الانتخابات البلدية التي تأخرت طويلا والتي جرت في ٢٢ سبتمبر /أيلول.

وأضافت المفوضية في بيان أنه لا يوجد ما يحول دون مشاركة النساء ولكن ذلك بحاجة لبعض الترتيبات التي لا يمكن إتمامها في كل مناطق البلاد.

في ٢١ مايو / أيار، استوقفت إحدى دوريات المرور والشرطة الدينية (المواطنة منال الشريف ، ٣٢ سنة ، تعمل في شركة أرامكو) وهي تقود سيارتها العائلية أمام الواجهة البحرية في كورنيش الخبر بالمنطقة الشرقية برفقة أخيها وزوجته وأطفالهم ، وتمت إحالتها إلى شرطة الخبر. وتم احتجازها ، ووجهت إليها تهمة مخالفة النظام وقيادة السيارة دون وجود رخصة ، وتم إطلاق سراحها فيما بعد.

وفي ٣ أكتوبر/تشرين الأول ، حكمت عليها أحدى المحاكم بالجلد ١٠ جلدات .

في ٢٣ مايو / أيار، قامت شرطة المرور وبحضور عدد من الشرطة الدينية التابعة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتقال أمرأة تقود سيارتها في مدينة الراس وبصحبة اثنتين من النساء . وتم إطلاق سراحهن بعد التوقيع على تعهد يقضي بعدم قيادتها السيارة في المستقبل.

في ٤ يونيو/حزيران ، قامت شرطة المرور باعتقال الفنانة المعروفة (وجنات رهبيني) والتي تشارك في مسلسلات عدة، بينها المسلسل الرمضاني الشهير (طاش ما طاش) ، بعد قيادتها سيارة في جدة .

في ٨ يونيو/حزيران ، ألقت السلطات السعودية القبض على ست سيدات بتهمة قيادة سيارات في العاصمة الرياض . وكانت المواطنة (رشا الدويسي) وشقيقتيها من ضمن السيدات اللاتي اعتقلن.

وتتراوح أعمارهن بين ٢١ و٣٠ عاما ، تجمعن في منطقة بالرياض ليعلمن بعضهن البعض كيفية القيادة باستخدام ثلاث سيارات.

وجرى نقلهن الى مركز الشرطة وصدرت لهن تعليمات باستدعاء أولياء أمورهن

لإخراجهن من المركز.

في ١٧ يونيو/حزيران ، قامت المواطنة(مها القحطاني ، عاملة في المكتب الإشرافي بوزارة التربية والتعليم) بقيادة سيارة برفقة زوجها في طريق الملك فهد، ومن ثم طريق العليا العام في مدينة الرياض. وقام رجل مرور قرب مركز الفيصلية بإيقافها ثم طلب من زوجها النزول بعد إغلاق أبواب السيارة وأخذ مفتاحها ، وحرر لها مخالفة (عدم حيازة رخصة قيادة سعودية)، وذلك بعد اطلاعه على استمارة السيارة ورخصة القيادة الدولية.

في ٢٧ نوفمبر ، رفضت وزارة العمل استقبال المعاملات أو إنهاء الإجراءات الخاصة بالنساء المراجعات للوزارة بدون حضور الوكيل الشرعي للمرأة (المحرم- الزوج أو الأب أو الأخ).

وقالت النساء بأن الإجراء لا يتفق وسياسات وزارة العمل التي انتهجتها مؤخرا في سبيل التوسع في عمل المرأة وتسهيل فرص العمل للنساء، وفتح آفاق استثمارية جديدة ومكافحة البطالة النسائية بشكل عام ، كما ان مصالحهن تعطلت بسبب هذا الإجراء الحديث، حيث لم يعد بامكانهن الحصول على شهادات السعودة ،أو إنهاء إجراءات توظيف، أو استقدام أو فتح ملف لمنشآتهن إلا عن طريق الزوج أو الأب ،وهذا شرط شبه مستحيل على غالبيتهن.

الاعتقالات التعسفية

في ٢ فبراير/شباط ، اعتقلت السلطات الأمنية في القطيف المواطنين الشيعة (السيد امين احمد حسن السيهاتي ، ٢٨ سنة ، من مدينة سيهات ؛ حسين الرمضان ، حسين القاسم ، أحمد السعيدي ، حسن السالم ، علي حسن السنان ، ٢٦ سنة ، من مدينة صفوى ؛ جاسم المويس ، حسين الفاضل ، محمود عبد الرسول الصفار ، ٢٧ سنة ، من مدينة تاروت ؛ مدن محمد مدن الخنيزي ، ٢٥ سنة ، خالد صالح السنان ، ٣٠ سنة ،

علي عبد الحميد علي القطري ، ٢٣ سنة ، ماهر المهر، ٢٢ سنة ، من مدينة القطيف ؛ حسين إبراهيم الدخيل ، ٢٥ سنة ، ، اشرف محمد الموسوي ، ٢٦ سنة من مدينة صفوى ؛ احمد مهدي الصفار ، ٢٥ سنة ، من مدينة تاروت . أطلق سراحهم في ١٨ يوليو / تموز.

في ٨ يناير /كانون الثاني ، اصدرت المحكمة الجزئية بالقطيف حكما بالسجن لمدة ثلاثة أشهر على المواطن الشيعي (محسن علي العقيلي ، ٢٨عاما) من مدينة تاروت في محافظة القطيف بتهمة كتابة شعارات مؤيدة للمقاومة الإسلامية في لبنان على زجاج مركبته.

وكان العقيلي قد احتجز من قبل دورية للشرطة أوائل أغسطس الماضي برفقة ابن شقيقته (حسين العقيلي ، ١٨ سنة) وهو طالب في الأول ثانوي ، أثناء الاحتفالات الشعبية بمناسبة مولد الامام الحسن عليه السلام ، واحتجز المتهم حينها ١١ يوما قبل ان يطلق سراحه.

واستدعي العقيلي في ١١ يونيو / حزيران من قبل المحكمة للمصادقة على أقواله وتم إبلاغه بالحكم.

في ٧ فبراير/شباط ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطنين الشيعيين الأخوين (مصطفى آل درويش وحسين آل درويش من بلدة البحاري) في نقطة تفتيش نصبتها على شارع المحيط في مدينة العوامية وأبرحتهما ضرباً في عرض الطريق.

في ١٠ فبراير /شباط ، اعتقلت السلطات الأمنية الشابين (علي جعفر الصفار من حي الشويكة بمدينة القطيف والشاب علي محسن آل زايد ، ٢٤ سنة ، من مدينة العوامية) وقد أصيبا برصاص عناصر الأمن في المظاهرة التي خرجت في القطيف في نفس اليوم ، وتلقى المصابان العلاج تحت الحراسة الأمنية بمستشفى الملك فهد العسكري بالدمام قبل أن ينقلا لمقر قوات الطوارئ بالظهران . أطلق سراحهما في ١٤ مارس/آذار .

في ٢٠ فبراير/شباط ، أطلقت السلطات السعودية سراح المواطنين الشيعة (منير باقر إبراهيم الجصاص ورمزي جمال ومحمد اللباد) ، وقد اعتقل الثلاثة على خلفية مشاركتهم في اعتصام شعبي في مدينة العوامية في شهر مارس ٢٠٠٩ احتجاجا على اعتداءات تعرض لها آلاف المواطنين الشيعة في المدينة المنورة على أيدي قوات الأمن والشرطة الدينية.

واعتقل الناشط والمدوّن منير الجصاص في نوفمبر ٢٠٠٩ بسبب كتاباته في مواقع ألكترونية يدافع فيها عن حقوق الشيعة في (السعودية) .

أما المواطن محمد اللباد فقد اعتقل في يناير ٢٠١٠ لمشاركته في الاعتصام نفسه ، أما الناشط رمزي جمال فقد اعتقل في يونيو من العام نفسه.

في ٢٣ فبراير/شباط ، أطلقت السلطات السعودية سراح المواطنين الشيعة (تركي حيدر محمد العلي ، ٢٦ عاما ، حسين يوسف الحربي ، ٢٣ عاما ، منتظر عيسى الهاشم ، ١٩ عاما ، بسام علي العلي ، ١٩ عاما ، عبد الخالق حسين الحسن ، ٢٤ عاما ، علي حسين صالح الحسن ، ٢٠ عاما .من بلدة الرميلة حيث تم اعتقال المذكورين أعلاه في ٨ أغسطس/آب ٢٠٠٩ بتهمة تعليق لافتات يوم العاشر من محرم على المساجد والحسينيات والمشاركة في العزاء وقامت السلطات الأمنية حينها بإزالة اللافتات وإحراقها أمام المواطنين الشيعة في شهر محرم ، وتم الإفراج عنهم بعد سبعة أيام ، وعادت السلطات اعتقالهم في ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ بتهمة المشاركة في الإعداد للاحتفال بمولد الإمام الحسن عليه السلام منتصف شهر رمضان وتعطيل حركة السير والمرور، وتم إطلاق سراحهم بعد أسبوعين من السجن .

وفي ٣١ يناير ٢٠١٠ تم اعتقالهم ، للمرة الثالثة.

وقد تعرض المعتقل حسين يوسف الحربي ، للتعذيب في سجن الاحساء العام ، واتهم بالتحريض باكساء شوارع بلدة الرميلة بالشعارات واللافتات العاشورائية السوداء .

في ٣ أغسطس / آب ، اعتقلت السلطات السعودية عالم الدين البارز في الأحساء الشيخ توفيق العامر عند عودته لمنزله بعد أداء صلاة المغرب في جامع أئمة البقيع بمدينة الهفوف ، وقامت قوات الأمن باقتياد الشيخ العامر من سيارته التي وجدت على جانب الطريق.

وتلقى الشيخ يوم ١ أغسطس ٢٠١١ ، طلبا رسميا للمثول أمام هيئة الإدعاء العام غير أنه لم يتمكن من ذلك نظرا لظروفه الصحية.

وقد سبق وان اعتقلت قوات الأمن في ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١١ الشيخ العامر اثر دعوته لقيام ملكية دستورية ورفع التمييز الطائفي في المملكة.

في ٣ مارس/آذار، اعتقلت السلطات السعودية الكاتب الكاتب (حسين عبد الله العلق) بسبب مشاركته في مسيرة احتجاجية في مدينة القطيف ، وأطلق سراحه في ٨ مارس/آذار.

كما تم اعتقال المواطنين الشيعة (محمد الأكروش وعلي أوشيه ومحمد السالم وعلي اليتيم وحسين الجصاص وفتحي الرشيد) بتهمة المشاركة في الاحتجاجات السلمية التي جرت في القطيف. وتم اطلاق سراحهم في ٢٢ سبتمبر/أيلول .

واعتقلت قوات الأمن أيضاً المواطنين الشيعة (هاني السدير ، زكي السدير ، رائد الخنيزي ، فتحي الميعاد ، محمد عادل العوامي ، رمزي الشرفاء ، فؤاد الداود ، محمد المرهون ، فاضل عواد المرهون ، عبد الله الجيراني ، علي الخاتم ، علي احمد البقال) .

وقد اتهموا بالمشاركة في المظاهرات السلمية التي جرت في القطيف .

في ٥ مارس/آذار ، اعتقلت قوات الأمن السعودية المواطن (محمد الودعاني ، ٢٥ سنة ، معلم) خلال مظاهرة في العاصمة الرياض ، وظهر الودعاني في شريط فيديو تم نشره على موقع اليوتيوب قبل يومين من خروج المظاهرات وهو واقف أمام جامع الراجحي

رافعاً لافتة ومعه العشرات من المتظاهرين والمؤيدين وهو يطالب بإسقاط الملكية ويدعو الناس الى الانضمام الى المظاهرات. ولا زال الودعاني محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي منذ اعتقاله.

في ١١ مارس/آذار ، اعتقلت السلطات السعودية المواطن (خالد محمد عبيد الجهني ، ٤٠ سنة ، من مدينة الرياض ، معلم تربية دينية في إحدى المدارس الابتدائية في الرياض) على خلفية تصريحاته لقناة البي بي سي الاخبارية من أمام مقر ديوان المظالم ، حيث طالب علنا بالحرية والديمقراطية في السعودية في إطار الاحتجاجات التي شهدتها البلاد عام ٢٠١١. وعندما عاد إلى منزله ، قام أفراد من المباحث العامة بتعقبه حتى وصل منزله وبعدها قاموا بمحاصرة المنزل وطلبوا منه أن يسلم نفسه فقام بفتح الباب لهم وهجموا عليه بطريقه همجية ثم قاموا باعتقاله أمام أطفاله وزوجته مما سبب لهم الرعب ، ثم قاموا بتفتيش منزله ومصادرة هاتفه النقال وحاسوبه المحمول ، وتم نقله إلى سجن عليشة في الرياض ومنع من الاتصال بأهله مدة ٥٨ يوما.

وذكر بعض أفراد عائلته بعد أن زاروه في شهر مايو أنه نحف كثيرا وكان يعاني من الإحباط.

في ١١ مارس/آذار ، اعتقلت السلطات الأمنية في محافظة الأحساء المواطنين الشيعة (ناصر حسن الغدير ، هود محمد حسين الغافلي ، ٣٧ سنة ، يعمل محضر مختبر ، حسن محمد بو عامر ، ٢٩ سنة ، يعمل موظفاً في بنك ساب ، علي عايش المزيدي ، ٥٥ سنة ، من حي المزرع / الهفوف ، حسن أحمد إبراهيم الناصر ، ٣٣ سنة ، من حي النعاثل/الهفوف يعمل مدرس في مدرسة الفكرية بالدمام ، علي محمد الجريد (قاصر) ، لؤي محمد الجريد (قاصر) ، حمد محمد المنديل ، ٢٠ سنة ، من حي الفاضليه/الهفوف ، مرتضى عبد الله علي الجطيل ، ١٦ سنة ، تلميذ في الثانوية من حي المحدود/الهفوف ، محمد الطريفي ، جاسم سالم بن عطا ، مسلم بو عامر ، أحمد محمد الجويد ، أمين معتوق الحيي ، سجاد المنسف) على خلفية المظاهرة السلمية

التي خرجت في الأحساء . وقد أطلق سراحهم في ٣١ مارس/آذار.

في ١٦ مارس/آذار ، اعتقلت السلطات الأمنية عدداً من المواطنين الشيعة بتهمة المشاركة في المظاهرات السلمية التي نظمها المواطنون الشيعة في محافظة القطيف ومدن العوامية وسيهات وتاروت . وهم :

حسن صالح ال سليس ، ٢٨ سنة ، (من مدينة سيهات) ؛ حسين احمد ال مويس ٣٥ سنة ، سعيد احمد ال صليل ، ٣٨ سنة ، عقيل بن علي أحمد العاقل ٢٠ سنة ، سعيد أحمد أل كاظم ٣٨ سنة ، (من قرية ام الحمام) ؛ علي آل هاني ، حسن علي الغزوي ، محمد عبد العزيز الصفار ، سيد علي علوي الشرفاء ، ٣٠ سنة ، فؤاد عبد الله الداوود ، ٥٠ سنة ، من مدينة صفوى ؛ علاء أوال ، احمد أوال ، حسين علي عبد الله آل فتيل ، ١٧ سنة ، محمود محمد الصائغ ، ٢٥ سنة ، ميثم علي القديحي ، ٢٥ سنة ، ماهر عبد الله المبشر، ٣٦ سنة ، (من مدينة تاروت) ؛ أحمد محمد جعفر آل عبد الجبار ، ٢٧ سنة ، من قرية أم الجزم في القطيف ؛ وائل احمد عبد الله عمير ، ٢٧ سنة ، نذير محمد هاشم الشعلة ، ٢٨ سنة ، كميل رضي عبد الله القرعان ، ٢٠ سنة ، عبد المنعم علي المرهون ، ٤٢ سنة ، قاسم احمد علي نويس ، ٢٧ سنة ، السيد كميل مهدي المسحر ، ١٧ سنة ، حي الكويكب ، حسين علي صالح آل قاسم ، ١٩ سنة من حي الشويكة ، فاضل عبد العظيم العرقان ، ٣٠ سنة ، من حي الشويكة في مدينة القطيف ؛ أحمد عبد الله الباشا ، حسين احمد حسن الشيخ ، ١٩ سنة ، من مدينة العوامية.

كما اعتقلت السلطات الأمنية في نفس اليوم لاعبي الكرة الشقيقان (حسن محمد آل عبد الباقي ، ١٥ سنة ، ومنتظر محمد آل عبد الباقي ١٧ سنة) من مدينة القطيف عندما تم إنزالهما من حافلة تابعة لنادي الترجي بالقطيف كانت تقلهما وزملائهما بعد عودتهم من المشاركة في مباراة رياضية واقتيدا للسجن.

وتم نقلهم الى سجن الدمام المركزي ، وأطلق سراحهم في ١١ يوليو/تموز.

في ١٧ مارس/آذار ، اعتقلت السلطات الأمنية عدداً من المواطنين الشيعة بتهمة المشاركة في المظاهرات السلمية التي نظمها المواطنون الشيعة في محافظة القطيف ومدنها وبلداتها ، وهم :

(خليل ابراهيم الجصاص ، ٢٠ سنة ، من مدينة تاروت/حي المزروع ، عبد الله الدهان ، ٤٠ سنة ، سامي القديحي، ٣٥ سنة ، عبد الله الفردان ، ١٩ سنة ، مصطفى أحمد ال محسن ، ٢٣ سنة ، عبد الله احمد ال خميس ، ٣٥ سنة ، اشرف حبيب آل حسين ، ٣٠ سنة ، (من مدينة تاروت) . أطلق سراحهم في ١٣ يونيو/حزيران) .

أحمد مشرف آل عبد الله ، ٢٦ سنة ، من مدينة صفوى ، زيد الزاهر ، السيد هاشم الحمزة ، حسين اليوسف ، سعيد موسى سليس ، يوسف الربح (اطلق سراحهم في ٢٦ ديسمبر/كانون الأول) ؛ حسن الشيخ علي الزاير، ١٨ سنة ، (من قرية ام الحمام) .

احمد غانم آل سيار ، ٢٥ سنة ، حسن طاهر منصور آل عباس ، ١٨ سنة ، عبد الله حبيب الحميدي ، ١٦ سنة ، محمد علي المحسن ، ١٩ سنة ، ، (من مدينة سيهات) .

احمد طارق علي الفرج ، ١٦ سنة ، حسين احمد حسن الشيخ ، ١٩ سنة ، زكي محمد صالح الصمخان ، ٣٣ سنة ، عبد الله آل ربيع ، ٣٣ سنة ، محمد احمد الجارودي ، ١٨ سنة ، جمال عبد الوهاب معيوف ، ٤٢ سنة ، مصطفى رضوان ، ٣٠ سنة ، (من مدينة العوامية).

حسين سمير البيش ، ١٧ سنة ، سجاد علي مدن ، ١٨ سنة ، عبد الأمير آل صفر ، ٢٣ سنة ، ماهر المهر ، ٢٢ سنة ، امين اليحيى، ٢٠ سنة ، عبد الله حسين ال كاظم ، ٢٩ سنة ، (من مدينة القطيف) .

عبد العزيز أحمد العسيري ، ٢٥ سنة ، مهندس ، (من مدينة القديح) .

وفي نفس اليوم تم اعتقال المواطن الشيعي الشاب (علي الشيخ حبيب محمد ادهيم ،

٢٢ عاما ، من مدينة صفوى) عند حاجز تفتيش بأحد مداخل مدينة صفوى عندما طلب منه رجل الأمن عند الحاجز إبراز دفتر (الإقامة) فلما أوضح الشاب بأنه مواطن سعودي قال له رجل الأمن بانه مواطن لا يستحق الجنسية السعودية ، واقتيد بعد ذلك الشاب إلى السجن .

في ١٨ مارس / آذار ، اعتقلت السلطات الأمنية عدداً من المواطنين الشيعة بتهمة المشاركة في المظاهرات السلمية التي نظمها المواطنون الشيعة في محافظة القطيف ومدن وبلدات صفوى وسيهات وتاروت وبلدات القديح والربيعية والخويلدية وأم الحمام والجارودية والتوبي. وهم :

عبد الله عبد الكريم آل زيد ، ٢٣ سنة ، عبد الله حسين ال كاظم ، ٢٩ سنة ، حسين علوي علي اليوسف ، ٣١ سنة ، (من مدينة البحاري) ؛ حسن علي مكي المعلم ، ٢٣ سنة ، علي عبد الله علي آل فردان ، ١٩ سنة ، (من مدينة تاروت) ؛ كريم ال قو محمد ، ٢٠ سنة ، (من مدينة سيهات) ؛ جاسم محمد إبراهيم الحماد ، ٢٦ سنة ، جاسم محمد الشيتي ، ٢٩ سنة ، (من مدينة الدمام) .

وفي نفس اليوم أوقفت الشرطة السعودية في القطيف الأخوين (حسن ناجي الزواد ، ٢٠ سنة ، وأحمد ناجي الزواد ، ١٨ سنة) عند عودتهم من أحدى الديوانيات في القطيف ، وقد اتهموا بالمشاركة بالمظاهرات التي خرجت في القطيف .

وقامت الشرطة بوضعهم في سيارة الشرطة وعرضتهم للضرب قبل ان تنقلهم إلى مركز شرطة القطيف وتخضعهم للتحقيق . وفي اليوم التالي تم نقلهم إلى مركز شرطة الدمام حيث قضوا فيه قرابة أسبوعين ومن ثم نقلوا الى السجن العام في الدمام . اطلق سراحهم في ١٥ مايو/أيار.

في ٢٠ مارس / آذار ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي (عبد المنعم علي المرهون ، ٤٢ سنة ، من مدينة القطيف بتهمة المشاركة في المظاهرات السلمية .

في ٢١ مارس/آذار، قامت قوة من القوات الخاصة باعتقال الناشط الحقوقي محمد صالح البجادي من بيته في مدينة بريدة التابعة الى منطقة القصيم ، وقامت القوة بتقييد يديه واقتادته الى مكتب عمله وقامت بتفتيشه ومصادرة جهاز الحاسوب التابع له وبعض الممتلكات .

في ٢٦ مارس / آذار ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطنين الشيعيين (فايز علي آل مويس، ٣٢ سنة ، وعلي عبد الله فاران ، ٢٠ سنة ، من مدينة صفوى بتهمة المشاركة في المظاهرات السلمية .

في ٢٨ مارس/آذار ، اعتقلت السلطات السعودية المواطنين الشيعة (احمد الجارودي ، مصطفى البستاني ، احمد كويس ، مهدي الناصر، غسان المرزوق وقاسم المتروك) على خلفية المسيرات السلمية في القطيف التي جرت في شهر مارس. أطلق سراحهم في ٢ نوفمبر/تشرين الثاني .

في ٦ أبريل/نيسان ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطنين الشيعة (منتظر السبتي ، ٢٢ سنة ، وفؤاد علي الهميلي ، ٤٥ سنة (من مدينة العوامية) ؛ عبد الله الكعيبي ، ٢٢ سنة ، من قرية أم الحمام ؛ يوسف عيسى الدبيسي، ٣٥ سنة ، من بلدة الربيعية ؛ محمد أحمد علي الحواج ، ١٧ سنة ، من مدينة القطيف ؛ وذلك بتهمة المشاركة في المظاهرات السلمية .

وفي نفس اليوم تم اعتقال المواطن الشيعي الشاب (قاسم الغريب) من مدينة سيهات أثناء قيادته لسيارته برفقة زوجته وأولاده بحاجز تفتيش قريب مدينته فلما فرغ من التدقيق وهم بالعبور فوجئ بقطع أحد الجنود للشارع فتجنب الاصطدام به بصعوبة.وعوضا عن توجيه الشكر له اقتيد الشاب الغريب للسجن بتهمة محاولة دهس الجندي عند الحاجز. أطلق سراحه في ٢٤ سبتمبر/أيلول .

في ٩ أبريل/نيسان ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطنين الشيعيين (حسن أحمد آل مال

الله، ٥٣ سنة (من قرية ام اجزم/ الناصرة ؛ ومرتضى عبد الله آل مطر ، ٢٢ سنة ، من مدينة تاروت ؛ بتهمة المشاركة في المظاهرات السلمية .

في ١٤ أبريل / نيسان ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطنين الشيعة (نذير الدهان ، ٢١ سنة من مدينة تاروت/ الدخل المحدود، وعبد الأمير الصفار ، ٢٣ سنة ، من مدينة القطيف) بسبب مشاركتهم في المسيرات السلمية التي خرجت في القطيف في فبراير الماضي . أطلق سراحهم في ١٥ يونيو / حزيران .

في ١٦ أبريل/نيسان ، اعتقلت السلطات السعودية المواطن (عبد الله حسن ربيع ، ٣٣ سنة) من بلدة العوامية ، والمواطن محمد علي آل ليث ، ٣٥ سنة ، من حي القلعة في مدينة القطيف ، ووجهت لهم تهمة المشاركة في التظاهرات التي شهدتها المنطقة ، وتم نقلهم الى سجن الدمام العام ، وأطلق سراحهم في ٣٠ يوليو/تموز.

وفي نفس اليوم اعتقل الناشط الاجتماعي (مفيد علي الفرج ، ٣٧ سنة ، صاحب محل في مدينة في العوامية) وسبق وان استدعي الفرج قبل أسبوع من قبل مركز شرطة العوامية ، الا انه رفض المثول أمامهم لانه لم يشارك في الاحتجاجات واشتبهت السلطات في أنه شارك فيها. وبعد القبض عليه احتُجز لمدة أسبوعين في أماكن مختلفة، ثم نُقل إلى سجن الدمام ، وقد اتُهم بالتحريض على الاحتجاجات والاشتراك فيها. وفي ٣٠ يوليو/تموز ٢٠١١ أطُلق سراحه بدون تهمة، ولكنه اكتشف فيما بعد أنه ممنوع من السفر بدون معرفته بقرار المنع، وذلك عندما حاول السفر إلى تركيا للتجارة حيث أعلمته سلطات المطار بان اسمه في لائحة الممنوعين من السفر بأمر من محافظ المنطقة الشرقية.

كما تم اعتقال الناشط الحقوقي (زكريا معتوق آل صفوان ، ٣٨ سنة) من بلدة سنابس بمحافظة القطيف فور مراجعته لمركز شرطة القطيف استجابة لاستدعاء رسمي ، وذلك بسبب مقالة نشرها قبل أسابيع بعنوان (دفاعاً عن حق التظاهر السلمي) ، ناقش فيها حق المظاهرات السلمية.

في ١٧ أبريل / نيسان ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي (يوسف أحمد الشنخنخ ، ٤٠ سنة) من مدينة القطيف حينما توجه لمركز شرطة القطيف للإبلاغ عن سرقة سيارته فرفض الضابط المناوب تحرير بلاغ بالسرقة دون إبداء أسباب واضحة ، ووسط استغراب المواطن وإلحاحه على تحرير بلاغ بسرقة سيارته أمر الضابط باعتقاله دون سابق إنذار.

في ١٩ أبريل/نيسان ، اعتقلت السلطات السعودية المواطنين الشيعة (علي رضي علي السماهيجي ٤٠ سنة ، من حي القلعة في القطيف ؛ محمد عبد العلي البدوح ، ٣٠ سنة من مدينة القطيف ؛ اياد مهدي الحنتوش ، ٤٢ سنة ، من مدينة القطيف ؛ خالد ابراهيم أحمد الماحوزي ، ٣٠ سنة ، ونافع علي منصور آل إسماعيل ؛ ٢٨ سنة ، من حي الدبيبية في القطيف.

في ٢٠ أبريل/نيسان ، اعتقلت السلطات السعودية المواطنين الشيعة (هاشم أحمد أنور الشاخوري ، ٢٨ سنة من مدينة القطيف ؛ سعيد البحار ، ٣٠ سنة ، من مدينة الربيعية .

في ٢١ أبريل/نيسان ، اعتقلت السلطات السعودية المواطن الشيعي (إبراهيم عبد الله الصيرفي ، ١٩ سنة من مدينة تاروت .

في ٢٢ أبريل/نيسان، ألقت السلطات الأمنية القبض على المواطن الشيعي (عدنان عبد الحسين الزاهر ،٤٠ سنة) ، وتم نقله الى مركز شرطة القطيف ونُقل بعدها إلى سجن الظهران، ثم نقل إلى السجن العام في الدمام بعد أسبوع. وكانت قوات الأمن قد طلبت منه، قبل أسبوعين من القبض عليه، مراجعة السلطات، حيث تم استجوابه بشأن تنظيم احتجاجات والمشاركة فيها.

وخلال استجوابه سؤل عن ذلك، فردَّ بأنه كان في الصين عندما حدثت الاحتجاجات. أطُلق سراحه في يوليو/تموز .

في ٢٤ أبريل/نيسان ، اعتقلت السلطات السعودية المواطنين الشيعة (مصطفى بدر المبارك ٢٧ سنة ، ومصطفى كاظم الهاشم ، ٢٥ سنة ، من قرية الاوجام .

في ٢٥ أبريل/نيسان ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطنين الشيعة (عادل ادغام ، مرتضى ادغام ، أيمن المختار ، فؤاد الصفار ، عبد الواحد الفرج) في نقطة حدود جسر الملك فهد على الحدود السعودية البحرينية .

وفي نفس اليوم تم اعتقال المواطن (عبد العظيم محمد الياسين ، ٤٦ سنة) في مطار الدمام عند عودته من إيران ، والمواطن بشير جعفر حسن المطلق . تم إطلاق سراح الجميع في ٢٩ أغسطس/آب .

في ٢٦ أبريل / نيسان ، اعتقلت السلطات السعودية المواطن الشيعي (سمير محمد الدهيم ، ٥٨ عاما) من مدينة صفوى بذريعة المشاركة في المسيرات الاحتجاجية التي خرجت في القطيف . واستدعي الدهيم للمثول أمام شرطة مدينة صفوى وعند مراجعته المركز القي القبض عليه على الفور ورحّل الى مركز احتجاز أمني في الظهران.

وفي نفس اليوم تم اعتقال المواطن (عباس المزرع ، ٢٧ سنة) من مدينة العوامية .

في ٢٧ ابريل/ نيسان اعتقل الكاتب والروائي والناشط في حقوق الإنسان حسين عبد الله اليوسف وأحد أولاده من قبل قوات الأمن في القطيف ، بتهمة المشاركة في الاحتجاجات السلمية التي جرت في بلدة صفوى.

حيث تم استدعائه إلى مركز شرطة صفوى وقُبض عليه حال وصوله وتم نقله إلى إدارة المباحث في القطيف ، ومن ثم نُقل إلى سجن الخبر .

وفي سجن الخبر ، وضع في زنزانة انفرادية تعرض فيها للتعذيب وسوء المعاملة من قبل سلطات السجن أثناء فترة التحقيق حيث قام أحد المسؤولين عن التحقيق وكما ورد

بركله بشدة على ظهره ، مما أدى إلى إصابته بصورة بالغة في عموده الفقري ، وبسبب التعذيب وسوء العناية والإهمال المتعمد من قبل إدارة السجن ، تدهورت حالته الصحية . ومباشرة وبعد إطلاق سراحه في ١٨ يوليو/تموز ، ادخل إلى المستشفى لتجرى له عملية جراحية في ظهره ، حيث عانى من انزلاق غضروفي ، إلا إن العملية لم تنجح ، مما تطلب إجراء عملية ثانية . ولم تتحسن حالته الصحية لحد الآن .

يذكر إن اليوسف سبق وان اعتقل في ٣ آذار/ مارس ، وأطلق سراحه في ٨ آذار/ مارس .

في ٢٧ أبريل/نيسان ، اعتقلت السلطات السعودية المواطنين الشيعة (فاضل مهدي البشراوي ، ٣٠ سنة من بلدة الخويلدية ؛ ثامر محمد ادهيم ، ٦٠ سنة ، من مدينة صفوى ؛ الناشط السياسي والاجتماعي (كامل عباس الأحمد ، ٤٣ سنة) ، وكذلك ابن أخيه رضا عبد الله الأحمد ، ٢٧ سنة ، عبد الله حسين هاشم آل كاظم ، ٢٩ سنة من بلدة الجارودية ؛ محمد عبد الله حسن العبد الباقي ، ٣٦ سنة ، من حي باب الشمال في مدينة القطيف ؛ فاضل علوي القلاف ، ١٨ سنة ، ماجد علوي القلاف ، ٢٠ سنة ، من مدينة تاروت .

في ٢٨ أبريل / نيسان ، اعتقلت السلطات الأمنية الأخوين الشيعيين (علي منصور اللباد وأحمد منصور اللباد) من أهالي بلدة العوامية ، وتعرض الشاب علي منصور اللباد لجرح عميق في الرأس أثناء مداهمة القوات الأمنية مسجد زين العابدين في الدبابية في محافظة القطيف ، وأطلق سراح علي منصور اللباد بعد ستة أشهر من الاعتقال .

وفي نفس اليوم جرى اعتقال المواطن الشيعي (حسين علي عبد الهادي العبادي ، ٥٧ سنة ، من بلدة الجارودية .

في ٢٩ أبريل / نيسان ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي (حسن علي أحمد الصنابير ، ٢٤ سنة من حي الشويكة في مدينة القطيف .

في ١ مايو/أيار ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطنين الشيعة (مرتضى العراجنة ، ٢٢ سنة ، موظف في شركة أرامكو ، يوسف الربيع ، محمد الماجد ، أسلم علي التحيفة ، موسى الشيخ ، عبد الله علي جبار ، غسان حسن المرزوق ، موسى جعفر السادة ، منير علي المطلق ، عبد الله المحيشي ، فاضل عبد الله آل درويش ، علي عباس المدن ، مصطفى عاطف آل ليف ، من مدينة العوامية ، أطلق سراحهم في ٢ نوفمبر/تشرين الثاني.

كما اعتقل في نفس اليوم الحاج عمار عبد الكريم قريش ، ٤٥ سنة ، من مدينة صفوى ، ماهر مبارك وعلي عبد الله آل تلالة ، ٢٩ سنة ، وكفاح آل فريج وموسى الصفار ويوسف عبد الله آل تلالة ، ٢٣ سنة ، من مدينة تاروت ، أطلق سراحهم في ٢١ مايو / أيار.)

في ٧ مايو/أيار، قامت قوى الأمن باعتقال المواطنين الشيعيين (السيد عدنان طاهر الفلفل وحسن علي عواني ، تيسير جعفر صويمل) من مدينة العوامية .

في ١٠ مايو / أيار، اعتقلت السلطات السعودية المواطنين الشيعيين (عبد الله محمد الفرج وصادق حسن الزاهر) من بلدة العوامية بدون تهمة. اطلق سراح عبد الله الفرج في ٢٦ ديسمبر/كانون الأول .

في ١٨ مايو / أيار، اعتقلت السلطات السعودية الناشطين الاجتماعيين الشيعيين (السيد هاشم كاظم الهاشم ، من بلدة الأوجام بتهمة المشاركة في المظاهرات السلمية التي جرت في القطيف ، أطلق سراحه في ٢٥ مايو / أيار، و السيد عقيل الحاجي من مدينة الخبر ، احتجز في سجن المباحث لما يزيد عن ٢٤ ساعة .

في ٢٠ مايو / أيار، اعتقلت السلطات الأمنية المواطنين الشيعة (سالم الأحمد من بلدة الجارودية ، بدر دغام من بلدة سنابس ، وعلي الرويعي من مدينة تاروت ، ومحمد العمار وحسن آل ناس وزكي السادة ، وأطلق سراحهم في ٢٢ أغسطس / آب.

في ٢١ مايو / أيار، ألقت السلطات الأمنية القبض على المواطنين الشيعيين (محمد حسين آل عمار وعلي جعفر الهنيدي) من بلدة العوامية بعد استدعائهما لمركز الشرطة واقتيادهما فورا إلى أحد مراكز الاحتجاز في الدمام.

في ٢٣ مايو/أيار ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي (أحمد آل دخيل ، ١٩ عاماً) من بلدة الربيعية بجزيرة تاروت ، على خلفية المظاهرات السلمية التي شهدتها القطيف. أطلق سراحه في ٢٣ أغسطس / آب .

في ٣٠ مايو / أيار ، اعتقلت السلطات الأمنية في نقطة التفتيش المقامة على مدخل بلدة العوامية الشمالي المواطن الشيعي (علي حسن صليلي ، ٥٣ سنة) من بلدة العوامية بتهمة مشاركته في التظاهرات السلمية التي شهدتها محافظة القطيف في مارس الماضي ، واطلق سراحه في ٢٢ أغسطس / آب.

في ٣١ مايو / أيار، أعتقلت السلطات الأمنية في بلدة العوامية الأخوين الشيعيين (مصطفى منصور آل ربح وفاضل منصور آل ربح) من العوامية ، بدون تهمة .

في ٣ يوليو/تموز ، اعتقلت السلطات الأمنية عدداً من المواطنين على خلفية تجمع أسر المعتقلين السياسيين أمام مبنى وزارة الداخلية بالرياض للمطالبة بالإفراج عن أقاربهم المعتقلين منذ فترة طويلة بدون محاكمة ، ومن ضمن المعتقلين (سعود بن بركات الشمري ، عامر بن ظافر الشهري ، محمد بن عايض الرشيد ، محمد الخميس ، عقاب المرزوقي) ، واتهم الخمسة بالتحريض والتغرير بنساء وأطفال للتجمع على طريق عام أمام مبنى وزارة الداخلية.

في ٩ يوليو/تموز ، اعتقلت السلطات الأمنية في القطيف المواطن الشيعي (مصطفى محمد القريف) من مدينة العوامية عند نقطة التفتيش المقامة في مدخل بلدة

العوامية ، وذلك أثناء عودته الى بيته في المدينة وذلك بتهمة المشاركة في الاحتجاجات التي خرجت في القطيف في الأشهر الماضية .

في ١١ يوليو/تموز، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي (مهدي الزنادي) من مدينة القطيف بدون تهمة ، وتم نقله الى سجن القطيف المركزي .

في ٤ يونيو / حزيران ، قامت القوات الأمنية باعتقال المواطن الشيعي (موسى السادة ، ١٨ سنة ، مدينة صفوى) بسبب مشاركته بالمظاهرة التي خرجت في مدينة القطيف يوم ١ يونيو.

في ٢٢ يونيو/حزيران، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي (فراس محمد عبد الرحيم الفرج) من بلدة العوامية عندما كان بصحبة صديقه الذي يقود دراجة نارية ، وأوقفتهم شرطة مركز العوامية وتعرضت لهم بالضرب ومن ثم احتجزتهم .

في ٩ أغسطس/آب ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي (أحمد سعيد الليث) وولديه (علي ومفضل) من البيت . وتم نقل الليث الى سجن القطيف وولديه نقلا الى سجن الأحداث في الدمام . وقد اتهم الليث بمهاجمة مركز شرطة العوامية ، الا انه نفى التهمة عن نفسه .

في ٢٣ سبتمبر /أيلول ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي (علي حسين ضيف آل ياسين ، من مدينة العوامية) بعد مراجعته شرطة العوامية، حيث اتهم بالمرور بسيارته بالقرب من إحدى المسيرات السلمية التي خرجت في العوامية في شهر شباط/فبراير الماضي. ونقل بعد ذلك الى سجن القطيف المركزي ، وقد أطلق سراحه في ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ .

اعتقلت السلطات السعودية الناشط الاجتماعي علي حسين الدبيسي واقتادته إلى جهة مجهولة، كما اعتقلت الحاج علي حسين ضيف ال ياسين.

في ٢٥ سبتمبر /أيلول ، أوقفت نقطة تفتيش المدخل الشمالي بين بلدتي العوامية وصفوى الناشط الاجتماعي الشيعي (علي حسين الدبيسي) حينما مر بسيارته أمام النقطة عائداً الى بيته ووجدت في سيارته منشورات كالتي توزع عادة في المساجد ومواسم الحج ومناسبات دينية أخرى ولا تحتوي على أي شيء يسيء للدولة، ونقل بعد ذلك الى دائرة المباحث العامة في القطيف للتحقيق معه ومن ثم نقل الى سجن الدمام العام .

في ١ أكتوبر/تشرين الأول ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي (عزيز محمد الدبيسي ،٢١ سنة) من بلدة العوامية على خلفية المسيرات السلمية التي خرجت في المنطقة.

في ٢ أكتوبر/ تشرين الثاني ، اعتقلت قوات الأمن الناشط في حقوق الإنسان (فاضل مكي المناسف) عندما قام بمراجعة مركز شرطة بلدة العوامية في القطيف لمتابعة اعتقال الحاج آل زايد الذي تعرض الى أزمة صحية وهو في حوزة الشرطة مما استدعى نقله إلى المستشفى عبر سيارة الإسعاف. وقد اعتقلت السلطات الحاج سعيد عبد العال والحاج حسن آل زايد وكلاهما في الستينات من العمر لغرض الضغط على ابنيهما لتسليم نفسيهما على خلفية اتهامهما بالمشاركة في المسيرات الاحتجاجية في المنطقة. وتم نقل المناسف إلى سجن الخُبر بعد أربعة أيام.

وسبق وان اعتقل المناسف في مايو/أيار ، بتهمة المشاركة في المظاهرات التي خرجت في القطيف والعوامية . واطلق سراحه في ٢٢ أغسطس/آب ، وتم فصله من عمله بعد الاعتقال الأول .

واعتقل أيضاً في مارس ٢٠٠٩ في سجن الدمام العام لمدة أربعة أشهر دون محاكمة ودون تهمة على خلفية اعتصام شهدته مدينة العوامية تضامناً مع الشيخ النمر .

في ٥ أكتوبر/تشرين الأول ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي (رضا عبد الله

القريريص ، ٢٢ سنة) أخ الشهيد (علي عبد الله قريريص) من العوامية من مقر عمله في الأحوال المدنية ، أطلق سراحه بعد خمسة أيام من الاعتقال .وفي ١٦ ديسمبر/كانون الأول ، اعتقل مرة أخرى من قبل السلطات الأمنية حينما كان بصحبة المواطنين (مرتضى جعفر التحيفة وجلال صالح اسعيد) حيث كانوا يقفون عند منزل الحاج جعفر التحيفة ، أثناء مرور المظاهرة التي نظمها المواطنون الشيعة في القطيف في ١٦ ديسمبر/كانون الأول ، وعلى أثر ذلك قام والده (الحاج عبد الله آل قريريص) بمراجعة مركز الشرطة والسؤال عنه إلا أن القوات أشهرت في وجهه السلاح وطردته بطريقة لا أخلاقية. وبعد ساعات من الاعتقال ، أفرجت السلطات الأمنية عن الشباب الثلاثة .

في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطنين الشيعيين (حسن علي حسن العوامي ،٢٠ سنة ، وأيمن علي الربح ، ١٨ سنة ، وعلي احمد المحسن ، ونجيب احمد أبو فور ، وعدنان احمد العوامي) من بلدة العوامية في نقطة تفتيش شمال العوامية. وأطلق سراحهم في ١٦ أكتوبر.

في ١١ أكتوبر/تشرين الأول ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي (سيد عقيل أسعد الشاخوري ، من العوامية) بتهمة المشاركة بالمظاهرات الأخيرة التي خرجت في بلدة العوامية.

في ١٨ أكتوبر / تشرين الأول، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي (محمد ناصر الليث) من بلدة العوامية ، حيث وجدت الشرطة في نقطة التفتيش في مدخل العوامية في سيارته لافتة مكتوب عليها (لن ننسى سجنائنا).

في ٢١ أكتوبر/تشرين الأول، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي (مهدي عيسى البناي ، ٣٠ سنة) من بلدة القديح بتهمة المشاركة بالمظاهرات الأخيرة التي خرجت في مدينة القطيف .

في ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي (هميلي آل هميلي) من نقطة تفتيش على مدخل العوامية الشرقي جنوبي ، وكان سبب الاعتقال هو تورط الهميلي في مشادة كلامية مع عنصر من قوات الشرطة انتهت باعتقاله واطلق سراحه بعد ان قضى في السجن ثلاثة أيام .

وفي نفس اليوم اعتقلت السلطات الطفل (علي عبد الله المناسف) من أمام منزله الواقع بحي الزارة دون أسباب تذكر وتم الإفراج عنه بعد ساعات.

في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول، اعتقل عناصر من البحث الجنائي والشرطة الأستاذ (سعود مكي الربح) من مقر عمله واقتادته إلى توقيف شرطة القطيف بعد تعرضه للضرب من قبل الشرطة مما أدى إلى نزف دماء كثيرة منه وعلى إثرها نقل مباشرة إلى المشفى للعلاج ، وتم إطلاق سراحه في اليوم التالي.

في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول، اعتقلت السلطات الأمنية المواطنين الشيعيين (هاني العراجنة) والحاج (سعيد ال سليس) من بلدة العوامية بتهمة المشاركة في المظاهرات السلمية التي خرجت في القطيف في شهر مارس الماضي .

في ٣ نوفمبر /تشرين الثاني ، اعتقلت السلطات الأمنية السعودية المواطن الشيعي (السيد هاشم أحمد آل شرف) من أهالي جزيرة تاروت أثناء عودته من عمله في نقطة التفتيش التي إقامتها السلطات الأمنية في المدينة.

في ١٣ نوفمبر /تشرين الثاني ، اعتقلت السلطات الأمنية السعودية المواطن الشيعي (محمد سعيد آل سعيد) من بلدة العوامية بدون تهمة .

في ٢٠ نوفمبر /تشرين الثاني ، اعتقلت السلطات الأمنية الشاب (عادل آل ناجي) من حي الشويكة في مدينة القطيف ، وقد افتقدته عائلته في حينها ، وقامت بمراجعة الجهات الحكومية والسؤال عن مصير ابنها إلا أن الجهات المسؤولة نفت معرفتها بمكانه

، وعرفت عائلة آل ناجي مكان ابنها بعد أسبوع من اختفائه حيث اعتقلته السلطات السعودية في ذات اليوم ٢٠ نوفمبر الذي استشهد فيه الشاب (ناصر المحيشي) برصاص قوات الأمن المتمركزة في أحدى نقاط التفتيش في حي الشويكة حيث شاهد الشاب عادل آل ناجي حادثة قتل الشهيد ناصر المحيشي من قبل أحد عناصر قوات الأمن الذي أطلق الرصاص على الشهيد من مسافة قريبة الأمر الذي أدى إلى موته على الفور. وقد تعرف الشاب عادل آل ناجي على قاتل الشهيد المحيشي وذلك من خلال شكله والاسم المعلق على بدلته العسكرية.

في ١١ ديسمبر/كانون الأول ، قامت دورية أمنية باعتراض سيارة الشاب (حسين علي آل طرموخ ، رادود حسيني، من أهالي العوامية) ، في شارع أحد بالقطيف ، وتم إنزاله بالقوة من سيارته واقتادته لجهة مجهولة .

في ١٦ ديسمبر/كانون الأول ، اعتقلت القوات الأمنية المواطنين الشيعة (حسن محمد البشراوي ، أحمد عبد الكريم البشراوي وشاب من عائلة الجراش ، وشاب من عائلة الصبيخي) ، وذلك في المظاهرة السلمية التي خرجت في حي الشويكة في مدينة القطيف .

وفي نفس اليوم ، قامت قوات الأمن باعتقال عدد من المواطنين في مدينة الرياض على خلفية مشاركتهم في الاعتصامات السلمية الخمسة التي نظمها ذوو المعتقلون السياسيون بعد صلاة الجمعة والتي طالبوا فيها السلطات السعودية بالإفراج عن ذويهم المعتقلين في سجون وزارة الداخلية لسنين طويلة دون تهمة ولا محاكمة. والمعتقلون هم :

١. عبد الرحمن بن عبد العزيز الوهيبي ، ٢. عمر بن عبد العزيز الوهيبي ، ٣. صالح بن عشوان العشوان (عضو جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم) في السعودية)، ٤. لطيفة بنت عشوان العشوان ، ٥. سارة بنت عبد الله الزامل ، ٦. فيحاء بنت متعب البصيص ، ٧. معاذ البراهيم ، ٨. عمر الصغير ، ٩. صالح بن مسند المسند ، ١٠. عبد

الرحمن العيد ، ١١. عبد الله التويجري ، ١٢. سعد بن محمد الرشود ، ١٣. عبد الله بن محمد الرشود ، ١٤. خالد بن محمد الرشود ، ١٥. د/ عبد العزيز الغامدي ، ١٦. د/ شايم الهمزاني ، ١٧. عبد السلام السبهان ، ١٨. بدر الصقار العنزي ، ١٩. محمد المعيوف ، ٢٠. نايف العتيبي ، ٢١. عبد الحميد المحيذيف ، ٢٢. عبد الله بن عبد العزيز الربيع ، ٢٣. مبارك بن سعود السهلي ، ٢٤. عبد القادر بن محمد المطلق .

في ١٨ ديسمبر/كانون الأول ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي الشاب (عادل عبد العزيز الغمغام) شقيق الخطيب الحسيني المعروف الشيخ عبد الحميد الغمغام من حي أم الجزم في مدينة القطيف.

وجرى اعتقال الغمغام على جسر البحرين وكان في طريقه إلى إثيوبيا لشراء الأغنام وهو عمل الشاب عادل الغمغام بتجارة المواشي، ولا يعرف ذوو المعتقل أسباب الاعتقال .

في ١٩ ديسمبر/كانون الأول ، اعتقلت السلطات الأمنية (الشاب رضوان جعفر آل رضوان ، ١٩ سنة) من بلدة العوامية وتم تحويله إلى شرطة الطوارئ في الظهران دون معرفة سبب الاعتقال .

في٢٧ ديسمبر/كانون الأول ، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي الشاب (مفيد أحمد الهنيدي) من مدينة العوامية ، حيث قامت القوات بمداهمة منزله واقتادته مكتوف اليدين ليدلهم على منزل آخر تشك قوات الأمن بأنه يحوي على عصى كهربائية مخبئة به .

أوضاع السجون

في ٧ يناير /كانون الثاني٢٠١١ ، قامت سلطات سجن الدمام بوضع الناشط الحقوقي

السعودي مخلف بن دهام الشمري في الحبس الانفرادي بسبب انتقاده أوضاع السجناء الذين تنتشر بينهم الأمراض المزمنة ويُعاملون بطريقة غير إنسانية واتهامه إدارة السجن بتفتيش مؤخرات السجناء بطريقة مهينة.

وتناقلت العديد من المواقع الإخبارية والمنتديات السعودية بيانا يحمل توقيع ٣٠ سجينا يناشد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالتدخل لوقف ما وصفوه بالممارسات غير الأخلاقية التي يتعرضون لها. واتهم البيان إدارة السجن بتجريد السجناء من ملابسهم في كل مرة يدخلون فيها إلى السجن وبتفتيش الأماكن الحساسة للسجناء بالأيدي وذكر أن السجناء يتعرضون للضرب ويتم توجيه شتائم جارحة إليهم.

وطالب السجناء بسرعة تطعيمهم لتحصينهم من أمراض منتشرة في السجن كالدرن وإلتهاب الكبد الوبائي، كما طالبوا الإدارة بتوفير المفارش والأغطية النظيفة لهم.

وجاء في البيان (إن إدارة السجن ترفض دخول البطانيات من أقارب النزلاء وترفض توفيرها لهم داخل السجن ولهذا يضطر السجناء لاستخدام فرش وأغطية قديمة ملوثة الأمر الذي أدى إلى انتشار الأمراض بين السجناء).

في ١٠ يناير /كانون الثاني ، طالب نزلاء ونزيلات السجون بالمملكة بإنشاء مقار ومكاتب للقضاة وذلك بهدف الإسراع في إصدار الأحكام والتخفيف من معاناة النزلاء من الذهاب والعودة من وإلى المحكمة خارج السجن . وقالوا بان هناك قضايا متأخرة بسبب تأخر المحاكم في إصدار الأحكام في قضاياهم المختلفة ، واعتبروا أن هذا التأخير يضاعف معاناتهم من الذهاب والعودة من وإلى المحاكم خارج السجن.

وقد وصل عدد قضايا النزلاء في المحاكم الشرعية بالمنطقة الشرقية إلى ما يقارب ١٦٨٨ قضية بالنسبة للسعوديين و١٢٠٤ لغير السعوديين ، أما عدد قضايا النزيلات فقد وصلت إلى ١٢ قضية للسعوديات و١١٥ لغير السعوديات .

في ٢١ مارس / آذار ، اتهم ناشطون حقوقيون في الأحساء السلطات المسؤولة عن سجن الأحساء بممارسة التعذيب بحق معتقلين احتجزوا بتهمة المشاركة في المظاهرات التي خرجت في الأحساء والقطيف ، واتهموا الملازم ناشي القحطاني والملازم مشعل العتيبي في سجن الأحساء بممارسة التعذيب.

ويقوم عناصر الأمن وعناصر البحث الجنائي المتواجدون في نقاط التفتيش في القطيف بفحص أجهزة الهواتف المحمولة لسائقي السيارات ومرافقيهم للبحث عن لقطات مصورة للمظاهرات.

في ٣٠ مارس/آذار ، بدأ السجناء الشيعة إضراباً عن الطعام احتجاجاً على الانتهاكات التي تمارسها أجهزة الأمن السعودي بحقهم ، حيث تقوم السلطات بوضع عدد ٣٦ من بين المئة في غرفة صغيرة لا تتعدى الـ ٦ أمتار طولا وعرضاً إضافة إلى الكثير من المضايقات التي يتعرضون لها من قبل العسكريين.

في ٢٦ مايو / أيار ، نظم المعتقلون الشيعة في سجن الدمام العام اضراباً عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة التي يتلقونها من السلطات القائمة بالاعتقال في السجن المذكور من الذين شاركوا في المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي عمت مدن القطيف في الفترة الأخيرة ، الأمر الذي دعا مدير السجن (عبد الرحمن العقيل) الى الحضور وتهديد المعتقلين بوضعهم في زنزانات انفرادية وتعرضهم للتعذيب ، ونقلت السلطات المعتقل الشاب (خالد أحمد آل قاسم ٣٥ سنة ، القطيف) الذي اعتقلته القوات الأمنية على خلفية المظاهرات في القطيف ، الى سجن المباحث العامة بالدمام.

في ١٢ ديسمبر /كانون الأول ، توفي السجين نايف المري بسجن الدمام لإصابته بمرض التدرن ، وقامت إدارة السجن بإطلاق سراح ما يقارب الـ٨٠ سجيناً مصابين بمرض الدرن ومرض الإيدز وأمراض مختلفة .

في ٦ يونيو / حزيران، التقت مجموعة من النساء يمثلن عوائل المعتقلين ببعض

مسؤولي المنطقة الشرقية للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين الذين تم اعتقالهم من قبل القوات الأمنية في أعقاب المسيرات السلمية التي عمت القطيف في الأشهر الماضية.

وقد طلب المسؤولون من النساء تقديم عرائض التماس الى حاكم المنطقة الشرقية للنظر فيها . وفي ١٤ يونيو / حزيران ، تجمعت أكثر من خمسين سيدة من أهالي معتقلي المسيرات السلمية في القطيف أمام أمارة المنطقة الشرقية للمطالبة بإطلاق سراح ذويهن دون أن يتمكنوا من لقاء أي مسئول كبير.

في ٧ يونيو / حزيران ، زار وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إدارة سجون المنطقة الشرقية ، والتقى الوفد مع مدير إدارة سجون المنطقة الشرقية العميد عبد الله البوشي والعميد عبد الرحمن الرويسان مساعد مدير سجون المنطقة الشرقية والمقدم غازي سعيد الدلبحي المسؤول عن الخدمات الطبية ، ونقل الوفد شكوى بعض السجناء ممن انتهت مدة محكوميتهم الا أنهم لا يزالون في السجن ، وطالبوا بدراسة أوضاع السجناء غير السعوديين في مختلف القضايا وكذلك المتهمين بقضايا التزوير وإمكانية ترحيلهم لبلدانهم لاستكمال محكوميتهم ، كما تم طرح موضوع تطبيق المادة ٢٥ من نظام السجون المتضمن إمكانية إعفاء السجين من ربع المدة إذا انطبقت عليه الشروط .

في ٢ أغسطس/آب ، نظم المعتقلون الشيعة في سجن الدمام العام اضراباً عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة التي يتلقونها داخل السجن ومن الازدحام داخل الزنازين والنقص في التكييف الهوائي وسوء المعاملة ورداءة الطعام .

التعذيب والمعاملة غير الإنسانية أو المهينة

يتفشى التعذيب والمعاملة السيئة في السجون السعودية ، حيث يقاسي السجناء من العقوبات البدنية الشديدة والتعذيب وسوء المعاملة وبالخصوص منهم معتقلي الرأي

وذلك لأجل الحصول على الاعترافات ، أو لأجل التأديب ، وفي أحيان أخرى لأجل الانتقام .

ومما يسهل التعذيب وغيره من أنواع سوء المعاملة هو الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي ، بالإضافة الى عدم اعتراض المحاكم السعودية على الاعترافات المنتزعة تحت وطأة التعذيب ، والتي تعتبرها في أحيان كثيرة الدليل الوحيد للإدانة.

كما ان الذين يمارسون التعذيب يكونوا أكثر الأحيان في راحة واطمئنان بأنهم لن يواجهوا أبداً الاعتقال ، وكذلك سهولة أفلاتهم من قبضة العدالة من دون التحقيق معهم أو مقاضاتهم أمام القضاء .

وكثيراً ما تحتجز السلطات السعودية وبدون موجب قانوني المواطنين المتهمين بأفعال ترتقي إلى مستوى المعارضة السياسية والتي يطلق على مرتكبيها بسجناء الرأي ، ثم يتم إخضاعهم للاستجواب والتعذيب وسوء المعاملة والإيذاء بغرض انتزاع الاعترافات أو المعلومات منهم.

ويتم إيداعهم بزنزانات بمعزل عن العالم الخارجي في فترة التحقيق ، كما يحرمون من زيارات العائلة أو فرصة الالتقاء بمستشار قانوني .

وبالرغم من إن القانون السعودي يمنع ممارسة التعذيب في سجونه وكما جاء في المادة الثانية من نظام الإجراءات الجزائية الصادر عام ٢٠٠٠ والتي تنص على انه :

لا يجوز القبض على أي إنسان، أو تفتيشه، أو توقيفه، أو سجنه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً، ولا يكون التوقيف أو السجن إلا في الأماكن المخصصة لكل منهما وللمدة المحددة من السلطة المختصة"ويحظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً، أو معنوياً، كما يحظر تعريضه للتعذيب، أو المعاملة المهينة للكرامة"

الا ان السلطات القائمة بالاعتقال في السجون السعودية لا تلتزم ما يرد في القوانين

والأنظمة السعودية لضعف الرقابة الحقوقية التي تمارسها المنظمات الحقوقية المحلية أو الدولية .

كما أن النظام الحاكم لا يتقيد بالتزاماته تجاه القوانين الدولية لحقوق الإنسان ، ويستخدم قانون مكافحة الإرهاب وغيرها من الأنظمة كمبرر لانتهاكات حقوق الإنسان.

ويعتبر أفراد الطوائف الدينية الذين لا ينتمون للمذهب الموافق عليه رسمياً من قبل الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان والإصلاحيين الذين يقعون في شباك النظام القضائي السعودي ، هدفاً لممارسات التعذيب الذي يمارسه مسؤولي سلطات الاعتقال .

بعض ضحايا التعذيب

١- خالد عبد الرحمن حمد التويجري ، ٣٢ عاماً ، مساعد رقيب في سلاح الجو السعودي من مدينة بريدة في منطقة القصيم ، أعتقل في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ في سجن الحائر ، بعد ان سلمته السلطات الأردنية الى النظام السعودي. متهم (بنقض البيعة للملك)، والقيام برحلات إلى أفغانستان وباكستان.

وبعد عامين من الاعتقال ، تمكنت عائلته من زيارته . وبقي في السجن الانفرادي لمدة ١٨ شهراً تعرض فيها للتعذيب والمعاملة السيئة ، لا زالت حالته الصحية سيئة كما ورد من عائلته.

٢- السجناء المنسيون التسعة من الشيعة الذين اعتقلوا عام ١٩٩٦ بتهمة تنفيذ التخطيط وتنفيذ تفجير أبراج الخُبر في يونيو/حزيران ١٩٩٦ في مدينة الخبر. محتجزون في سجن الدمام ، تعرضوا للتعذيب عقب القبض عليهم ، وتوفي أحدهم من جراء التعذيب وهو المواطن (محمد حسن الحايك) الذي نقل بعد اعتقاله إلى سجن

الحائر بالرياض ، وبعد مرور سنتين على اعتقاله ، تم إبلاغ عائلته بوفاته ولم تسلم جثته ، ودفن سراً في الرياض ولم يعرف لحد الآن مكان دفنه .

٣- الدكتور سعود الهاشمي من المعتقلين الاصلاحيين الذين اعتقلوا عام ٢٠٠٧ ، اتهم بعدة تهم ، منها : الاتصال بقناة الجزيرة ، وتحريض الشباب على الخروج على ولي الأمر، والاتصال بسعد الفقيه رئيس حركة الإصلاح ، جمع الأموال بدون الحصول على إذن ولي الأمر، تشكيل منظمة بهدف الإطاحة بنظام الحكم ، الانتماء إلى تنظيم القاعدة داخل البلاد ، وغسل الأموال.

تعرض للتعذيب كعقاب له على إضراب عن الطعام بدأه في سجن ذهبان في أواخر عام ٢٠١٠ ، حيث ذكر زملائه بأنه قد جرد من جميع ثيابه باستثناء ملابسه الداخلية، ووضع في زنزانة باردة جداً وهو مقيد لمدة خمس ساعات وتعرض لضرب مبرح .

٣- عبد الحكيم جيلاني ، ٤٦ سنة ، بريطاني الجنسية ، يملك وكالة للسياحة والسفر تقوم بترتيبات سفر الحجاج المسلمين إلى مكة ، اعتقل للمرة الثالثة في فندقه بمكة عام ٢٠٠٧ بتهمة تمويل الإرهاب .

اعتقل في سجن ذهبان ، تعرض إلى تعذيب قاسي داخل السجن حيث كان يرغم على الوقوف لمدة ثلاثة أيام في كل مرة ، مما يؤدي إلى حرمانه من النوم ، وعندما ينهار يسكبون عليه الماء البارد ويشغِّلون مكيف الهواء لتبريد الغرفة ، كما انه يضرب بهراوة صعق كهربائي على جبهته وصدغيه وأعضائه التناسلية.

٤- مخلف بن دهام الشمري ، ٥٦ عاماً ، ناشط في مجال حقوق الإنسان ، اعتقل في ١٥ يونيو/حزيران ٢٠١٠ في سجن الدمام العام . اتهم بكتابة مقالات انتقد فيها بعض رجال الدين المتشددين ، وإثارة الرأي العام المحلي والدولي وتحريض الشيعة للمطالبة بحقوقهم والظهور في وسائل إعلام أجنبية .

في ٧ يناير /كانون الثاني٢٠١١ ، وضع في الحبس الانفرادي في سجن الدمام لمدة ٢٢ يوماً، وذلك بسبب انتقاده المعاملة غير الإنسانية التي يتلقاها السجناء.

تعرض للتعذيب أثناء فترة الاعتقال في الحبس الانفرادي حيث كان يُعلَّق من يديه بالجدران، وقدماه لا تلامسان الأرض ولمدة ساعة يومياً .

في ٢٧ يوليو/تموز ٢٠١١ ونقلاً عن ابنته (شوق الشمري) تعرض الشمري لمحاولة قتل متعمدة داخل سجن الدمام . أدخل من قبل مسؤولي السجن إلى إحدى الغرف وتم ضربه ضرباً مبرحاً حتى أغمي علية وقام أحد الضباط بوضع مادة تنظيف في فمه ، وعندما ساءت حالته تم نقله لمركز الدمام الطبي من نفس اليوم حيث أبلغت إدارة المستشفى بأنه حاول الانتحار.

٥- المواطن الشيعي الشاب حسن عبد الله العوجان ، ١٨ سنة ، من مدينة تاروت اعتقل في ١٧ مارس/آذار ٢٠١١ ، أثناء المسيرة السلمية التي خرجت في تاروت.

تعرض للضرب الشديد بالعصي من قبل قوات الأمن ، تم نقله إلى أحد مراكز الاحتجاز في القطيف ، تعرض لمزيد من التعذيب داخل السجن ، لم تقدم له عناية طبية بالرغم من معاناته بمرض (السكلسل). بعد عدة أيام تم نقله إلى سجن الدمام المركزي ، ورفضت إدارة السجن نقله للمستشفى كعقاب إضافي عليه.

أطلق سراحه في ١١ يوليو/تموز ، وبعد الإفراج عنه ساءت حالته الصحية ، فنقل إلى مستشفى القطيف المركزي وبقي في العناية المركزة قرابة أسبوع حتى فارق الحياة في ١٤ أغسطس/آب.

٦- تعرض الكاتب والناشط الحقوقي (حسين عبد الله اليوسف) الى تعذيب وسوء معاملة في زنزانة انفرادية في سجن الخبر في شهر أبريل/نيسان ، حيث قام أحد

المسؤولين عن التحقيق بركله بشدة على ظهره ، مما أدى إلى إصابته بعموده الفقري ، وتدهورت حالته الصحية . وبعد إطلاق سراحه في يوليو/تموز ، ادخل إلى المستشفى لتجرى له عملية جراحية في ظهره ، حيث عانى من انزلاق غضروفي ولم تتحسن حالته الصحية لحد الآن .

أساليب التعذيب المتبعة في السجون السعودية

- الضرب بالعصي واللكم والتعليق من الكاحلين أو الرسغين بالسقف أو باب الزنزانة
- الصعق بالكهرباء على أنحاء الجسم
- الحرمان من النوم لفترات طويلة
- وضع المعتقل في زنزانة باردة
- حجز المعتقل في الحبس الانفرادي لفترات طويلة
- التحقيق مع المعتقل وهو عاري.
- استخدام الكماشات لانتزاع الأظافر.
- الضرب على الأعضاء التناسلية والردفين.
- الغمر في الماء
- استخدام الكرسي الكهربائي الدوار مما يؤدي إلى فقدان المعتقل وعيه.
- تعليق السجين منكساً من رجليه بعد شدهما في مروحة سقفية تتحرك

❖ تغطيس الرأس في الماء الملوث أو ماء المرحاض.

❖ منع المعتقل من السباحة والاغتسال طوال فترة التحقيق.

المعتقلون المنسيون :

تعود محنة المعتقلين القابعين في سجن الحائر والذين اتهموا زوراً بتفجيرات الخبر الى عام ١٩٩٦ عندما قامت سلطات الكيان السعودي باعتقالهم داخل البلاد ، والبعض الآخر جرى اعتقاله خارج البلاد ، كما هو الحال مع المواطن هاني عبد الرحيم الصائغ الذي اعتقل في كندا وجرى نقله الى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولعدم حصول مكتب التحقيقات الفدرالي على أدلة واضحة لاتهامه ، جرى ترحيله إلى (السعودية) عام ١٩٩٩ ، بالرغم من مخاوف تعرضه للإعدام .

وفي يونيو ٢٠١٠ ، نشر الصحفي (غاريث بورتر) من وكالة أنباء IPS تقريراً حول تفجيرات الخبر مستنداً على معلومات كشفت عنها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA بين فيه عملية الخداع التي استخدمها مكتب التحقيقات الفدرالي وبالتعاون مع المباحث السعودية بصرف الأنظار عن تنظيم القاعدة والتستر على العلاقة ما بين الكيان السعودي وتنظيم القاعدة ، مما جعل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA تشكك بمزاعم الكيان السعودي لعدم إبرازهم أدلة مقنعة عن تورط السجناء الشيعة بالتفجيرات أو تقديم تفاصيل كثيرة عن التحقيق وهذا ما جعلهم يعتبرون المراوغة من قبل السعوديين هو مجرد عملية خداع مارسوها معهم وبالتواطؤ مع مسئولين أمريكيين في مكتب التحقيقات الفدرالي وقاموا بتسريب معلومات كاذبة تدعم الرواية السعودية كان الهدف منها اتهام إيران في تدبير الانفجار ، وهذا ما جعل وزيرة العدل الأمريكية (جانيت رينو) ومدير مكتب التحقيقات الفدرالي (لويس فريه) أن يعلنا عام ١٩٩٧ بأن الأدلة التي قدمها السعوديون حول تورط الشيعة لم تكن سوى (إشاعات).

وظلت سلطات الكيان السعودي متمسكة بالمواطن الصائغ مع ثمانية مواطنين شيعة من القطيف في سجن الحائر مضيفة بذلك انتهاكاً فاضحاً لحقوق الشيعة إلى سجله السئ لحقوق الإنسان ، ومعتمدة في هذا الأمر على صمت المجتمع الدولي وكذلك المنظمات واللجان الحقوقية الدولية التي لا زالت تدور في فلك المصالح السياسية والاقتصادية لبلدانها ، وهذا ما يؤكده عدم إشارة التقارير التي تصدرها تلك المنظمات وبصورة جدية إلى محنة السجناء المنسيين ، وباتت بياناتها وتقاريرها واهية لا تكشف المحنة الحقيقية التي يعيشها الشيعة هناك .

والمعتقلون هم :

١. هاني عبد الرحيم الصائغ، محافظة القطيف مدينة سيهات .

٢. عبد الله أحمد الجراش، محافظة القطيف ، حي القلعة .

٣. حسين عبد الله آل مغيص، محافظة القطيف ، بلدة البحاري .

٤. عبد الكريم حسين النمر، مدينة الدمام .

٥. السيد مصطفى القصاب ، محافظة القطيف ، حي مياس.

٦. السيد فاضل العلوي ، محافظة القطيف ، بلدة الجارودية.

٧. مصطفى جعفر المعلم ، محافظة القطيف ، بلدة الجارودية.

٨. علي أحمد المرهون ، محافظة القطيف ، بلدة الجارودية.

٩. صالح مهدي رمضان ، محافظة القطيف ، بلدة الجارودية.

المعاهدات الدولية

لم يتبن الكيان السعودي بصورة كاملة تقريبا الاتفاقيات والمعاهدات العالمية المهمة لحقوق الإنسان ، بالرغم من انه عضو في الأمم المتحدة الأمر الذي يجعله ملزماً بمعاهداتها والتي من بينها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على احترام حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك ومن خلال المطالعة لسجله الغائم لحقوق الإنسان ، يحاول الكيان السعودي الاستخفاف بالحقوق والضمانات التي تؤمنها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتحايل على المقاييس الدولية، وعلى أنظمته وقوانينه التي شرعها.

ملاحظة :

إنّ الدّول التي صادقت على اتفاقية ما ، أو انضمت إليها ، تصبح طرفاً فيها ، وتلتزم بمراعاة أحكامها ، أما الدول التي وقعت الاتفاقية ، ولكن لم تصادق عليها بعد ، فقد أعربت عن عزمها على أن تصبح طرفاً فيها في وقت لاحق ، وفي هذه الأثناء ، يتوجب عليها الامتناع عن أفعال من شأنها إبطال الهدف والغرض من الاتفاقية .

انضم الكيان السعودي إلى اتفاقيات الأمم المتحدة التالية :

١. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، عام ١٩٩٧

٢. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٠

٣. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٤. الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٩٦.

٥ـ البروتوكول الإختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال

الأطفال في البغاء ومواد الإباحية لعام٢٠٠٠.

٦. الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق لعام ١٩٥٦.

٧. اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والعاقبة عليها لعام ١٩٤٥.

واتفاقيات منظمة العمل الدولية التالية :

١-الاتفاقيتان (٢٩ و ١٠٥) الخاصتان بالسخرة والعمل الإجباري عام ١٩٧٨

٢-الاتفاقيتان (١٠٠ و ١١١) الخاصتان بالتمييز في شغل الوظائف عام ١٩٧٨

٣-الاتفاقية (١٨٢) الخاصة بمنع استخدام الأطفال والقاصرين عام ٢٠٠١

تحفظ الكيان السعودي علىٰ بنود الاتفاقيات التالية التي انضم إليها:

١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : تحفظ على الفقرة الأولى من المادة ١٦ والمادة ١٨ .

١- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري : تحفظ عام على الأحكام التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية. والمادة (٢٢)، المتعلقة بموافقة كافة الأطراف ذات الصلة على إحالة أي نزاع إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه..

٢- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة : تحفظ عام بعدم الالتزام بما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتحفظ على المادة (٩- ف/٢)، التي تتعلق بالمساواة بين الأبوين فيما يتعلق بجنسية الأطفال، وذلك وفقاً لقواعد القانون الإسلامي. والمادة (٢٩- ف/١)، التي تتعلق بإحالة النزاع بين الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية إلى محكمة العدل الدولية، حيث تعتبر نفسها غير ملزمة بما ورد بهذه الفقرة.

٣- اتفاقية مناهضة التعذيب: المادة (٢٠)، حيث لم تعترف بصلاحيات لجنة مناهضة التعذيب، والمادة (٣٠-ف/١)، حيث لم تُلزم نفسها بما ورد فيها.

كما انضم الكيان السعودي إلى المواثيق الإقليمية :

١- (إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام)، الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية عام ١٩٩٠، وإن كان وثيقة إرشادية لا تحتاج إلى تصديق.

٢- (الميثاق العربي لحقوق الإنسان/المُعدَّل)، الذي اعتمده مؤتمر القمة العربية في تونس في مايو/ أيار عام ٢٠٠٤، ولكن لم يصادق عليه بعد شأن معظم الدول العربية.

معاهدات مهمة لم ينضم الكيان السعودي إليها :

١-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويتضمن البروتوكول الاختياري الأول والبروتوكول الاختياري الثاني الذي يهدف العمل على إلغاء عقوبة الإعدام

٢-العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣-البروتوكول الاختياري بشان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٤-البروتوكول الاختياري بشان اتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

٥-البروتوكول الاختياري بشان اتفاقية مناهضة التعذيب

٦-الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (١٩٥١)

٧-الاتفاقية المتعلقة بوضع عديمي الجنسية (١٩٥٤)

٨-النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما

٩-الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم

١٠- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية

توصيات

على المنظمات واللجان المهتمة بحقوق الإنسان والتي تطلع على هذا التقرير ، ومن خلال المبادئ والأصول والمعايير المهنية لمهمة التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان ، أن تقوم بالضغط على حكومة الكيان السعودي بأن يقوم بـ :

❖ دار دستور دائم للبلاد وواضح مبتعداً عن الغموض ، ويوضح بدقة المباديء الأساسية للحكومة والعلاقة ما بين الحاكم والمحكوم ووضع الحقوق الأساسية للمواطنين.

❖ نظر في أوضاع القضاء وسلطاته، وتحديث أنظمته، واتخاذ كل ما من شأنه ضمان استقلال القضاء وفاعليته وعدالته.

❖ تعديل أو إلغاء القوانين الغامضة التي تسبب إرباكاً للعملية القضائية وانتهاكاً غير مبرر لحقوق المعتقلين .

❖ إعادة النظر بقضية السجناء المنسيين ، وإطلاق سراحهم بهدف إنصافهم وإعادة حقوقهم المهدورة .

❖ تكريس المساواة التامة بين المواطنين في كافة المجالات دون تمييز يقوم على أساس من العرق أو السلالة أو الطائفة أو الوضع الاجتماعي.

❖ منح المرأة حقوقها في المشاركة في الحياة العامة ضمن نطاق الشريعة الإسلامية لتضطلع بدورها في الإسهام في بناء المجتمع.

❖ إصلاح نظام التعليم.

❖ إزالة جميع الإشارات والعبارات من المناهج المدرسية التي تشجع على التعصب

والتطرف والعنف ضد الشيعة وحذف النصوص التي تحض على عدم التسامح ووضع قوانين عقابية ضد أعضاء الهيئات التدريسية الذين يمارسون سياسة التمييز والتعصب تجاه التلاميذ الشيعة .

❖ التوقف عن نشر المواد التي تسبب التعصب وكذلك التوقف عن نشر الأفكار والأيدلوجيات المتطرفة داخل البلاد وخارجها.

❖ تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع في أخذ الحقوق وأداء الواجبات كاملة وعدم الاعتداء على حقوق الآخرين.

❖ متابعة ومحاسبة جميع المسؤولين الذين تثبت إدانتهم بفساد أو تقصير وبلا استثناء لاسيما أصحاب المناصب الفعالة بصرف النظر عن أي اعتبار.

❖ إعطاء صلاحية رسمية لمؤسسات وهيئات تعني بحقوق الإنسان.

❖ التصديق على المعاهدات الدولية والإقليمية التي تسعى إلى تعزيز الحماية من التعذيب أو المعاملة السيئة.

❖ العمل على حماية النساء، والطوائف الدينية وغيرها من الفئات من التمييز الحكومي والعنف الذي تمارسه جماعات أو أفراد أو جهات غير تابعة للدولة.

❖ الحد من صلاحيات أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومحاسبة الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان باسم الدين ، وإلغاء الإجراءات القضائية التي تسهِّل لمرتكبي تلك الانتهاكات الإفلات من العقاب.

❖ إدانة الفتاوى والتصريحات وعدم الترويج لها والتي يصدرها موظفو المؤسسة الدينية ، التي تنال من أتباع المذاهب الأخرى وبالخصوص الطائفة الشيعة والإسماعيليين .

❖ تمثيل حقيقي لعدد النواب الشيعة في مجلس الشورى أو في المجالس البلدية وفقاً لنسبة السكان الشيعة في البلاد .

❖ تشكيل مجلس شورى منتخب له الصلاحيات القانونية والدستورية لإصدار القوانين والتشريعات والاعتراض على عمل الحكومة .

❖ إزالة جميع القيود والعقبات أمام الشعائر والممارسات الدينية للطوائف الدينية وبالخصوص الطائفة الشيعية ، والسماح لها ببناء حسينيات ومساجد خاصة بها ، وفتح المدارس والمعاهد الدينية الخاصة بالمذهب الجعفري والسماح لأفراد الطائفة بطباعة واستيراد الكتب الدينية الشيعية وتداولها .

❖ تدوين مادة أساسية ضمن قوانين الدستور اللازم للبلاد يضمن حق المشاركة السياسية للمواطنين دون تمييز.

في مجال القضاء

❖ النظر في أوضاع القضاء وسلطاته، وتحديث أنظمته، واتخاذ كل ما من شأنه ضمان استقلال القضاء وفاعليته وعدالته.

❖ تعديل أو إلغاء القوانين الغامضة التي تسبب إرباكاً للعملية القضائية وانتهاكاً غير مبرر لحقوق المعتقلين ، ووضع تعريفات واضحة للجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام ، وإلغاء التهم الملفقة على تهمة (السحر والشعوذة) .

❖ إلغاء تهمة الردة وسب الدين وتهمة انتقاد نظام الحكم التي لازالت تستخدم كتهمة كيدية ضد أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى التي تتوافق مع المذهب الإسلامي الرسمي الذي تتبعه الحكومة ، واستخدامها من قبل الحكومة لقمع النقاشات والحوارات وكذلك لإسكات المعارضين للحكومة.

❖ توضيح الفقرات الغامضة في القوانين والأنظمة المعمول بها حتى لا تكون عرضة لتفسيرات واجتهادات السلطات القضائية ، وصياغة وتبني قانون عقوبات يُذكر فيه بشكل واضح أي الأفعال التي تعتبر أعمالاً جنائية.

❖ ضمان النص على تعريف محدد وواضح للجرائم المعترف بها دولياً، وحذف جميع الأحكام التي يمكن أن تجرِّم المعارضة السلمية، وتسمح بالاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي، ، وتمنع الإشراف القضائي.

❖ إنشاء آليات مستقلة وفعالة لمراقبة أعمال الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون بحيث يتسنى التحقيق على الوجه الأكمل في شكاوى التعذيب والمعاملة السيئة والتمييز داخل نظام القضاء الجنائي، وتحقيق الإنصاف الملائم.

❖ وضع قوانين من شأنها الحد من تمتع أفراد سلطات تطبيق القانون بالحصانة الرسمية وإخضاع المسيئين للمساءلة والمحاسبة وعدم السماح لهم للإفلات من العقاب اعتماداً على ذرائع غير قانونية .

❖ الإفراج دون قيد أو شرط عن جميع المعتقلين الذين اعتقلوا بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وتأليف الجمعيات والانتساب إليها ، وعرضهم على وجه السرعة، وبصورة شخصية، على سلطة قضائية ، وضمان حقهم في الطعن في قانونية اعتقالهم أمام محكمة عادية ومستقلة، مخولة بإصدار أمر بالإفراج عنهم إذا ما تبيَّن أن اعتقالهم غير قانوني.

❖ فتح تحقيقات عادلة ومحايدة في جميع أعمال القتل التي ارتكبتها قوات الأمن ضد المتظاهرين السلميين وتقديم مرتكبيها للعدالة وتعويض ذوي الضحايا وإنصافهم .

❖ صياغة إجراءات عقابية بحق الأشخاص والمسؤولين الذين مارسوا التعذيب ضد السجناء وتقديمهم للعدالة وفتح تحقيق مستقل ومحايد في جميع مزاعم التعرض

للتعذيب والإيعاز إلى السلطات القائمة بالاعتقال تغيير ممارساتها لدى اعتقال الأشخاص واستجوابهم لمنع المعاملة السيئة للسجناء.

❖ عدم اعتماد المحاكم على الاعترافات المنتزعة تحت وطأة التعذيب كدليل وحيد لإدانة المتهم .

❖ السماح للمعتقلين قبل إجراء التحقيقات ، الاتصال بالمحامين والسماح لهم باختيار الدفاع الذي يرونه مناسباً ، وإعلامهم بحقوقهم أثناء احتجازهم في مراكز الشرطة ودوائر المباحث العامة ومراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

❖ تمكين المتهمين والعامة من الاطلاع على القوانين الجنائية ، وتصنيف الجرائم المعاقب عليها بالسجن أو بعقوبة الإعدام ، لكي تكون واضحة لكل عنصر من عناصر الجريمة .

عدم السماح بإصدار أحكام وقرارات هي من اختصاص القضاء من خلال أوامر إدارية ، وعدم البت في قضايا جنائية من قبل حكام المناطق وأفراد العائلة الحاكمة ، محافظي المناطق.